جامعة اليرموك

كلية الآداب

قسم العلوم السياسية

أثر التصنيع على الديمقراطية

إعداد

محمد محمود عايد مياس

إشراف

الأستاذ الدكتور عبدالمجيد علي العزام .... رئيساً

الأستاذ الدكتور نظام محمود بركات .... مشرفاً مشاركاً

حقل التخصص- العلوم السياسية

2005

جامعة اليرموك

كلية الآداب

قسم العلوم السياسية

أثر التصنيع على الديمقراطية

إعداد

محمد محمود عايد مياس

بكالوريوس علوم سياسية- جامعة اليرموك ٢٠٠١م

قدمت هذه الرسالة إستكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في تخصص العلوم السياسية في جامعة اليرموك، إربد- الأردن

وافق عليها

عبدالمجيد علي العزام ....رئيساً

أستاذ في العلوم السياسية- جامعة اليرموك

نظام محمود بركات ....عضواً

أستاذ في العلوم السياسية- جامعة اليرموك

قاسم محمد الحموري ....عضواً

أستاذ في الاقتصاد- جامعة اليرموك

محمد حمدان مصالحة..عضواً

أستاذ مشارك في العلوم السياسية- الجامعة الاردنية



أهدي ثمار جهدي إلى أول من نطق لساني باسمهما، إلى أبي وأمي، وإلى أخوتي وأخواتي، وأهدي أيضاً إلى أقاربي الكثيرين من آل مياس، ابتداءً من أعمامي وعماتي وأبنائهم، ومروراً بأخوالي وخالاتي وأبنائهم، وإنتهاءً بكل قريب أو بعيد نحبه ويحبّنا...

محمد

شكر وتقدير

بعد شكر الله تعالى الذي منّ علي بإنجاز هذه الرسالة، لا أنسى أن أتقدم بجزيل الشكر إلى أستاذي الفاضل الدكتور عبدالمجيد العزام الذي تحمل عبء الإشراف عليها، وإلى أستاذي الدكتور نظام بركات الذي شارك في تحمل عبء الإشراف، فكان لتوجيهاتهما القيّمة الأثر البالغ في خروج الرسالة على صورتها الحالية.

كما أتقدم بعميق الشكر إلى جميع الأساتذة الأفاضل في قسم العلوم السياسية في جامعة اليرموك، الذين تتلمذت على أيديهم وعلّموني حب العلم والبحث العلمي، ولا أنسى أن أشكر أيضاً أساتذة قسم الاقتصاد على تعليمهم لي مبادئ الاقتصاد.

وأتقدم كذلك بجزيل الشكر والتقدير إلى جميع زملائي وزميلاتي في برنامج الاقتصاد السياسي الدولي وإلى أصدقائي الذين لم يتوانوا عن السؤال حول أموري أثناء إعداد هذه الرسالة، الأمر الذي ترك أثراً طيباً في نفسي لتشجيعي على إكمال الرسالة.

المحتوى

قائمة الجداول

قائمة الاشكال

الملخص بالعربية

مياس، محمد محمود عايد. أثر التصنيع على الديمقراطية

رسالة ماجستير بجامعة اليرموك، 2005

(المشرف: أ.د.عبد المجيد العزام. المشرف المشارك: أ.د. نظام بركات)

ركزت الدراسة على معالجة المشكلة البحثية المتمثلة بالتساؤل التالي: كيف أثرت عملية التصنيع في التغير السياسي والديمقراطي ؟ مستخدمة في ذلك مبدأ التكامل المنهجي مع التركيز على مناهج تحليل النظم والوصفي والتاريخي والإحصائي، بحيث قامت الدراسة في البداية باستعراض نظريات التصنيع ونظريات الديمقراطية، ثم لجأت الى اختيار عينة تتألف من تسع دول تمثل مجموعات متباينة فيما بينها في مستوى تطورها الصناعي والديمقراطي، وذلك على الصورة التالية: مجموعة الدول ذات الدرجات العالية في التصنيع والديمقراطية- سميت دول المركز وهي: الولايات المتحدة وألمانيا وروسيا. ومجموعة الدول ذات الدرجات المتوسطة - سميت دول شبه المحيط وهي: الأرجنتين والبرازيل وتايوان. ومجموعة الدول ذات الدرجات المتدنية – سميت دول المحيط وهي: مصر والهند وجنوب أفريقيا.

ثم قامت الدراسة بتتبع تفاصيل التطور الصناعي والديمقراطي في كل دولة من دول العينة من اجل الكشف عن المساهمة العملية التي قدمتها عملية التصنيع في ظهور الديمقراطية، وتبين أن الآثار الاجتماعية التي تفرزها عملية التصنيع – لاسيما ظهور الحركة العمالية وتنظيمها – كان لها دور واضح في ظهور الديمقراطية في بعض دول العينة، بينما كان لهذه الآثار الاجتماعية دور غير واضح أحيانا في نشوء وتعزيز الديمقراطية في البعض الآخر من الدول.

وعندما لجأت الدراسة في آخرها إلى القيام بالتحليل الإحصائي لبيانات تتعلق بالتطور الصناعي والديمقراطي في دول العينة للوصول إلى نمط وطبيعة العلاقة التي تربط بين عملية التصنيع وعملية التحول الديمقراطي، توصلت الدراسة إلى مايلي:

أولاً: أن دول المركز كانت سابقة على غيرها من الدول في تطورها الصناعي والديمقراطي من حيث الزمن .

ثانياً: أن دول المركز ظهر فيها علاقة طردية واضحة بين التصنيع والديمقراطية، بينما ظهرت العلاقة بين المتغيرين عكسية في دول شبه المحيط، في حين كانت العلاقة عكسية وضعيفة في دول المحيط.

ثالثاً: أظهرت الدراسة انه عند الاتجاه من دولة ذات مستوى صناعي متدن إلى دولة أخرى ذات مستوى صناعي أعلى منه، تتزايد درجات الديمقراطية، والعكس صحيح أيضاً .

الكلمات المفتاحيه: التصنيع، الديمقراطية، نظريات، مؤشرات، التطور الصناعي، التطور الديمقراطي.

المقدمة:

إن التغيرات العميقة في النظام العالمي التي صاحبت أو لحقت إنهيار الشيوعية في أوروبا الشرقية مع بداية تسعينات القرن العشرين قد أدت إلى عدّة إرتباكات في علم السياسة والإقتصاد السياسي، ومن هذه الإرتباكات كان الجدل حول أسباب سقوط الشيوعية، ثم حول ما يسمى بنهاية التاريخ على حد تعبير "فوكوياما" من خلال سيادة المذهب الرأسمالي كما بدأت تترسخ دعائم نظام عالمي جديد يرتبط بظاهرة العولمة وتكثيف الترابط والإعتماد المتبادل بين عناصر هذا النظام من دول ومنظمات وشركات.

وقد يكون من أبرز التطورات الجديرة بالملاحظة التي حدثت في أواخر القرن العشرين- أي في تلك الفترة- هو عدد الدول التي دخلت في عملية التحول من الحكم التسلطي إلى النظام الديمقراطي، ويكفي أن نلاحظ ذلك في كتابات صموئيل هنتنغتون عن موجات التحول الديمقراطي الثلاثة (الموجه الأولى 1828- 1926 والموجه الثانية 1943-1962 والموجه الثالثة 1974- نهاية القرن العشرين)، وكانت أقوى موجات هذا التحول هي تلك التي حدثت بعد إنهيار الشيوعية بحيث أمكن القول أن الاتجاه نحو الديمقراطية قد اصبح اتجاهاً عالمياً أو ظاهرة عالمية.

وعندما يظهر التساؤل عن الأسباب الداعية للتحول نحو الديمقراطية، تظهر معه أهمية هذه الدراسة من خلال تسليطها الضوء على أحد العوامل المؤثرة على هذا التحول وتتمثل في أثر التصنيع على ظاهرة التحرك بإتجاه الديمقراطية أو الدمقرطة، وشرح الدور الذي يلعبه التصنيع والصناعة في عملية التحول هذه.

أهمية الدراسة:

قليلة تلك الدراسات التي تحدثت عن أثر التصنيع على التحول الديمقراطي سواء كانت باللغة العربية أو باللغة الإنجليزية، لا بل تكاد المكتبة العربية تخلو من أي كتاب أو دراسة حول هذا الموضوع، رغم كثرة الكتابات العربية حول الديمقراطية التي تقوم في أكثرها على تمجيد فكرة الديمقراطية دون تحمل عبء الخوض في أسبابها أو تفسيراتها أو نظرياتها.

لذلك تنبع أهمية هذه الدراسة من كونها من أوائل المحاولات لاستكشاف الآليات التي من خلالها يمكن أن يسبب التصنيع إصلاحات ديمقراطية، فالتصنيع أو التحول نحو الإنتاج الصناعي بعد الإنتاج الزراعي سيؤدي إلى ظهور طبقات جديدة كالعمال بدلاً من طبقة المزراعين، وإلى إحلال روابط جديدة تقوم على العمل لا على صلة القرابة كما كان حال المجتمع الزراعي. لذلك فإن التصنيع قد يلعب دوراً في التحول الديمقراطي، فهناك العديد من المتغيرات التي إعتبرها هنتنغتون تساهم في إقامة الديمقراطية والتحول الديمقراطي، وترتبط بشكل أو بآخر بالمجتمع الصناعي أو التصنيع مثل إرتفاع نسبة التعليم ووجود ثقافة مادية وليست معنوية أو روحية وظهور برجوازية قوية والقضاء على الإقطاع في المجتمع.

هذه المتغيرات وغيرها تضفي أهمية علمية وأخرى عملية على هذه الدراسة، فالاهمية العلمية تكمن في كونها محاولة لشرح بعض النظريات وكتابات المنظرين حول الديمقراطية وعلاقتها بالتصنيع والقوى الإجتماعية الناشئة عنه.

أما الأهمية العملية فتكمن في ربط تلك النظريات بنماذج عملية في دول مختلفة تحولت أو ما زالت تتحول نحو النظام الديمقراطي، هذا من جانب، ومن جانب آخر ربما تكون الدراسة بمثابة دافع لكل دولة ترغب في التحول نحو الديمقراطية بأن تبدأ بالتحول نحو التصنيع وإقامة المجتمع الصناعي.

مشكلة الدراسة:

يعترف بعض الباحثين الغربيين بوجود إهمال كبير لأهمية التصنيع سواء من حيث تكاليفه أو أضراره، ومن حيث فوائده في تنظيم مصالح سياسية وإقتصادية تدافع عنها جماعات قد ترتبط مصلحتها بالتحرك نحو الديمقراطية.

لذلك تتركز مشكلة الدراسة على كشف الغموض القائم في العلاقة بين متغيري التصنيع والديمقراطية، ولا سيما بعد الحديث عن موجات التحول الديمقراطي وإرتفاع نسبة الدول التي تحولت جزئياً أو كلياً إلى النظام الديمقراطي. .

وتنطلق مشكلة هذه الدراسة من محاولة الإجابة على التساؤلات البحثية الأتية:

1- ما هي الألية التي من خلالها يمكن أن يحدث التصنيع إصلاحات سياسية وديمقراطية واسعة؟ مع العلم التام بأن التحول الديمقراطي لا ينتج عن التصنيع لوحده.

2- ما هو دور الطبقات والقوى الإجتماعية الناشئة عن التصنيع في تحول الدولة نحو الديمقراطية؟

- **أما التحديد المكاني والزماني والموضوعي لمشكلة الدراسة فهو كالتالي:**

1- **التحديد المكاني:** سيتم إختيار مجموعة من الدول تكون بمثابة عينة للدراسة الحالية وهذه الدول هي في ثلاث مجموعات:

- **المجموعة الأولى:** هي من دول المركز (على حد تعبير فالرشتاين ويقصد بها مركز النظام العالمي وهي الدول المتقدمة صناعياً) وقد تم إختيار ثلاث دول من هذه المجموعة هي: الولايات المتحدة،و ألمانيا،و روسيا .
- **المجموعة الثانية:** هي من دول شبه المحيط أو الدول شبه الصناعية(متوسطة الصناعة) وهي: الارجنتين، والبرازيل، وتايوان.

- **المجموعة الثالثة:** هي من دول المحيط أو الدول المتدنيةصناعياً وهي: مصر، والهند، وجنوب أفريقيا.

وإعتمدت الدراسة الحالية على المبررات التالية في إختيار العينة:

أ. لأن المجتمع الدولي مجتمع غير متجانس، فقد تم اختيار عيّنة عشوائية طبقية تمثل مستويات مختلفة في درجة التصنيع أو التقدم الصناعي، من دول متقدمة صناعياً مثل المجموعة الأولى ومروراً بالدول متوسطة الصناعة وهي دول المجموعة الثانية إلى الدول ذات الدرجة المتدنية في التصنيع وهي دول المجموعة الثالثة.

ب. صنف البنك الدولي الدول في العالم إلى ثلاث مجموعات هي: مجموعة الدول ذات الدخل المرتفع (التي يتجاوز معدل دخل الفرد فيها 6000دولار)، ومجموعة الدول ذات الدخل المتوسط (التي يتراوح فيها معدل دخل الفرد من 1500 إلى 6000 دولار)، ومجموعة الدول ذات الدخل المتدني (التي يقل فيها معدل دخل الفرد عن 1500 دولار)، وهو تصنيف يتطابق إلى حد كبير مع تقسيم عينة الدراسة إلى مجموعات ثلاث: المجموعة الأولى، مجموعة الدول ذات التصنيع الأعلى، والمجموعة الثانية مجموعة الدول ذات التصنيع المتوسط، والثالثة مجموعة الدول ذات التصنيع المتدني.

2- **التحديد الزماني:** سيتم التركيز على الفترات التي حدث فيها التقدم الصناعي والتطور الديمقراطي في كل دولة، بهدف البحث عن أي أثر أو مساهمة للتصنيع في تكون الديمقراطية في كل دولة من دول العينة، بالإضافة إلى أ ن الدراسة ستقوم بمتابعة التطور الصناعي والتطور الديمقراطي في الفترة 1976-2000 بغرض اختبار العلاقة العملية بين التصنيع والديمقراطية.

3- **التحديد الموضوعي**:وهو عبارة عن تعريف لمفاهيم الدراسة، وهي:

أ- **التصنيع**:

كلمة "التصنيع" لغوياً مشتقة من الفعل "صنع" بمعنى عمل، لهذا فإن الصناعة بالمفهوم اللغوي تفيد معنى العمل الذي يؤديه الشخص سواء كان عملاً يدوياً أو ذهنياً.

أما اصطلاح "التصنيع" فإن موسوعة علم الاجتماع تورد له أكثر من تعريف: [1]

1- من وجهة النظر الاقتصادية يشير التصنيع إلى التغييرات الكمية في رأس المال وزيادة الأهمية النسبية للقطاع الصناعي سواء من حيث الناتج القومي أو الدخل القومي أو مدى استيعابه للأيدي العاملة.

2- التصنيع هو عامل اقتصادي له آثاره الاجتماعية والمادية والحضارية ويعتمد على تعميق مبدأ تقسيم العمل والاعتماد على الطاقة والآلات والمبادئ العلمية والتنظيمية.

ومع أن فهم التصنيع يحتاج إلى مستويين في التحليل جزئي وكلي، لأن التصنيع كعملية متكاملة يتضمن إقامة عمليات إنتاجية صناعية، لكن هناك أوجه هامة في التمييز بين هذين المستويين، فعمليات الإنتاج الصناعي يمكن أن تقام بمعزل عن الجلوس في حاضنة عملية تصنيع واسعة، ومن أمثلة ذلك العديد من المستعمرات البريطانية السابقة نشأ فيها بعض الصناعات الإستخراجية الهامة مثل تعدين النحاس في زامبيا وإستخراج المطاط في ماليزيا، مثل هذه الصناعات تشكلت بدون تحفيز تطور الصناعات الأخرى في هذه البلدان، وبالرغم من أنها عززت من إنتشار الصناعة في بريطانيا وفي مناطق أخرى لكنها لم تكن جزءاً من عملية تصنيع واسعة على المستوى القومي للدولة ككل[2].

---

[1] الحسن، إحسان محمد، "موسوعة علم الإجتماع"، بيروت، الدار العربية للموسوعات، 1999، ص152.

[2] Hewitt, Tom, Johnson, Hazel, and David Wield, "Industrialization and Development", Oxford, Oxford University Press, 1992, pp.2-8.

أما أهم مؤشرات التصنيع أو بعبارة أخرى خصائص المجتمع الصناعي التي استعملت لتحديد درجات التصنيع ومستوياته في هذه الدراسة فهي:

1- نسبة القيمة المضافة في البضائع المصنعة الى إجمالي الإنتاج الكلي وبخاصة نسبتها الى الإنتاج السلعي.

2- نصيب الفرد من إستهلاك الطاقة.

3- نسبة قطاع الصناعة الى الناتج المحلي الإجمالي ومعدل نموه.

4- نسبة القوى العاملة في قطاع الصناعة الى أجمالي حجم القوى العاملة، ويقابلها نسبة القوى العاملة في قطاع الزراعة.

5- ارتفاع نسبة الصادرات من السلع المصنعة.

6- يمكن إضافة مؤشر آخر وهو عدد المدن التي يزيد عدد سكانها عن 100 آلف مثلاً، أو نسبة السكان في المدن من إجمالي السكان في الدولة.

وسوف يتم التركيز على المؤشرات الثلاثة الأولى في عملية التحليل الإحصائي لأرقام التطور الصناعي والديمقراطي.

ب- الصناعة:

قد تعرف الصناعة بأنها "ما عدا الزراعة"، أو أنها القطاع الإقتصادي الذي يشمل التعدين والنظام الصنعي (Manufacturing)، وهي بصورة عامة طريقة معينة في تنظيم الإنتاج، وعملية متواصلة من التغير الاجتماعي والتقني، وتزيد من قدرة المجتمع على إنتاج كميات واسعة من البضائع والسلع.

وبالنظر إلى الدراسة الحالية، يرى الباحث أن التعريف الثالث هو الأكثر ملاءمة لهذه الدراسة لأنه يسمح بتحليل ظاهرة الصناعة ديناميكياً كعملية تغير اجتماعي وتقني.

جـ- الديمقراطية:

هي كلمة ذات أصل يوناني تتكون من مقطعين الأول (Demos) بمعنى شعب والثاني (Kratos) بمعنى حكم، فيصبح المعنى حكم الشعب أو النظام السياسي الذي يطابق هذا الشكل في الحكم.

وتعرّف موسوعة السياسة "الديمقراطية" بأنها " نظام سياسي- إجتماعي يقيم العلاقة بين أفراد المجتمع والدولة وفق مبدأي المساواة بين المواطنين ومشاركتهم الحره في صنع التشريعات التي تنظم الحياة العامة... وتتضمن مبادئ الديمقراطية ممارسة المواطنين حقهم في مراقبة تنفيذ القوانين بما يصون حقوقهم العامة وحرياتهم المدنية"[1].

أما "هنتغتون" فقد اتبع روبرت دال في تعريفه للديمقراطية بأنها النظام السياسي الذي يحقق المتطلبات الثلاثة وهي المنافسة والشمولية والحريات المدنية[2].

ويلاحظ أن هناك شبه إتفاق بين مختلف الباحثين في العلوم الإجتماعية على المبادئ العامة للديمقراطية وانماطها رغم تعد النظريات بشأنها وتشعب مقوماتها ومحاولة تطبيقها في مجتمعات متباينة في تاريخها وثقافتها وإقتصادها. فمن أهم المبادئ الديمقراطية الأساسية:

- الفصل بين السلطات -وجود إنتخابات حره ونزيهه تشكل طريقاً للوصول إلى السلطة.
- التداول السلمي للسلطة - وجود تعددية سياسية وحزبية.
- وجود برلمان قوي وفعال - حياد الجيش ووجود ضوابط على شاغلي الوظائف العامة.
- سيادة القانون وحرية الرأي والتنظيم والإجتماع.

---

(1) الكيالي، عبدالوهاب ، موسوعة السياسة، الجزء الثاني، بيروت، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، 1981، ص751.

(2) هنتغتون، صموئيل، "الموجه الثالثة: التحول الديمقراطي في أواخر القرن العشرين"، ترجمة عبدالوهاب علوب، الكويت، دار سعاد الصباح، 1993، ص93.

هذا وستركز الدراسة على مؤشري الإنتخابات والتعددية الحزبية كدليل على وجود حكم ديمقراطي في دول العينة، وستعتمد على مؤشري الحقوق السياسية والحريات المدنية في إجراء عملية التحليل الإحصائي لأرقام التطور الديمقراطي.

فرضية الدراسة:

تقوم فرضية الدراسة على احتمال وجود علاقة طردية موجبة بين مؤشرات الديمقراطية ودرجات التصنيع في الدول الخاضعة للدراسة، بمعنى ان التصنيع هو احد المتغيرات التي تقود الى الديمقراطية او الحكم الديمقراطي، وقد صيغت الفرضية الخاصة بالدراسة على النحو التالي:

"كلما ازدادت درجة التصنيع في الدولة ازداد ميلها وتحولها نحو الديمقراطية".

وهكذا فقد تم اعتبار التصنيع متغيرا مستقلا والديمقراطية متغيراً تابعاً ثم يتم البحث عن نمط العلاقة بينهما واتجاهها من حيث وجود التأثير او عدمه، بحيث تم الافتراض بان الديمقراطية والتحولات نحو النظام الديمقراطي قد تأثرت بعملية التصنيع.

منهجية الدراسة:

لأن المنهج الكلاني يوضح بصورة شاملة كيف يتم التعامل مع كافة المعلومات المختلفة ويحدد ما هي المعلومات المطلوبة ويسهل تحليل العلاقات المختلفة، وعلى اساس اعتبار الديمقراطية اكبر من مجموع اجزائها، فقد اعتمد الباحث في تناول مواضيع هذه الدراسة على مبدأ التكامل المنهجي مع التركيز على :

- **منهج تحليل النظم:** وذلك على اساس النظر الى عمليات التصنيع كمدخلات على النظام السياسي، فتظهر عملية التفاعل بظهور طبقات جديدة وجماعات مصالح سياسية واقتصادية تضغط على النظام، وبالتالي تكون المخرجات هي الحكم الديمقراطي.

- **المنهج المؤسسي:** سيستخدم لدراسة انظمة الحكم ومدى ديمقراطيتهـا فـي الـدول الداخلة في عينة الدراسة.
- **المنهج التاريخي:** لتتبع تاريخ التطور الصناعي والديمقراطي في دول العينة.
- **المنهج الوصفي:** لوصف وتحليل نظريات الديمقراطية وعلاقتها بالتصنيع.
- **المنهج الإحصائي:** لتحليل البيانات الإحصائية المتعلقة بالتطور الصناعي والديمقراطي في الدول الداخلة في عينة الدراسة.

الادبيات السابقة:

هناك العديد من الدراسات التي تناولت ظاهرتي التصنيع والديمقراطية، ومن أهم هذه الدراسات:

1-دراسة Albert Weale بعنوان " Demoracy" لعام 1999.

يعرض "ويل" في كتابه هذا مفهوم الديمقراطية والنظرية الـسياسية، ويبـين انمـاط الديمقراطية (الديمقراطية الدستورية والديمقراطية التمثيلية) والعلاقة بين الديمقراطية والمساواة السياسية، ويشير الى اشكال التمثيل (تمثيل المـصالح والآراء والخـصائص) كمـا يـشرح الالتزامات السياسية والحقوق السياسية في ظل الديمقراطية[1].

هذا الكتاب يفيد الدراسة فقط في الحديث عن نظريات الديمقراطية، لكنه لم يتطرق ابدا الى موضوع التصنيع واثره على الديمقراطية.

---

(1) Weale, Albert, "Democracy", London, Macmillan Press, 1999.

2-دراسة "Roland Pennock" بعنوان "Democratic Political Theory" الصادرة عام 1979.

يفسر بنيوك (Pennock) في هذا الكتاب ماهية الديمقراطية، وشرح معاني الحرية والمساواة والعلاقة بينهما، كما يقدم عرضاً لبعض نظريات الديمقراطية كنظرية روستو، ونظرية المصلحة العامة ونظرية الفردية، ويوضح أيضاً المتطلبات الإقتصادية والسياسية لنشوء أنظمة الحكم الديمقراطية، ثم يوضح معنى المشاركة السياسية، والتمثيل السياسي[1].

ويقدم هذا الكتاب فائدة للدراسة الحالية في ميدان الإطار النظري من حيث معاني الديمقراطية ومتطلباتها لكنه لم يعتمد على دراسة أثر التصنيع في نشوء الديمقراطية في عدد من الدول.

3- دراسة "Jonathan Hughes" بعنوان " Industrialization and Economic History" الصادرة عام 1971.

يتعرض هذا الكتاب لشرح تفاصيل الثورة الصناعية الأولى في بريطانيا، ثم يتوسع بشرح التطور الصناعي ونشوء الرأسمالية في القارة الأوروبية بمجملها، كما يتطرق لبيان عملية التوسع الصناعي في الولايات المتحدة، وأخيراً يقوم بإبراز أهم الآثار التي أحدثها إنتشار التصنيع على المستوى العالمي من حيث تدفق البضائع وظهور مبادئ حرية التجارة وتحرير حركة رؤوس الأموال[2].

ولذلك تستفيد الدراسة الحالية من هذا الكتاب في تناول بعض ملامح التطور الصناعي في أوروبا والولايات المتحدة، لكن هذا الكتاب لم يتطرق أبداً لموضوع الديمقراطية.

---

(1) Pennock, Roland J., "Democratic Political Theory", NJ, Princeton University Press, 1979.

(2) Hughes, Jonathan, "Industrialization and Economic History", NY, McGraw-Hill Book Company, 1970.

4-دراســـة Ralf Dahrendort بعنـــوان "Society and Democracy in Germany" لعام 1995.

يتحدث هذا الكتاب عن المجتمع الالماني منذ الامبريالية ثم الثورة الصناعية التي ادت الى ظهور الطبقات والحركة العمالية في المانيا، ثم يشرح التغيرات فـــي النخـــب الالمانيـــة ويتساءل عمن يحكم المانيا وعن خصائص الشخصية الالمانية[1]. وعلى الرغم من أهمية هذا الكتاب في التعرف على طبيعة المجتمع والديمقراطية في المانيا لكنه لم يشر الى دور التصنيع في ظهور الديمقراطية في هذا البلد.

5- دراسة Robert Dahl بعنوان "مقدمة إلى الديمقراطية الإقتصادية" لعام 1992.

يعد روبرت دال من أبرز المنظرين للديمقراطية، ويتحدث في كتابه هذا عن فكـــرة المساواة ويتساءل عن علاقتها بالحرية، ويحاول أن يبحث عن النظام الإقتصادي الذي يحقق بطريقة أفضل قيم الديمقراطية، ثم يجد بأن النظام الإقتصادي العادل الذي يتـسم بالمـــساواة السياسية هو الأقرب للديمقراطية[2].

لكن روبرت دال لم يتطرق إلى أسباب الديمقراطية من حيث وجودها أو إنتشارها كما فعل هنتنغتون في كتاباته عن موجات التحول الديمقراطي.

6- دراسة Samuel Huntington بعنوان: "الموجه الثالثة: التحـــول الـــديمقراطي فـــي أواخر القرن العشرين"، لعام 1993.

تحدث هنتنغتون عن معنى الديمقراطية وموجات التحول إلى الديمقراطية وقضايا هذا التحول، وفسر ظاهرة الموجات وأسباب الموجه الثالثة، وشرح الإجراءات والكيفية التي يـستم

---

(1) Dahrendorf, Ralf, Society and Democracy in Germany, London, Greenwood Press, 1995.

(2) دال، روبرت، مقدمة إلى الديمقراطية الإقتصادية، ترجمة محمد غنيم، القاهرة، الدار الدولية، 1992.

بها التحول نحو الديمقراطية وسماته، وأشار إلى بعض تجارب التحول الديمقراطي، وأخيــراً تساءل عما إذا كانت ستهب موجه ثالثة مضادة[1].

ويعد هنتنغتون أيضاً من أهم منظري الديمقراطية، ورغم أنه عرض في كتابه هــذا بعض المتغيرات التي لها علاقة بالتصنيع والتي يمكن أن تساهم في التحول الديمقراطي، لكنه لم يتحدث عن علاقة التصنيع بالديمقراطية بصورة مباشرة.

7- دراسة Tom Hewitt بعنــوان Industrialization and Development لعــام 1992.

يتطرق هذا الكتاب لقضية التصنيع في إطار الإقتصاد العالمي، بحيث أصبح هناك تدويل لعمليات الإنتاج الصناعي عن طريق الشركات المتعددة الجنــسية، وتطــرق لعلاقــة التصنيع بأزمة المديونية العالمية التي حدثت في ثمانينات القرن العشرين والتي دفعت العديد من الدول النامية في نهاية الثمانينات إلى التحول نحو التصنيع والإصلاح الإقتصادي من أجل تنمية مستدامة، كما أشار إلى تجربتي البرازيل وكوريا الجنوبية في التصنيع، وشرح كيــف يؤثر التصنيع على ثقافة المجتمع وبيئته[2].

وبما أن هذا الكتاب عرض بصورة مفصلة التصنيع في البرازيل، فإنه يمكن أن يفيد الدراسة في التعرف على تفاصيل هذه التجربة، لكنه لم يتعرض إلى أثر التصنيع البرازيلــي على النظام السياسي وتحوله نحو الديمقراطية.

---

[1] هنتنغتون، صموئيل ، "الموجه الثالثة: التحول الديمقراطي في أواخر القرن العشرين" ترجمة عبدالوهاب علوب، الكويت، دار سعاد الصباح، 1993.

[2] Hewitt, Tom, Johnson, Hazel and Wield, David, "Industrialization and Development", Oxford, Oxford University Press, 1992.

تقسيم الدراسة:

قسمت هذه الدراسة إلى أربعة فصول، تناول الفصل الاول الإطار النظري لظاهرتي التصنيع والديمقراطية من حيث مفهومهما وأهم النظريات المتعلقة بهما، حيث بيّن المبحث الأول نظريات التصنيع، وشرح المبحث الثاني نظريات الديمقراطية، ثم شرح الإرتباطات النظرية بين التصنيع والديمقراطية إنطلاقاً من النظريات التي تم تناولها.

وفي الفصول الثلاثة التالية، حاول الباحث إستكشاف العلاقة بين التصنيع والديمقراطية في الدول التي إشتملت عليها عيّنة الدراسة، بحيث تعرّض الفصل الثاني للعلاقة بين الظاهرتين موضع الدراسة في دول المركز، جاعلاً لكل دولة مبحثاً خاصاً بها، بحيث تناول المبحث المخصص لكل دولة التطور الصناعي والتطور الديمقراطي في هذه الدولة من أجل إستخراج المساهمة التي من خلالها ساهم التصنيع في نشوء الديمقراطية في كل دولة. وهو التقسيم نفسه الذي تم اتباعه في الفصلين الثالث والرابع اللذين تعرّضا للعلاقة بين التصنيع والديمقراطية في دول شبه المحيط ودول المحيط على التوالي، وأخيراً تم إضافة مبحث رابع للفصل الأخير بهدف القيام بتحليل البيانات الإحصائية المتعلقة بالتطور الصناعي والديمقراطي في دول العينّة للوصول إلى نمط العلاقة بين التصنيع والديمقراطية.

الفصل الأول

الإطار النظري للتصنيع والديمقراطية

الفصل الأول

الإطار النظري للتصنيع والديمقراطية

تمهيد:

يشكل الإطار النظري جزءاً هاماً لأية دراسة، ولهذا يقوم هذا الفصل بشرح المدلولات التي يتضمنها مفهوما التصنيع والديمقراطية بصورة أكثر تفصيلاً ووضوحاً مما جاء في التحديد الموضوعي للدراسة، كما يتعرّض هذا الفصل إلى توضيح أهم النظريات المتعلقة بظاهرتي التصنيع والديمقراطية، ومن ثم ينطلق على أساس هذه النظريات إلى بيان أبرز نقاط الإلتقاء النظرية بين الظاهرتين المذكورتين.

ولذلك فقد تم تقسيم الجزء النظري من الدراسة إلى مبحثين، يتناول المبحث الأول نظريات التصنيع، بينما يتناول المبحث الثاني نظريات الديمقراطية، وأضيف إلى المبحث الثاني مطلب حول ما يمكن أن تكون عليه العلاقة النظرية بين التصنيع والديمقراطية.

المبحث الأول

نظريات التصنيع

تقديم:

يلاحظ من المعاني التي يشير إليها مفهوم التصنيع أنه لا ينطوي فقط على عملية مادية اقتصادية،بل أنه يتضمن أبعاداً اجتماعية عديدة،فظاهرة التصنيع لا تعني فقط إنشاء المصانع والأجهزة والآلات وتطبيق المعرفة العلمية لأغراض إنتاج وتوزيع البضائع،بل هي ظاهرة اجتماعية إضافة لكونها ظاهرة اقتصادية تكنولوجية،فمن أبرز المظاهر الاجتماعية التي قد تفرزها عملية التصنيع، انحلال الروابط القرابية، ونمو المدن بسبب الهجرة من الريف إلى المدينة، وتطوّر وسائل تنظيمية جديدة لأفراد المجتمع وما شابه ذلك من تأثيرات اجتماعية للتصنيع.

ويأتي هذا المبحث ليتناول نظريات التصنيع من منظور اجتماعي لا من منظور إحصائي علمي بحت كما هو حال أغلب النظريات المتعلقة بالصناعة، وتعتبر نظريتا "هربرت بلومر" (Herbert Blumer) و "ولبرت مور" (Wilbert Moore) من أبرز النظريات الاجتماعية حول التصنيع رغم قدمهما زمنياً،حيث عاد التأكيد في الآونة الأخيرة على أهميتهما ومطابقتهما للوقائع المعاصرة، ولكن ينبغي في البداية إعطاء مقدمة عن نظريات التصنيع.

المطلب الأول: مقدمة إلى نظريات التصنيع

يذهب علماء الإجتماع إلى اعتبار التصنيع ظاهرة اجتماعية يمكن اخضاعها للتحليل الإجتماعي (أو السوسيولوجي)، إذ من الضروري في نظرهم أن يؤدي تبني سياسة التصنيع وانتشار الصناعة في المجتمع إلى نتائج هامة بالنسبة للبنية الاجتماعية والاقتصادية، وهذه

النتائج يمكن دراستها ضمن أحد فروع علم الاجتماع يسمى "بعلم الاجتماع الصناعي" الذي يعرفه الكثير من علماء الاجتماع بأنه "العلم الذي يهتم أساساً بعملية التصنيع أو ما يترتب عليها من آثار تطال كافة قطاعات المجتمع باستخدام المبادئ الأساسية لعلم الاجتماع[1].

ويرى أغلب الباحثين في علم الاجتماع الصناعي أن التصنيع من ناحية يعبر عن طريقة خاصة في الحياة، ومن ناحية ثانية تجتمع فيه معظم نشاطات الأفراد بحيث يرتبطون بالعمل الصناعي في جوانب مختلفة من حياتهم، لأنهم إما أن يكونوا منتجين في هذا العمل أو مستهلكين يعتمدون على العمل الصناعي في إشباع حاجاتهم المادية. كما يعتبر التصنيع سياسة ينتهجها المجتمع لتنميته اقتصادياً واجتماعياً، لأن العائد الذي يترتب على العمل الصناعي يساهم في رفع قيمة الدخل القومي، كما أن الأجور التي يتقاضاها العمال تتيح لهم فرصا أوسع من غيرهم في إشباع حاجاتهم.

إضافة إلى ذلك كانت تمثل التنمية الصناعية في المجتمعات النامية أمرا مرتبطاً بتحقيق الاستقلال الاقتصادي الذي ارتبط بصورة مباشرة بتحقيق الاستقلال السياسي[2].

كذلك يترتب على التصنيع تغيرات اجتماعية تشمل معظم قطاعات المجتمع، بحيث يرافقه ارتفاع في معايير التعليم والإنجاز، وإنتشار الوعي الطبقي، والإتجاه نحو التفكير العلماني (Secularization) نتيجة للتقدم العلمي والتكنولوجي، وإزدياد معدلات الحراك الاجتماعي، وازدياد نسبة التركيز السكاني في المدن، وانكماش التقاليد والعلاقات الريفية،

---

[1] جبارة، جبارة عطية، "الاتجاهات النظرية في علم الاجتماع الصناعي"، الاسكندرية، دار الوفاء، 2001، ص92.

[2] رشوان، حسين، "المجتمع والتصنيع: دراسة في علم الاجتماع الصناعي"، ص55-56.

وتنوع التنظيمات الاجتماعية، وهذه كلها تعتبر من أبرز خصائص المجتمعات الحديثة التي نضجت فيها عملية التصنيع[1].

وعلى أساس النظر إلى التصنيع كأحد أهم أسباب التغير الأجتماعي ظهرت العديد من النظريات التي عزت التغير في المجتمع الصناعي إلى عامل التصنيع باعتباره العامل الأهم في إحداث التغيرات الإجتماعية في المجتمعات الصناعية، ومن أبرز هذه النظريات نظرية "يوجن شنايدر" (Eugen Schneinder)، ونظرية كل من "هارولد ولنسكي" و"تشارلز ليبوكس" (Harold Wilensky & Charlses Lebeaux)، ونظرية "وليام اوجبرن" (William Ogburn)، بالإضافة إلى نظرية "هربرت بلومر" (Herber Blumer)، ونظرية "ولبرت مور" (Wilber Moore)، وفيما يلي إستعراض للنظريات الثلاثة الأولى، بينما سيخصص لكل واحد من النظريتيين الأخريين مطلب لها بسبب أهميتهما بالنسبة لموضوع الدراسة.

أولاً: نظرية "شنايدر"[2]

قام "شنايدر" في كتابه المعنون" علم الاجتماع الصناعي (Industrial Sociology) بالنظر إلى التصنيع كعامل فعال يمكن أن يفسر كل التغيرات التي حدثت في المجتمع الصناعي بصورة عامة والمجتمع الامريكي بصورة خاصة، إذ يرى "شنايدر" أنه رغم تعدد العوامل التي تؤثر على المجتمع، إلا أن هذه العوامل لا تتساوى في قدرتها على إحداث التغيير، بل يوجد في كل مجتمع عامل هام وفعال يسبب التغير في المجتمع ويحدد اتجاهاته، فالتصنيع من وجهة نظره عندما يدخل المجتمع يصبح العامل الأقوى الذي يمثل مصدراً لكل

[1] Germani, Gino, "The Sociolgoy of Modernization", NJ, Trnsaction Books, 1981-. p.28.

[2] Shneider. Eugen, "industrial Sociology, Ny, Mcgraw- Hill Company, 1957, pp485-492.

تغير يطرأ على بنية هذا المجتمع، ولهذا فإن "شنايدر" يرجع كل مظاهر التغير في المجتمع إلى ما أسماه "بدينامية التصنيع" (Industrialization Dynamism) التي أشار من خلالها إلى أثر الحركات العمالية المنظمة على المجتمع، بحيث إعتبر نمو القوة العاملة- التي لا ترتبط بالأرض أو العائلة أو أية روابط باستثناء العمل الصناعي- أهم التغيرات الاجتماعية التي أدت إليها عملية التصنيع.

ولذلك رأى "شنايدر" أن انتشار التصنيع يؤدي إلى القضاء على وسائل الانتاج التقليدية، وزيادة مكانة القوة العاملة التي تستطيع من خلال صراعها مع الادارة أن توحد نفسها على شكل تنظيمات تمثلها كطبقة مميزة، ومن ثم يكون لظهور التنظيمات والاتحادات العمالية كجماعات منظمة يسودها الوعي الطبقي أثر كبير في أن تدافع هذه الطبقة عن حقوقها ومصالحها.

وعندما استند "شنايدر" إلى المجتمع الأمريكي كحالة لدراسة أثر تنظيم القوة العاملة، وجد أن تنامي الطبقة العاملة قد ساهم في تغيير شكل التنظيم السياسي، بحيث دخل العمال في ميادين الحكومة والسياسة، ونجحوا في تشكيل الجانب الأكبر من قاعدة الحزب الديمقراطي، وأصبحت حقوق القوة العاملة من أهم القضايا التي تتم إثارتها في الحملات الانتخابية، وانشئت أجهزة حكومية مختصة ببحث مشاكل وقضايا العمل والعمال.

ثانياً: نظرية "هارولد ولنسكي" و"تشارلز ليبوكس"[1]:

اشترك كل من "هارولد ولنسكي" و "تشارلز ليبوكس" في تأليف كتاب بعنوان "المجتمع الصناعي والرعاية الاجتماعية" (Industrial Sociology and Social Welfare)، نشر

(1) Wilensky, Harold, L, and Lebeaux, Charles, "Industrial Sociology and Social Welfare", NY, Russel Sage Foundation, 1958, pp.337-348.

في عام 1958، بحيث عبرا فيه عن وجهة النظر الأساسية لهما بشأن التغيرات التي أصابت المجتمعات الصناعية.

فقد اتفق المؤلفان على جعل التصنيع والتكنولوجيا بصورة خاصة من أكثر عوامل التغير أهمية، بل أنهما نظرا إلى الآلة على أنها صاحبة السيادة التي حددت مصير الإنسان والمجتمع، وترجع هذه الأهمية للتكنولوجيا الصناعية- في نظرهما- إلى إرتباطها بقيمة التقدم الاقتصادي، وللإعتقاد السائد بأن التصنيع وما يرافقه من مواكبة للتطورات التكنولوجية يمثل الطريقة الأمثل لتحقيق هدف التقدم الاقتصادي.

ورأى المؤلفان أن المجتمعات الحديثة سواء تلك التي قطعت شوطا كبيرا في عملية التصنيع، أو التي لا تزال في المراحل الأولية للتصنيع، تعطي أولوية كبيرة للكفاءة المهنية، الأمر الذي يجعل من التغيرات التكنولوجية في ميدان الصناعة عاملاً أساسياً يقود إلى تغيرات في الميادين الأخرى للمجتمع من أجل التكيف مع التغيرات التكنولوجية، وقد يكون من أهم هذه التغيرات- كما هو حال المجتمع الامريكي- هو ظهور قيم واتجاهات جديدة تقوم على المصلحة المادية المشتركة ويصبح لها الغلبة والسيطرة على القيم والاتجاهات الاجتماعية الأخرى في المجتمع الحديث، وبسبب هذه التغيرات التي يجلبها التصنيع فقد اعتبره المؤلفان القوة الدافعة للتطور في التاريخ.

ثالثاً: نظرية "وليام اوجبرن"[1]

اهتم "وليام اوجبرن" كثيراً بموضوع التغير الاجتماعي وعلاقته بالتصنيع أو التكنولوجيا الصناعية، حيث توصل في كتابه "علم الاجتماع" (A Handbook of

(1) Ogburn, William, "A Handbook of Sociology", London, Routledge, 1947, pp.281-285.

(Sociology) إلى نظرية في التغير الاجتماعي الناجم عن التقدم التكنولوجي في ميدان الصناعة.

وأقام "اوجبرن" نظريته هذه على أساس ما تلعبه التكنولوجيا الصناعية من دور هام وفعال في تغير المجتمع، حيث حاول في كتابه المذكور آنفاً أن يوضح الآثار التي تترتب على التقدم الصناعي التكنولوجي، فرأى مثلا أن التغير التكنولوجي في ميدان الزراعة أدى إلى زيادة حجم الجماعات واستقرارها في قرى كبيرة، وأدى هذا التغير في ميدان الصناعة إلى تغيرات واسعة تمثل أهمها في ظهور نظام المصنع وانتشار المدن الكبيرة، وتطور وسائل الاتصال والنقل، وهي تغيرات ترافقت- في نظره- مع تغيرات بنيوية في نظام الدولة من خلال بروز مؤسسات سياسية ومراكز تعليمية ينصب اهتمامها على تطوير الأداء الصناعي ومراقبته وتنظيمه، مثل وزارة العمل ومراكز التدريب المهني ومعاهد البحث العلمية.

ويرى "اوجبرن" أن تأثير التكنولوجيا الصناعية على المجتمع لا يتوقف عند حد، بل تتم عملية التأثير بصورة متواصلة وعلى شكل تتابع للتأثيرات في اتجاهات متعددة.

المطلب الثاني: نظرية هربرت بلومر

البـدايـــات:

يعد هربرت بلومر (Herbert Blumer)من أهم المنظرين الاجتماعيين الامريكيين، وقد بدأ اهتمامه بالتصنيع منذ أوائل اربعينات القرن العشرين،وزاد اهتمامه به من خلال عمله كحكم أو كوسيط عمالي في اتحاد عمال باكينغهاوس وشركة الفــولاذ الامريكـــي (United Packinghouse Workers and U.S Steel).

وقد طوّر بلومر أفكاره الرئيسية لتشكل نموذجاً مرجعياً لتحليل التنظـــيم الاجتمـــاعي الذي يؤكد على الاعتماد المتبادل بين الأفعال الفرديـــة والجماعيـــة وتفاعلهـــا مـــع البنيـــة

الاجتماعية[1]، كما قام بتحليل ظاهرة التصنيع الاجتماعية من منظور كلاني شامل من خلال مناقشته التي حملت عنوان "التصنيع كعامل للتغير الاجتماعي" (Industrialization as an Agent of Social Change).

ومن أهم المواضيع التي حللها بلومر هي: علاقة التصنيع بالمجتمع، وعملية التكيف مع التصنيع، والفوضى الاجتماعية التي تنجم أحياناً عن التصنيع.

علاقة التصنيع بالمجتمع

أراد بلومر من دراسته-حسب قوله- الوصول إلى هدف التحليل النقدي لدور التصنيع كسبب في التغير الاجتماعي،واتبع في ذلك نهج التركيز على المراحل المبكرة للتصنيع على أرض الواقع بسبب أن آثار التصنيع يمكن أن تضبط بشكل أكثر دقة في هذه المراحل، وتقبّل حقيقة أن تغيرات اجتماعية واسعة تتبع مقدمات التصنيع حين تدخل على مجتمع غير صناعي، وهذه التغيرات تتضمن الهجرة إلى مناطق المدن، وتفسخ المجتمعات الريفية الصغيرة وتغير القيم وتغيرات في المؤسسات القائمة كالأسرة والكنيسة والتعليم والقانون، كما ستظهر بذور أشكال جديدة للصراع،وتناوب في المهن وقوّة العمل وتغيرات في السلطة وفي النظام الطبقي وهكذا..

يجادل بلومر بأن المشكلة الأساسية في الافتراض الرئيسي القائل بأن التصنيع هو سبب في التغير الاجتماعي تكمن في الغموض المفاهيمي الذي يحيط بمصطلح التصنيع، فمفهوم التصنيع – من وجهة نظره – يندمج مع معاني البداهة وتنقصه الأصالة، بل إنه يوازن مع مفاهيم أخرى مثل النمو الاقتصادي والتحديث والتنمية التكنولوجية وغيرها من المفاهيم المتشاكلة مع مفهوم التصنيع.

---

[1] Maines, David R. and Morrione, Thomas J. "Social Causation and Interpretive Processes: Herbert Blumer, Theory of Industrialization and Social Change", International Journal of Politics, Culture and Society, 4:535-536, 1991. http://web17.epent.com/externalframe.asp? 17/4/2005.

وبعد وضع هذه الأهداف والافتراضات في الذاكرة، فإن بلومر يقدم لقرائه افتراضاً يقبل بالنظر التأثير السببي للتصنيع على التغير الاجتماعي، وهذا الافتراض يعد غير متحيز وغير محدّد للتأثيرات المجتمعية التي قد تعتبر تغيرات اجتماعية ناشئة عن مقدمات التصنيع، والتكلم عن التصنيع كظاهرة محايدة وغير محدّدة لا يعتبره بلومر أمراً غير منطقي أو غير ذي صلة بالحياة الاجتماعية.

وحدّد بلومر تسع نقاط يمكن أن يدخل التصنيع من خلالها إلى مجتمعٍ ما ويحدث تغيراً اجتماعياً، وقد سمّى هذه القائمة من النقاط التسعة"إطار التصنيع" (The Framework Of Industrialization) الذي يتضمن ما يلي[1]:

أولاً: بنية من الحرف والمواقع أو المراكز الشّغلية، تتألف من الملكية والوظائف الإدارية والأعمال الصنعية والمواقع الدينية والحرفيه، وهذه المواقع تتفاوت فيما بينها في الدخل والمكانة الاجتماعية (Prestige) وقواعد السلوك أو الأداء،لذلك فإن ترتيبات هذه المواقع تصبح جزءاً من النظام الطبقي.

ثانياً: هذه المواقع يجب أن تعبّأ، وهذا يعتمد على القيام بجهود تجنيد وتوزيع الملاك*، ومثل هذا التجنيد يمكن أن يحافظ على النظام الموجود أو يصبح ميادين للتوتر والصراع.

ثالثاً: ترتيب ايكولوجي** جديد،فالنظام الصنعي يتضمّن الانتقال من المزارع إلى المعامل والمصانع، ويمكن لتقلبات سوق العمل أن تحفز انتقالاً أكثر، كما أن الصناعات الناجحة يمكن أن تقود إلى كثافة مدنية.

---

(1) Blumer,Herbert ,"Industrialization as an agent of Social change:Acritical Analysis" ,Edited by::Maines ,Morrione,andAldine de Gruyter,New York,1990. http://www.questia.com/pm.qst? 6/1/2005.

* المِلاك: هو مجموع الموظفين او المستخدمين في مصلحة ما او شركة او مؤسسة او قطاع...

** إيكولوجي: يعني تبيؤي وهو ما يختص بدراسة العلاقات بين الكائنات الحية وبيئتها.

رابعاً: نظام حكم للنشاط الصناعي، يقوم على وجود حكومة داخلية في الصناعات،فالعلاقات بين العمال والمالكين والمدراء والمراقبين يجب أن تنظّم، الأمر الذي يقود إلى ظهور نظام سلطوي تدرّجي.

خامساً: بنية جديدة من العلاقات الاجتماعية، حيث تظهر جماعات وطبقات جديده تعبأ بواسطة التصنيع، يرافقها ظهور تغيرات متعدّدة في علاقات العامل مع العامل، والعامل مع المدير، والمدير مع المدير،وهكذا دواليك، والعلاقات الجديدة تقود إلى تشكيل مواقف جديدة وأنماط سلوكية جديدة، وباختصار ستظهر شبكة جديدة من العلاقات الاجتماعية تشكل قطعة من التصنيع.

سادساً: تشكّل مصالح وجماعات مصالح جديدة، فالجماعات ذات المواقع المختلفة التي نشأت عن النظام الصناعي سوف تبحث عن حماية وتحسين المكاسب والفرص التي تمنحها لها مواقعها، وهذه المصالح العامة سوف تقود إلى تشكيل جماعات تحوم حول هذه المصالح، وسوف تبدأ جماعات المصالح الجديدة باستعمال أساليب الضغط لحماية مصالحها.

سابعاً: ظهور علاقات نقدية وتعاقدية جديدة،فالصفقات أو المعاملات الصناعية هي أساساً نقدية بطبيعتها، تحدّد قيمة السلع والخدمات،وهذه الصفقات ذات صفة تعاقدية كما في علاقات الأجور أو اتفاقات المبيعات،ومثل هذه العلاقات التعاقدية الصناعية من شأنها أن تضفي الموضوعية والشرعية على حياة الجماعة.

ثامناً: ظهور بضائع مصنعة(Manufacture goods)، وهنا يؤكد بلومر على الاستهلاك أكثر من الإنتاج،فالسلع المصنعة بأقل تكلفة ممكنة ستنافس البضائع غير المصنعة ويمكن أن تحيدها،مما قد يؤثر على أحجام الاستهلاك والادخار وأحوال المعيشة.

تاسعاً: بروز دخول متباينة للملاك الصناعي، فالدخل يمكن أن يأخذ أشكالاً جديدة متفاوتة نتيجة الأرباح أو الرواتب أو الأجور،الأمر الذي قد يؤثر على الوضع الفردي والتنظيم الاجتماعي لمختلف فئات الملاك الصناعي.

هذه النقاط التسعة،كما يؤكد بلومر،هي الخطوط الرئيسية التي من خلالها يدخل التصنيع إلى الحياة الاجتماعية،ويعتبر كل خط أمراً طبيعياً لا بد منه للتصنيع كما أنه ضروري لظهور وتوسع النظام الصنعي، كما أن التغيرات عبر هذه الخطوط يمكن أن تقود إلى تغيرات في ميادين أخرى مثل التعليم أو التكافل الاجتماعي.

ينتقل بلومر إلى مسألة أخرى وهي تحديد كيف وأين يمكن أن يدخل التصنيع إلى مجتمع ما، وذلك من أجل التأكيد على أن التصنيع ليس متجانساً أو ليس ذا طبيعة واحدة، وقد شرح ذلك بالرجوع إلى النقاط التسعة للقائمة المذكورة آنفا؛ فمثلاً اختلاف حجم وعدد الصناعات سوف يؤثر في ظهور مواقع ووظائف جديدة،والوظائف يمكن أن تعبّأ من السكان المحليين أو من الأجانب،أو يمكن أن تعبأ من مناطق قريبة أو من مناطق نائية،كما أن الحكومة الصناعية يمكن أن تكون قاسية أو خيّرة، وهناك تنوع كبير في تشكيل جماعات المصالح والتوترات بينها، وعلى نحوٍ مشابه هناك تنوع في أنواع البضائع التي تنتج، لذلك فإن بلومر أكد على أن التصنيع لا يواجه حياة الجماعة كعامل متجانس أو بخصائص متماثلة.

الخطوة التالية لبلومر هي التحديد الواضح لكيفية عمل التصنيع كوسيلة للتغير الاجتماعي، حيث يفترض بأن التصنيع رغم أنه يشكل الأرضية العملية لتغير اجتماعي واسع، لكنه لا يحدّد تغيرات اجتماعية محددة،بمعنى أن التصنيع لا يؤدي إلى تغيرات اجتماعية محدّدة، بل أن له آثاراً اجتماعية واسعة تطال كل ميادين الحياة الاجتماعية من خلال النقاط التسعة، ويبين بلومر ذلك بشرح مجالات التأثير في النقاط التسعة للقائمة،فيشير على سبيل

المثال إلى أن المجالات البديلة للتأثير يمكن أن تلاحظ في بعد الوظائف والمواقع الجديدة الناشئة عن التصنيع، فبعض هذه المواقع والوظائف يمكن أن تكون نتيجة واضحة ومباشرة للنماذج الصنعية في الإنتاج أو قد تكون نتيجة لقرارات إدارية أو سياسات حكومية أو ممارسات تقليدية،كذلك فإن التصنيع قد يؤدي إلى حشد جماعات مصالح جديدة،لكن العوامل العرقية والدينية يمكن أن تؤثر أيضاً في ذلك، وهذا يعني أن بعض النتائج الفعلية يمكن أن تكون متصلة مباشرة بالنظام الصنعي،لكنها أيضاً قد تتصل مباشرة بتأثيرات غير صنعية، لهذا فإن التصنيع ليس متحيزاً لعملية تغير تركيب القوة العاملة،بل انه عملية قد ترافقها عوامل أخرى تقود إلى التغير.

عمليـــة التكيـــف مع التصنيع[1]

عندما ناقش بلومر ترتيبات المواقع والمهن التي يخلقها التصنيع،أوضح بأن الموضوع الأكثر أهمية مما سماه " بإطار التصنيع " هو الطرق التي تفسّر بها المهن والمواقع اجتماعياً، بالإضافة إلى نماذج وأساليب العيش التي تترعرع حولها. وهذه العمليات التفسيرية تشكل قلب عملية التكيف لديه،وشرح هذه العمليات بقوله بأن "الناس الذين يرتطمون بعملية التصنيع، يواجهونها عادة بمشاريع تفسيرية تحدد ردود أفعالهم السلوكية،فمواقعهم ليست عبارة عن تنظيمات مجهولة تجبرهم على السير في خطوط سلوكية معينة من خلال التحفيزات التي تقدمها لهم مواقعهم،في الواقع هم يعرّفون(أو يصوّرون) ما تقدمه لهم مواقعهم على أساس أفكارهم وتجاربهم المهنية السابقة،ويتأثرون في ذلك أيضاً بالأفكار والتصورات التي يتلقونها من زملائهم،وعلى ذلك فإن ردود الفعل السلوكية تتوقف على التفسيرات (أو التصورات)التي ستختلف إلى حد كبير ما بين شخص وآخر يشغلان نفس الموقع ". وبكلمات أكثر اختصاراً

---

[1] Maines,David R and.Morrione, Thomas J,"Social Causation and Interpretive Processes",p.541

يبين أن " الشيء الأكثر أهمية من ظهور المواقع التي تخلقها العملية الصناعية هو الطريقة التي تفسر بها هذه المواقع بواسطة الناس الذين يشغلونها،فالتفسير(أو التصور) هو الذي يحدد رد الفعل السلوكي والموقع لا يحدد التفسير،بل أن هذا التفسير يتأتى مما يجذبه الناس إليه".

ويرى بلومر أن عملية التكيف الاجتماعية يمكن أن تتضمن: (أ) العوامل التي يمكن أن تسبب تغيراً في حياة الجماعة،كالتصنيع مثلا. (ب) المؤسسات التي تخلق وظائف جديدة وعلاقات جديدة،كالمصنع والشركةو النقابة. (ج) بروز حالات وتجارب جديدة تفرض على الأفراد والجماعات التكيف معها،كوسائل التجنيد في المؤسسات والتدريب المهني وغيره. وافترض بأن عمليات التكيف تشكل مركز وقاعدة الظاهرة الاجتماعية.

التصنيع و الفوضى الاجتماعية

إن أدبيات التصنيع مليئة بالتأكيدات على أن التصنيع في مراحله المبكرة يفرز العديد من الظروف الفوضوية والمعكّرة للنظام،مثل ظهور السخط والاستياء بين الطبقات العاملة،والاضطراب والقلق بين عامة الشعب،وبروز مشاعر العزلة بين أفراد الشعب المضطرب، ونموّ مطامح جديدة وغير مشبعة (أي غير ملباة)، وبدء معاناة المناطق الصناعية من الازدحام والظروف المعيشية غير المرضية، وتشوّش العائلة وبروز الصراع بين العمال والإدارة، واهتياج العمال، ونمو مذاهب راديكالية وحركات احتجاجية.

هذه الحوادث تعبر عن ترتيب حوادثي مختلف عن الآثار التي يمكن أن يحدثها التصنيع في المجتمع التقليدي وعن الصيغ الاجتماعية التي يجلبها التصنيع، فهي حوادث توترية تنشأ عن سقوط النظام الحياتي الراسخ لمجتمعات ما قبل الصناعة.

لكن بلومر يرى أن الاعتقاد العلمي المتصل بعلاقة التصنيع المبكر بالفوضى الاجتماعية يتسم بالارتباك الشديد، وأن دور التصنيع في التشوش واللانظام الاجتماعي هو

دور مزعوم من بعض العلماء الذين انقادوا إلى عزو التشوش والفوضى إلى عملية التصنيع بسبب ملاحظة تكرار حدوثهما في فترات التصنيع المبكر،ويشير بلومر إلى وجوب إدراك اربعة نقاط رئيسية تقود إلى رفض هذه العلاقة المزعومة بين التصنيع والفوضى[1]:

أولاً: ينبغي ملاحظة الحالات التجريبية للتصنيع المبكر،وبصورة رئيسية على مستوى المجتمع المحلي.

ثانياً: حدوث الفوضى في مناطق غير صناعية بصورة مشابهة لحدوثها في مناطق التصنيع، وهذا يقود إلى الاعتقاد بأن أسباب الفوضى قد تكون خارج نطاق عملية التصنيع.

ثالثاً: حتى في حالة المناطق التي يدخلها التصنيع، قد تلعب التأثيرات غير الصناعية دوراً مشجعاً على الفوضى.

رابعاً: هناك أهمية كبيرة للمشاريع التفسيرية التي تعطى للحالات والمواقع التي يخلقها التصنيع، لكن هذه المشاريع التي تحدد بشكل كبير خطوط السلوك ورد الفعل لا تحدّد من خلال عملية التصنيع.

هذه النقاط من شأنها أن تجعل افتراض حدوث الفوضى الاجتماعية في فترات التصنيع المبكر وربطها بعملية التصنيع أمراً في غاية التعقيد،إذ ينبغي أخذ أدوار القوى الأخرى في الحساب مثل: خلفية المجتمع، و التفسيرات التي يقدمها الأفراد لمواقعهم،وقدرتهم على التكيف مع التغيرات التي قد تحصل في حياتهم. والعملية التصنيعية لا تحدّد أو توضح مثل هذه العوامل الحاسمة.

---

[1] Blumer, Herbert, "Industrialization and Problems of Social Disorder", Studies in Comparative International Development, , 5:58-59, 1969/70.

المطلب الثالث: نظرية ولبرت مور

يعتبر المنظّر"ولبرت مور"(Wilbert E.Moore) أيضاً من أهم المساهمين في قضية التصنيع وآثارها المجتمعية من جميع الزوايا الاقتصادية والسكانية والاجتماعية وحتى السياسية إلى حد ما، إذ أنه كتب العديد من المؤلفات والمقالات حول موضوع التصنيع وما يرتبط به من تغيرات اجتماعية، كان من أهمها:

-"التصنيع والعمالة" في عام 1951(Industrialization and Labor,1951)

-"العلاقات الصناعية والنظام الاجتماعي"في عام 1951(Industrial Relations and Social Order,1951)

-"تأثير الصناعة"في عام 1965(The Impact Of Industry,1965)

-"التغير الاجتماعي"في عام 1963(Social Change,1963)

-كما شارك "آرنولد فيلدمان"(Arnold S.Feldman)في كتاب"التصنيع والصناعية:التطابق والاختلاف" نشر عام 1962(Industrialization and Industrialism:Conrergence and Differentiation,1962)

-وكذلك شارك "بيرت هوسيلتز"(Bert F.Hoselitz) في كتاب "التصنيع والمجتمع"نشر عام 1963(Industrialization and Society,1963)

يلاحظ إذاً أن "ولبرت مور" اهتم كثيراً بمواضيع الصناعة والتصنيع وكذلك التحديث الاقتصادي، وان أغلب كتاباته برزت في أواسط القرن العشرين، ورغم القدم النسبي لهذه الكتابات، لكنها تشكل نظرية اجتماعية هامة حول عملية التصنيع قد تبقى صالحة لتحديد وتفسير الآثار المحتملة لهذه العملية حتى في الوقت الحاضر،وسيلاحظ من خلال تقديم

نظريته، أن "مور" نظر إلى مفهوم التصنيع على أنه مرادف لمعنى التحديث الاقتصادي أو التنمية الاقتصادية لكنه كان يميز بينهما حين يرى ضرورة في ذلك.

مفهوم التصنيع

يعرف "مور" الصناعة(Industry)بأنها " تشير إلى عملية تحويل المواد الخام إلى منتجات نهائية بواسطة وسائل ميكانيكية تعتمد على استخدام المصادر غير الحيّة(المادية أو للطاقة"[1] فالصناعة – بالنسبة له – تشير فقط إلى عملية التحول، أما التصنيع، فقد عرفه"مور" على مستويين:أحدهما محدّد، والآخر واسع.

فالتصنيع – بالمعنى المحدّد للمصطلح – يفيد الاستخدام الواسع للمصادر اللاحيّة (أي المادية) للطاقة في إنتاج السلع الاقتصادية والخدمات، وهذا المعنى الحصري لا يقيّد مفهوم التصنيع بالنظام الصنعي فقط(Manufacturing System)، فالزراعة هي أيضاً قد تخضع للمكنكة، وكذلك بعض الخدمات مثل النقل والاتصالات، ولكن هذا لا ينفي حقيقة أن النظام الصنعي يمثل المقوم الأساسي للتصنيع والذي يشير إلى استخدام الآلات والأدوات في إنتاج المواد والخدمات، بحيث تصبح هذه السلع والخدمات من إنتاج مصنعي.

ثم إن استخدام معيار التكنولوجيا كمعيار حاسم لوجود التصنيع،لا يدل ضمناً على نوع من الحتمية التكنولوجية في التصنيع، بل إن هناك شروطاً مؤسسية وتنظيمية للتصنيع بالإضافة إلى الاستخدام الفعّال للتكنولوجيا والطاقة، كما أن التصنيع الواسع لا يمكن أن يوجد في غياب قوة العمل المنظمة والمتخصصة والتبادل النقدي وإدارة الإنتاج وغير ذلك، ولهذا فإن العنصر التكنولوجي ليس العنصر الحاسم والفاصل في تمييز حالات وجود التصنيع.

---

[1] Moore, Wilbert E.,"The Impact of Industry ", N.J, Prentice-Hall,Inc,1965,p.4

أما مصطلح التصنيع بمعناه الواسع، فيستخدم عادة كمرادف لأي شكل من أشكال التحديث الاقتصادي، ويبرر "مور"هذا الاستعمال غير الدقيق، بأنه ليس هناك مثال على النمو الاقتصادي (الذي يقاس بارتفاع معدل دخل الفرد) بدون الاستخدام الكبير للنظام الصنعي وأدواته، لكنه يعترف في الوقت نفسه بأن النظر إلى التصنيع كمرادف للتنمية الاقتصادية ينطوي على شيء من المخاطرة، رغم أنه قد تبنى هذا المفهوم الواسع للتصنيع من خلال تحليلاته[1].

شـروط التصنيـع

إن نظرة على الظروف التي ينشأ في ظلها التصنيع أو التنمية الاقتصادية الواسعة،قد تكشف أولاً عن تلك التي تحمل الصفة الاقتصادية والتنظيمية، مع أن "مور" لم يغفل عن أنّ التمييز بين العناصر الاقتصادية وغير الاقتصادية في أي نظام اجتماعي أمر صعب جداً، فالتصنيع مثلاً يتضمّن شبكة متداخلة من العناصر مثل: التعبئة الواسعة لعوامل الإنتاج بما تتضمنه من مخزون رأس مالي كبير،ومصادر الطاقة، والتكنولوجيا المجسّدة في البضائع والمعدات الرأسمالية، والعمال الذين يحملون مهارات تختلف عن تلك التي ظهرت في الاقتصاد ما قبل الصناعي، بالإضافة إلى متطلبات مشابهة لكنها بصورة أخرى مثل: تنظيم أسواق رأس المال،وشبكة من العلاقات بين المزوّدين والمصنّعين،ونظام تدريبي للعمال، وهكذا.

لذلك فإن المعطيات التاريخية تدل على أن حالات التصنيع الناجح اشتملت على الدول الغنية في إقليمها ومواردها أو المشاركة بفعالية في التجارة الدولية في مجالات رأس المال

[1] Moore, Wilbert E, "Industrialization:Social Aspects",in Sills,David L.,(ed) International Encyclopedia of the Social Sciences,Vol.7,NY, Macmillan & free Press,1968-1991,p.263.

والمواد الخام والمنتجات، أما الدول الفقيرة والصغيرة فلم تكن قادرة على العيش اقتصادياً وإقامة نظام تصنيعي متكامل بدون تشكيل منظمات تجارية دولية أو اتحادات اقتصادية عبر الحدود السياسية. ويقسم "مور" شروط التصنيع إلى:

1. الشروط التنظيمية:

يعرض "مور" هنا التساؤل التالي "ما الذي يجب عمله بطريقة منظمة أو تنظيمية،إذا ما أراد مجتمع تقليدي التحول إلى مجتمع حديث؟ مع ملاحظة أنّ الاقتصاديات النامية تختلف عن بعضها في بنياتها السياسية والاقتصادية، فبعضها كانت مستعمرة حتى منتصف القرن العشرين،ولذلك لديها على الأقل قشرة خارجية من الحداثة في أنظمتها التشريعية،وبعضها شارك بالتجارة الدولية ولذلك لديها قشرة خارجية من الحداثة في ترتيباتها التجارية.

أ- يعد استغلال الموارد هو الشرط التنظيمي الأول لإقامة التصنيع،وهذه الموارد موزعة بصورة غير منتظمة على سطح الأرض،لذلك فإنّ أية وحدة جغرافية سياسية يمكن أن تكون غنية أو فقيرة في مواردها، ولكن هذا الوضع يمكن أن يتغير عبر الوقت من خلال الاكتشافات كاكتشاف النفط أو الفحم،ومن هنا فإن خطط التصنيع يجب أن تنبع من موارد معروفة والتي يمكن أن تتغير من خلال الاكتشافات الجغرافية والتقنية.

غير أن الموارد والتقنيات المعروفة لا تحتاج إلى أن تكون محلية تماماً، ولا يشترط فيها ذلك، فالولايات المتحدة مثلاً والاتحاد السوفياتي سابقاً رغم اتساع أراضيهما وغناهما بالموارد، لكن عوامل التجارة والنقل والتكنولوجيا جعلت نموهما الاقتصادي أقل اعتماداً على ثرواتهما المادية، كما أن هناك دولاً صغيرة جداً تعتبر فقيرة في مواردها الطبيعية نجحت في تحقيق النمو الاقتصادي المنشود رغم كل الصعوبات التي واجهتها؛ مثل الدنمارك، بلجيكا،

ومؤخراً هونج كونج وسنغافورة، فهذه الدول اعتمدت في نموّها الاقتصادي على استيراد مواد خام وتصدير منتجات نهائية.

ب- الشرط التنظيمي الثاني هو وجود البنوك والتنظيمات المالية الأخرى التي تعتبر ضرورية كوسائل لتجميع وتوزيع الاعتمادات والائتمانات المالية، ويرى "مور" أنه من السخف الاعتقاد بأن المشكلة الاقتصادية الرئيسة في المناطق النامية هي ندرة رأس المال، لأن السجل التاريخي للدول التي أصبحت الآن متقدمة في التصنيع يشير إلى أن المعدل العالي لرأس المال أو من المدخرات ليس شرطاً لإعطاء معدل عالٍ من الإنتاج الإجمالي أو إنتاج الفرد، ثم أن تسخير المدخرات للتوسع الرأسمالي والاستثماري قد يعتبر شرطاً أو نتيجة للتصنيع بطريقة لم تتحدد بعد.

جـ- وإلى جانب التنظيم المالي، ينبغي وجود أنظمة للاتصالات والنقل التي يتطلبها صنع التكامل في الاقتصاد الوطني وربطه بالعالم الصناعي والتجاري، ومع توفر التكنولوجيا المتراكمة والمتاحة للمناطق النامية، فإن تركيبها لشبكة الاتصالات والنقل في أي وقت ليس شرطاً أن تكون نسخة عن الموجودة في الدول الصناعية المتقدمة، لكن تبقى أنظمة الاتصالات والنقل الموجودة في الدول المتقدمة تقوم على نوع من التخصص الوظيفي، بينما تحاول المناطق النامية حتى الآن توسعة سلسلة تسهيلاتها النقلية والاتصالاتية.

إذاً فإن استغلال الموارد والتنظيم المالي والتجاري، وشبكة الاتصالات والنقل، تشكل الحد الأدنى من الشروط التنظيمية الأساسية للتصنيع، ويرى "مور"أن جميع الأشكال التنظيمية الأخرى مثل معاهد البحث وخدمات الصحة العامة،وشبكة الطاقة الكهربائية تتصل بصلة وثيقة مع التحديث الاقتصادي حيث أنها يمكن أن تسهله، لكنها نادراً ما تصنف كشروط سابقة.

2. البنية المؤسسية:

إن شرط البنية المؤسسية للتصنيع يتطلب أولاً أن تكون حقوق الملكية قابلة للتحويل،مثل الأرض والمواد الخام والعوامل المادية الأخرى للإنتاج، بحيث يمكن أن تحوّل إلى استخدامات جديدة من المزوّد إلى المصنع إلى المستهلك، كما ينبغي إقامة سوق للعمالة بحيث تصبح أيضاً قابلة للتحويل، وذلك بإقامة نظام من المكافآت المالية وغيرها لإغراء العمال على الانتقال من قطاع اقتصادي إلى آخر، ومن صاحب عمل إلى آخر، ومن مستوى مهاري إلى آخر، وعلى أقل شيء يجب التخلي عن نظام التعيين الوراثي للأدوار الاقتصادية بحيث تنشأ بنية جديدة من العلاقات الاجتماعية التي يمكن النظر إليها كنتيجة أو كلاحقة أكثر منها كشرط للتحديث الاقتصادي[1].

إن التحليل الاقتصادي الكلاسيكي قد صنف عوامل الإنتاج الى الأرض والعمل ورأس المال، وفيما بعد أضاف المنظرون عامل"التنظيم" أو "المقاولة"، لكن "مور" رأى في هذا الإطار المفاهيمي تعقيدات كبيرة، فتعامل مع ثلاثة ترتيبات مؤسسية متشابكة هي: الملكية والعمالة والتبادل، وهذه الأمور الثلاثة تحدد مظاهر العلاقة بين الأشخاص والأشياء (من حيث إدارتها أو تحويلها أو توزيعها)، وتحدد أيضاً العلاقة الاجتماعية بين المالكين وغير المالكين، بين البائعين والمشترين، ولا يكاد مجتمع يخلو من القواعد الحاكمة لهذه العلاقات لكن الاختلاف بين المجتمعات يكون في شكلها ومحتواها،وهذه الاختلافات تتعلق بصفة رئيسية .بإمكانيات التنمية الاقتصادية.

بالنسبة لأنظمة الملكية، يرى"مور" أن حقوق الملكية يجب أن تكون قابلة للتحويل كما سبق، وأن نظام الملكية الذي يتسم بالأشكال الحديثة للإنتاج ينصرف إلى تجريد العمال من

---

[1] Moore,Wilbert E."Indusrialization: Social aspects",p.266

ملكية أغلب أدوات الإنتاج،وتجنب ذلك من قبل التنظيم الاشتراكي أو مبدأ تأميم رأس المـال هو زائف جزئياً، لأن الأدوات الأساسية لتوزيع وتنظيم رأس المال يبقى في النهاية في أيدي محددة نسبياً.

والنقطة الهامة هنا – من وجهة نظر "مور" – هي أن أنظمة الملكية وقوانينهـا فـي أغلب المناطق النامية لا تلائم الصيغ الحديثة للمؤسـسات الاقتـصادية،كما أن تعـديلاتها لا تجعلها قريبة من متطلبات التنمية الاقتصادية،فإصلاحات الأراضي على سبيل المثال،قد تقود إلى استخدام كثيف و إنتاج أوسع لكنها تبقى مترافقة مع التقنيات القديمة والإسراف في تمويل المعدات التي يجب أن يمتلكها الفلاح[1].

تمثل العمالة الارتكاز الرئيسي الثاني للمؤسسات الاقتصادية،فالقواعد الحاكمة للعمـل الإنتاجي هي جزء من قواعد أكثر شمولية توجه تعيينات الدور والمرتبة الاجتماعية في نظام اجتماعي راسخ[2]، وفي كل مجتمع هناك عملية تخصيص للأدوار بما تتـضمنه مـن أدوار إنتاجية،وهذا التخصيص يتحدد إلى حد كبير في المجتمعات غير الصناعية على أساس العمر أو القرابة أو وراثة الموقع الاجتماعي، ومن النادر أن يكون مثل هذا التخصيص ملائماً للنظام الاقتصادي الذي يتضمن تخصيصاً واسعاً وتغيراً سريعاً نسبياً في البنية المهنية[3].

كذلك فإن مشكلة ضمان المقاولين أو الإداريين، والتقنيين للإنتاج الاقتصادي الحديث هي تعليمية إلى حد ما، لا سيما تزويدهم بالمهارات المطلوبة، وهذا الأمر متـصل بالنظـام المؤسسي أيضاً، والأشكال التقليدية لتقسيم العمل مازال لها تأثير على الإدارة العامة والحرف

---

(1) Moore,Wilbert E."Indusrialization and Labor ", N.Y, Cornell University Press ,1951,pp.237-238.

(2) Moore,Wilbert E.,"The Impact of Industry",p.30

(3) Moore,Wilbert E.,"The Exportability of the labor Force Concept", American Sociological Review,18: 68-72, Feb.1953. http://web18/epnet.com/externalframe.asp? 5/12/2004.

القديمة، وبصورة أقل على إدارة الأعمال وأصناف الهندسة المختلفة، وليس واضحاً كيف يشكل هذا الترتيب المؤسسي عائقا أمام التنمية.

العنصر الثالث المتعلق بالاقتصاد في نظر"مور"هو التبادل، فبعض الحدود الدنيا للتبادل توجد في أي مجتمع لنقل المنتجات من المنتج المتخصّص إلى المستهلك العامّي، وتوسيع علاقات التبادل هذه مرتبط بدرجة التخصص الإنتاجي، وكثيراً ما يترتب عليها شبكة من العلاقات الاجتماعية.

إذاً يمكن تلخيص المتطلبات المؤسسية للتنمية الاقتصادية لدى"مور"، بالإشارة إلى الحراك العمالي، وحقوق الملكية، والبضائع الاستهلاكية، كذلك فإن العمال يجب أن يكونوا متحررين من القيود القديمة والروابط التقليدية.

النظام والتغير

يرى"مور" أن النظام السياسي يعتبر متطلباً سابقاً للتصنيع، لأن هذا المتطلب يبرز من خلال التطور الكبير للبنية الائتمانية المالية، الذي يؤدي الى ظهور سلطات مختصة بوضع قواعد طويلة الأمد تنظم التجارة والعلاقات الرأسمالية وشؤون العمالة والتوظيف، والاستقرار في النظام السياسي هو مهم أيضاً لأن عدم الاستقرار السياسي له آثار عكسية على العديد من أشكال التنمية الاقتصادية.

وبالرغم من أن النظام ضروري لكنه يبقى عرضة لتغيرات قوية وكبيره، فالتغير عادةً يصبح حالة متواصلة ومتسارعة في النظام الاجتماعي. لكن هذا التغير في الواقع يصبح مؤسسياً، وهذا يكمن في تشجيع العلوم والتكنولوجيا، وغالباً ما يتم التركيز على المعرفة العلمية للبنية المادية، لكن الإنتاج والتوزيع واسعا النطاق والطموحات الإنسانية المعقدة تضفي أهمية على المعرفة الاجتماعية، وتعتمد مسألة تطوير معرفة معينة وتطبيقها على مشاكل

محددة على الأنظمة التعليمية ومراكز البحث، لكن هذه بدورها تعتمد على القوانين التي توجه حل المشكلة نحو المحيط الطبيعي أو الاجتماعي.

لقد كان التغير في أغلب مجتمعات العالم عشوائياً وكان عادة استجابة لأزمات طبيعية أو مجتمعية، وفي الوقت الحاضر بدا أنه يمكن التعامل مع التغيرات الاجتماعية والاقتصادية بشكل مدروس على أساس القواعد التي تحكم العلوم والتكنولوجيا، بحيث أصبح المصدر الرئيسي لتقنين التغير أو مأسسته محصوراً في الحكومة، وقد يمتد تدريجياً إلى القطاعات الخاصة للأنظمة الاجتماعية، ولهذا يعتقد"مور"بأن قبول وتفعيل الروح العقلانية في كل مظاهر السلوك الاجتماعي، يمكن أن يكون ضرورياً للنمو الاقتصادي.

الانعكاسات السياسية للتصنيع

يرى مور أن تعدد المنظمات أو التنظيمات يعد من أبرز نتائج التصنيع،فالنظام الصناعي بالإضافة إلى أنه يقدم حرفاً جديدة وأشكالاً جديدة من التنظيم، فإنه أيضاً يؤثر على العلاقات القرابية والعائلية، فمتطلب الحراك الاجتماعي والجغرافي للاقتصاد الصناعي يضعف أو يحطم القرابة المتعددة الوجوه والمجموعة القرابية الممتدة، لذلك تكون التوترات بين الأقارب أكثر حدة في المراحل المبكرة للتصنيع، لكن هذه التوترات والانقسامات ستكون أقل حدة بعد أجيال قليلة،لأنهم سيكونون داخل نظام اجتماعي مستقر وحديث.

وعندما تنحل العلاقات القرابية التقليدية فإن شبكة من العلاقات الأخرى غير الرسمية هي أيضاً ستختفي لصالح التجنيد الصناعي المدني[1]، وهنا تظهر علاقات ومصالح جديدة يصاحبها أشكال تنظيمية جديدة مثل الاتحادات والنقابات وجماعات المصالح والأحزاب

[1] Moore,Wilbert E., "Industrialization, Social Aspects",pp.268-269

السياسية، وكلها تمثل بدائل للبنيات متعددة الوظائف التي نشأت في القواعد التقليديـــة للحيـــاة القروية.

إن الميزة الغالبة على العديد من الاتحادات أنها يمكن أن تظهر مع التصنيع المـــدني مما يدل على أن النشاط الاجتماعي الهادف والمنظم قد أصبح ممكناً،وهذه الميزة غير موجودة نسبياً في المجتمعات المنظمة تقليدياً، ولا شك بان أي اتحاد صناعي عندما يبدأ بالتفاوض مع اصحاب العمل، فإن شيئا من التنظيم للصناعة سوف يظهر، كما أن درجـــة مـــن التنـــسيق والتعاون بين الطرفين يمكن ان تظهر وتدوم[1].

ومن الواضح أن العامل الأكثر أهمية في تشكيل الاتحادات هو العامل القانوني الذي يتمثل في ما إذا كانت حرية الاجتماع والاتحاد أتيحت بشكل واسع أو أنها حددت إلى درجـــة تصبح معها ممنوعة نسبياً،فحرية الاتحاد إذا وجدت،قد يرافقها مشاركة طوعية،لأن الأفـــراد الذين لديهم فراغات وعطل طويلة من أعمالهم سيكون لديهم الوقت والإمكانية للمشاركة فـــي نشاطات تنظيمية أخرى، لهذا فإن المشاركة قد لا تفهم في سياق هدف السعي لتحقيق النجاح بقدر ما تفهم في سياق التخلص من اللامبالاة والتحول نحو الثقة الإيجابية بالنفس.

أيضاً قد تضاف عملية "التبقرط" كنتيجة للتصنيع، وهـــي عمليـــة توظيـــف عـــاملين متخصصين في تنظيمات إدارية واسعة تقوم على ترتيب العاملين من خلال وسائل الـــسلطة الهرمية أكثر من وسيط التبادل التعاقدي في السوق، ومع أن هذه النتيجة قد تكـــون مرتبطـــة بالجوانب الإدارية، لكنها تمسّ الجوانب السياسية من طرف ما، فإذا كان صنع تعميمات حول الآثار السياسية للتصنيع يبدو أنه أمر صعب جداً،لكن الدراسة المتخصصة قد تعطي عناصر وخصائص عامة، والتنظيم البيروقراطي يعتبر أهم هذه الخصائص العامة،الـــذي مـــن أهـــم

[1] Moore,Wilbert E.,"Notes For a General Theory of Labor Organization", Industrial &Labor Relations Review,13: 187-188, April. 1960.

سماته:التسلسل الهرمي للسلطة، والتخصص الوظيفي، والتجنيد عن طريق الكفاءة، وغير ذلك.

وأخيراً، من الواضح أن للتصنيع آثاراً سلبية على البيئة تظهر في ظاهرة التلوث بكافة أشكاله الصناعي والكيميائي وغيرهما،كما أن من آثاره السيئة أنه يتيح إمكانية صنع الأسلحة الثقيلة منها والخفيفة لا سيما مع تطور وانتشار التكنولوجيا[1].

وبعد دراسة أهم نظريات التصنيع، يمكن الوصول إلى أن هذه النظريات اعتبرت التصنيع أحد أبرز الأسباب المؤدية إلى التغير الاجتماعي، فإذا ما دخلت عملية التصنيع إلى المجتمع، فإنها تحدث آثاراً اجتماعية واسعة، تبدأ من تفكيك العلاقات القرابية التقليدية، وإزدياد الحراك الاجتماعي، وظهور بيئات جديدة كالمدن والمصانع، وتنتهي بنشوء جماعات جديدة في المجتمع بحيث تبدأ هذه الجماعات بادراك مصالحها وبتشكيل التنظيمات التي تساعدها على الدفاع عن مصالحها تلك، ومن أبرز هذه الجماعات التي تنشأ عن التصنيع هي العمال الذين يشكلون الاتحادات من أجل حماية مصالحهم وحقوقهم أمام أصحاب المصانع وأمام الحكام، وربما يلجأون إلى إحداث الفوضى والاضطرابات بهدف الحصول على حقوقهم الاقتصادية والسياسية.

---

[1] Moore, Wilbert E. ,"The Impact of Industry ",pp.107-109

المبحث الثاني

نظريات الديمقراطية

تقديم

ظهر مصطلح "الديمقراطية" (Democracy) في القرن الخامس قبل الميلاد على يد الاغريق، ويعني حرفيا حكم الشعب، لكن تعريف المفهوم بشكل دقيق ينطوي على شيء من الصعوبة بسبب تشعب مقومات المعنى العام للديمقراطية وتعدد النظريات بشأنها، وتعدد انواعها وانظمتها علاوة على محاولة تطبيقها في مجتمعات ذات قيم وتكوينات اجتماعية مختلفة وذلك بسبب الجاذبية الخاصة بهذا المفهوم. فمنذ انتهاء الحرب العالمية الثانية أصبحت كل الأنظمة السياسية تسعى الى أن تصبح ديمقراطية، مما جعل تقرير اليونسكو لعام 1951 يقول بانه لأول مرة في تاريخ العالم يجمع زعماء السياسة والمنظرون السياسيون على وجوب وجود عنصر الديمقراطية في المؤسسات التي يقيمونها والنظريات التي يؤازرونها[1].

اضافة الى ذلك فان ظهور عمليات التحول نحو الديمقراطية في العديد من دول العالم منذ منتصف القرن العشرين وتكاثرها في اواخره، قد افرز تحديات هامة لادبيات الديمقراطية والتحول الديمقراطي وللنظرية الديمقراطية نفسها.

لهذا ياتي هذا المبحث ليلقي الضوء على نظريات الديمقراطية والتحول الديمقراطي، بحيث تم تقسيمه الى ثلاثة مطالب: يعالج المطلب الأول المعاني المختلفة لمفهوم الديمقراطية، ويكشف عن صعوبة تحديد وتدقيق هذا الأمر، كما يركز على مفهوم التحول الديمقراطي، اما

[1] Sartori, Giovanni, "Democary", in: Sills, Dvid L, (ed), International Encyclopedia of the Social Sciences, Vol.3, p.113.

المطلب الثاني فيتناول نظرية هنتنغتون (Huntington) بصفة خاصة عن كل نظريات الديمقراطية الاخرى، لان هنتنغتون يعتبر اشهر من كتب عن التحول الديمقراطي وموجاته، ويحاول المطلب الاخير اكتشاف الإرتباطات النظرية بين التصنيع و الديمقراطية من خلال محاولة الربط بين نظريات كل منهما مع الاشارة الى العوامل المساعدة على بزوغ الديمقراطية.

المطلب الاول: مقدمة الى النظرية الديمقراطية

ماهية الديمقراطية

ذكر سابقا أن الديمقراطية تعني حرفيا حكم الشعب لكن هناك مشكلة في تحديد مفهوم الشعب ومفهوم الحكم بطريقة عملية، فهل أن مفهوم الشعب يعني جميع السكان البالغين ام اولئك فقط الذين يمتلكون ملكية كافية لاعطائهم، ما سموه ساسة القرن التاسع عشر، حصة في الدولة؟ هل تستثنى النساء من حق التصويت، كما كان الحال في العديد من الدول الاوروبية لغاية الحرب العالمية الثانية والتي كانت توصف انذاك بانها دول ديمقراطية؟ هل يستطيع احد القول بان النظام السياسي يكون شبه ديمقراطي اذا اعطى حق المشاركة في السياسة لقطاع واحد من السكان كالنظام في جنوب افريقيا الذي ارتكز لمدة طويلة على مؤسسات ديمقراطية للمواطنين البيض فقط، وليس لاغلبية الشعب التي يشكلها السود او الملونين؟ وهل ستختلف اجابة هذا السؤال اذ كانت اغلبية المواطنين في جنوب افريقيا من البيض؟. إن الاجابات التي تعطيها الشعوب لهذه الاسئلة تختلف باختلاف قيمها السياسية، لذلك من الصعب صياغة تعريف متحرر من القيم لمفهوم الشعب (The People)، ومع أن بعض منظري الديمقراطية اتفقوا مؤخرا على أن الحق في الترشيح والتصويت يجب أن يعطى لكل فئات الشعب حتى

يكون النظام السياسي ديمقراطيا بغض النظر عن اجناسهم والوانهم واصولهم لكن تبقى مثل هذه القضايا مثار خلاف بين بعضهم الآخر.

هناك ايضا مشكلة تتعلق بتحديد مفهوم الحكم(The Governing)، فاذا كان الحكم يؤخذ بمعنى النشاط الذي يهدف الى اتخاذ القرارات السلطوية التي تنظم المجتمع، فانه من الواضح أن اقلية من الافراد ستكون هي الحاكمة في المجتمعات الحديثة، لكن الحكم يجب أن يؤخذ بمعنى اختيار الحكام والتأثير في قراراتهم، فهل من الضروري لاي نظام ديمقراطي أن تكون القرارات الحكومية – رغم انها تصدر عن اقلية من الساسة – تعكس او تجسد الإرادة العامة[1]؟ وهل النظام الديمقراطي يجب أن يرتكز على مشاركة مختلف فئات وطبقات الشعب في عملية الحكم ام يرتكز على وجود نخبة حاكمة صغيرة؟ وفي هذا الاطار انقسم منظروا الديمقراطية بين من ناصر الديمقراطية التعددية (Pluralism Democracay)، ومن ناصر الديمقراطية النخبوية (Elitism Democracy)، فالمنظر "ليبست " مثلا عبر عن مخاوفه من دخول الطبقات الشعبية في ميدان العمل السياسي بسبب الاتجاهات الفوضوية لديها، ونادى بضرورة اعتماد النظام الديمقراطي على حكمة ومهارة القيادات السياسية، بينما اخرون نادوا بضرورة وجود مراكز متعددة لممارسة القوة والسلطة في المجتمع[2].

ورغم هذه المشكلات المرتبطة بمفهوم "الديمقراطية"، فقد قدم منظرون بارزون تعريفات شهيرة للمفهوم تم إعتمادها في أغلب الدراسات الديمقراطية، وفيما يلي أهم هذه التعريفات:

---

[1] Brich, Anthony H, "The Concepts and Theories of Modern Democracy", London, Routledge, 1993, p.47.

[2] عبد الله، ثناء فؤاد، "آليات التغير الديمقراطي في الوطن العربي"، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، 1997، ص 36.

1- عرفت موسوعة امريكانا (Americana) الديمقراطية بالاستناد الى سياقها التاريخي بانها "شكل من اشكال الحكم تكون فيه القرارات الرئيسية للحكومة تعتمد بصورة مباشرة او غير مباشرة على الموافقة الحرة من اغلبية المواطنين البالغين المحكومين". وذكرت أن علامات الموافقة الحرة (Free Consent) تظهر عندما لا يوجد أي اكراه او تهديد بالاكراه ضد التعبير عن الرأي، وعندما لا يوجد أي قيد على حرية الكلام والاجتماع والطباعة، وكذلك عندما لا يوجد احتكار لوسائل الانتاج والاعلام من قبل الحزب الحاكم، وعندما لا توجد أي رقابة مؤسسية على ادوات الاتصال[1].

2- عرف "جوزيف شومبيتر" (Schumpeter) النموذج الديمقراطي بأنه "ترتيب مؤسسي يهدف للوصول الى القرارات السياسية ويكتسب فيه الافراد السلطة للحصول على الاصوات عن طريق التنافس". كما اكد شومبيتر على عدة ظروف اعتبرها شروطا لنجاح النموذج الديمقراطي واهم هذه الظروف توفر قيادة ملائمة – ملتزمة بقواعد الديمقراطية، ووجود بيروقراطية فاعلة وموالية، وثقافة متقبلة للاختلاف في الرأي، ووجود مصالح مجمعة على ولائها للدولة ولمبادئ المجتمع الاساسية[2].

3- عرض "روبرت دال"(Robert Dahl) تعريفا واقعيا للديمقراطية، او ما سماه بالبولياركية (Polyarchy) أي الحكم الجمعي او المتعدد، حيث بين فيه الحد الادنى من الخصائص الواجب توفرها في أي نظام ديمقراطي، وهذه الخصائص هي[3]:

- وجود مسؤولين منتخبين يخولون الحق في ممارسة السلطة السياسية نيابة عن الشعب.

---

[1] The Encyclopedia of "Americana", "Democracy", Vol-8. by: Grolier Incorporator, 1981, pp.684-686.

[2] Schumpter, Joseph A, "Capitalism, Socialsm, and Democracy", NY, Harper, 1950, p.269.

[3] دال، روبرت، "الديمقراطية ونقادها"،ترجمة مظفر نمير عباس وفاروق منصور،دار الفارس،1995،ص ص374-375.

- توفر انتخابات حرة ونزيهة ومتكررة لا تحتوي على أي نوع من الإكراه، يُختار بواسطتها المسؤولون المنتخبون (أو يُزالون)، وبهذه الإنتخابات يتم حصول التداول السلمي للسلطة.
- أن يكون الانتخاب عاما بمعنى أن يكون لكل البالغين الحق في التصويت.
- إعطاء الحق في الوصول إلى المنصب الرسمي لجميع البالغين، أي أن يكون الحق في الترشيح للمناصب الرسمية شاملا لكل البالغين.
- توفر حرية التعبير.
- توفر المعلومات، بمعنى وجود مصادر معلوماتية محمية بواسطة القانون.
- أن يكون للمواطنين الحق في تشكيل اتحادات أو منظمات مستقلة بما فيها الأحزاب السياسية وجماعات المصالح (التي هي جزء من مؤسسات المجتمع المدني).

وبصورة اجمالية، يمكن ملاحظة إجماع تعريفات الديمقراطية رغم تعددها واختلاف أشكالها عبر الزمن، على حتمية وجود عنصر الانتخاب (على أن يكون حراً ونزيهاً) في النظام الديمقراطي، اذ أن هذا العنصر تتولد عنه عناصر هامة أخرى مثل تعيين المسؤولين أو الحكام عن طريقه، وبرلمان يملك صلاحيات واسعة، كذلك مسؤولية الحكام او صناع القرار أمام الشعب أو جمهور الناخبين، وإتاحة الفرصة لتداول السلطة بشكل شرعي وسلمي. فالديمقراطية إذا هي نظام سياسي يتيح فرصا دستورية منتظمة لتغيير النخبة الحاكمة ويعطي أغلبية السكان الحق في التأثير في القرارات الهامة عن طريق الاختيار بين المتنافسين على المناصب السياسية. لكن ينبغي عدم إغفال أن الديمقراطية ليست فقط تنظيماً سياسيا بل أيضا تنظيم اجتماعي وطريقة في الحياة.

التحول الديمقراطي:

استخدمت ادبيات الديمقراطية والتحول الديمقراطي عددا من المصطلحات للتعبير عن التحول الديمقراطي (Democratic Transition /Democratization) من بينها: الاصلاح السياسي (Political Reform) والتحول من التسلطية (Transition from authoritarianism) والتحول الليبرالي (Liberalization) والتنمية الديمقراطية (Democratic Development).

وقد اصبح موضوع التحول الديمقراطي يشغل حيزا متزايدا لدى منظري وباحثي الديمقراطية، لاسيما منذ عام 1989 عندما انهار الاتحاد السوفياتي وظهرت موجة كبيرة من التحولات نحو الأنظمة الديمقراطية، والتي عرفت بالموجة الثالثة للتحول الديمقراطي والتي أعاد هنتنغتون بداياتها إلى عام 1974[1].

ويرى "لاري دايموند" (Larry Diamond) أن الديمقراطية خلال الموجة الثالثة اصبحت ظاهرة عالمية، ودلل على ذلك بالقول بأنه في عام 1974 كان هنالك احدى واربعون دولة ديمقراطية من بين المئة وخمسين دولة موجودة آنذاك، ومن بين المئة وتسع دول الباقية، ست وخمسون منها (أي اكثر من النصف) دخلت في عملية التحول نحو الديمقراطية، كما أن هناك ستاً وعشرين دولة استقلت عن الحكم الاستعماري، خمسة عشر منها اصبحت ديمقراطية منذ الاستقلال وبقيت كذلك، وست دول اخرى اصبحت ديمقراطية بعد أن جربت فترة من الحكم التسلطي، ومن بين مجموعة الدول التسعة عشر التي كانت شيوعية احدى عشر منها (أي 58% منها) هي الان ديمقراطية. وكذلك من بين خمس واربعين دولة ظهرت منذ بدء الموجه الثالثة، ثلاثة أرباعها (أي71%) أصبحت الآن ديمقراطية، وإجمالاً حوالي

---

[1] هنتنغتون، صموئيل، "الموجه الثالثة: التحول الديموقراطي في اواخر القرن العشرين"، ترجمة عبد الوهاب علوب، الكويت، دار سعاد الصباح، 1993، ص73.

ثلاثة أخماس دول العالم الموجودة اليوم (بحساب بيت الحرية Freedom House 121 مـــن 193 دولة) هي الآن ذات أنظمة ديمقراطية.[1].

وفي اطار عملية التحول الديمقراطي يرى بعض الباحثين انها تمر بثلاث مراحل هي مرحلة التحول نحو الليبرالية (Liberalization)، ومرحلـــة التحـــول نحـــو الديمقراطيـــة (Democratization)، ومرحلة تعزيز الديمقراطية (Consolidation).

فالمرحلة الاولى يتم فيها التأكيد على حقوق الافراد والجماعات وحمايتها من غطرسة السلطة السياسية وانتهاكها المحتمل للشرعية والحرية، فالليبرالية يراها الكثيرون انها جزء من الديمقراطية، وتساعد على دعمها وترسيخها باستيعاب المطالب الشعبية[2].

اما مرحلة التحول الديمقراطي فهي عملية معقدة تتضمن تحولات فـــي المؤســـسات والفاعلين السياسيين، والسلوكيات، والعمليات التي تؤثر على ممارسة السلطة السياسية، وتتأثر في ذلك بعدة عوامل أهمها: مستوى التنمية الإقتصادية والإجتماعية، وطبيعة الثقافة السياسية، وتوفر بيئة دولية مشجعة على التحول[3].

وتعتبر المرحلة الاخيرة بتعزيز الديمقراطية المرحلة الاهم، يتم فيها ترجمـــة كافـــة مظاهر مرحلة التحول الديموقراطي الى مؤسسات سياسية معترف بها من جانب المواطنيين، ولهذا يمكن القول بأن عملية تعزيز الديموقراطية مرادفة للاستقرار الديمقراطي مع مـــشاركة قوية من المواطنين في العملية السياسية[4].

---

(1) Diamond, Larry, "Universal Democracy"?.http://www.policyrevidew.Org/jun03/ diamond. Html. 24/2/2005.

(2) Held, David, "Prospects for Democracy", Cambridge, Polity Press, 1993,pp.287-288.

(3) Linz Juan J. and Stepan, Alfred, "Problems Of Democratic Transition and Consolidation: Southern Europe, South America And Post- Communist Europe", Baltimore, Johns Hopkins University Press, 1996, p. 74.

(4) Schmitter, Phillipe C.,"Consolidation,' in: Lipset, The Encydopedia of Democracy", p.295.

هذا ويمكن تقسيم الأدبيات التي ظهرت حديثاً حول التحولات نحو الديمقراطية إلى ثلاث مجموعات تختلف فيما بينها في استراتيجياتها المقارنة، فالجسم الأول من الأدبيات ولد في ستينات وسبعينات القرن العشرين، وتضمن بعض الدراسات الكلاسيكية مثل:

- "رجل السياسة" لـ "سيمور مارتن ليبست" (Lipset, Political Man).
- البولياركية "لـ" روبرت دال" (Robert Dahl, Polyarchy).

هذه الدراسات قدمت فرضيات مختلفة مازال النقاش حولها مستمراً حتى هذا اليوم، لكنها تبنت استراتيجية في المقارنة تمثلت فيما يلي: اولاً اتجه هؤلاء الى التركيز على الحالات الكبرى، مثل بريطانيا، وفرنسا، والولايات المتحدة، والمانيا،و اليابان، والهند. ثانياً انغمسوا في تجربة دول اوربا الغربية التي أصبحت ديمقراطية في اواخر القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين، ثالثاً اتبعوا منهاجاً في المقارنة قام على مقارنة الحالات الكبرى بحالات ماعدا اوروبا الغربية (مع استثناء المانيا) باعتبارها الأخيرة حالات سلبية معاكسة لحالتي بريطانيا وفرنسا.

الجسم الأدبي الثاني حول التحول الديمقراطي ظهر في ثمانينات القرن العشرين، واستمر في التركيز على أوروبا، لكنه وسع من المجال الداخلي الأوروبي، بحيث إهتم بالحالات الأوروبية الصغرى وغير من المقارنة الصارمة بين بريطانيا وفرنسا كحالات ايجابية والحالات الاخرى غير الأوروبية كحالات سلبية.

أما المجموعة البحثية الثالثة فهي تحتوي على تلك البحوث حول الديمقراطية التي نشرت في السنوات الأخيرة، وكونت جسماً ادبياً يختلف تماماً عن سابقه، من حيث انه اهتم بمجموعة الحالات التي بدأت بالتحول نحو الديمقراطية في السنوات التي تلت عام 1974(وهي الموجه الثالثة على حد تعبير هنتنفتون)، لذلك انتقل التركيز الامبريقي في التحليل

إلى شرق أوروبا، والاتحاد السوفيتي سابقاً، وكذلك إلى أمريكا اللاتينية، وشرق آسيا وجنوبها، وأفريقيا، الأمر الذي جعل الحالات الإيجابية تمتد إلى دول لم يكن لها أي مكان في التنظيـر الديمقراطي السابق[1].

كما يرى جالرمو او دونيل (Guillermo O'Donnell) أن الأدب الذي كتب حول الديمقراطيات الجديدة يدور حول إفتراضين أساسيين: الأول انه يوجد جسم واضح ومتماسك حول النظرية الديمقراطية، والثاني انه يمكن استعمال هذا الجسم، مع تعديلات طفيفـة فقـط، كأداة مفاهيمية كافية لدراسة ظهور الديمقراطيات[2].

المطلب الثاني: نظرية هنتنغتون

صموئيل فليبس هنتنغتون (Sumuel Phillips Huntington) هو عـالم سياسـي أمريكي ولد عام 1927 في مدينة نيويورك، وله عشرات المؤلفات والمقالات الأكاديمية، ومن بين مؤلفاته المؤثرة والهامة كتابه المعنون بـ "الموجه الثالثه والتحول الديموقراطي في اواخر القرن العشرين" الذي نشر عام 1991 (The Third Wave: Democratization in the Late Twentieth Century) وهو الكتاب الذي سيتم التركيز عليه في هذا المطلـب مـن خلال عرض تعريفات هنتنغتون للديمقراطية وموجة التحول الديمقراطي ومراحل هذا التحول والعوامل التي أثرت عليه، بالإضافة إلى بيان طبيعة المشاركة السياسية، من وجهة نظـره، واخيراً سيتم تحديد أهم الانتقادات التي وجهت إلى نظريته حول التحول الديمقراطي.

---

[1] Munk, Gerardo L., "The Regime Question: Theory Building in Democracy Studies", World politics, 54:119-144, October2001.

[2] O'Donnell, Guillermo A., "Democracy, Law, and Comparative Politics", Studies in Comparative International Development, 36:7-36, Spring 2001. http:/web18.epent.com/externalframe.asp? 18/12/2004.

مفهوم هنتنغتون للديمقراطية:

لم يتخذ هنتنغتون- في كتبه ومقالاته- تعريفاً واحداً للديمقراطية، بل انه لم يكن لــه تعريف مميز لمفهوم الديمقراطية كحال منظري الديمقراطية الآخرين، فيلاحظ مثلاً انه تبنــى تعريف شومبيتر (Schumpeter) في كتابه "الموجة الثالثة" ومقالته "هل ستتحول المزيد من الدول نحو الديموقراطية[1]؟" وأكد على ذلك بشكل صريح أحياناً، ففي هذه المقالة صرح بأنه: من اجل التحليل المقارن فان تعريفاً مؤسسياً وامبريقياً يكون اكثر فائدة ولذلك فان الورقة (أو المقالة) تتبع تقاليد شومبيتر "فالنظام السياسي يكون ديمقراطياً بالمدى الذي يكون فيه صــناع القرارات الجماعية مختارين من خلال انتخابات صادقة، ونزيهــة، ودوريــة يتنــافس فيهـا المرشحون منافسة حرة على الاصوات بحيث يكون كل السكان البــالغين مــؤهلين قانونيــاً للتصويت"، ولكنه أضاف – كما فعل شومبيتر – أن الديمقراطية تفترض وجــود الحريــات المدنية والسياسية كحرية الكلام والنشر والإجتماع والتنظيم، كما يلاحظ أيضاً أنه تبنى تعريف "روبرت دال" (Robert Dahl) للديمقراطية من خلال تحديده لثلاثة متطلبات للديمقراطية هي المنافسة والشمولية والحريات المدنية[2]، لكنه عملياً ركز على بعد المنافسة وتجاهل متطلــب الانتخاب الشامل أو الشمولية.

وقد انتقد هنتنغتون التعريفات المثالية او المعيارية لمصطلح الديمقراطيــة والنظــام الديمقراطي، كتعريف "بيتر بكارك" (Peter Bacharch) الذي رأى أن الحكومة الديمقراطية يجب أن تبني على هدف توسيع التنمية الذاتية لكل فرد، وذلــك لــسببين: الأول لان هــذه التعريفات ليست مفيدة للتحليل الأمبريقي نظراً لكونها غامضة وعامة مما يجعل من المستحيل

[1] Huntington, Samuel, "Will More Countries Become Democratic?", in: Gastil, Raymond D., "Freedom in the World: Political Rights and Civil Liberties 1984-1985", Westpord U.S, Greenwood Press, 1985, pp.193-223.

[2] هنتنغتون، صموئيل، "الموجه الثالثة: التحول الديمقراطي في أواخر القرن العشرين"، ص66.

تطبيقها على الواقع، والثاني لأنها قد تعرف الديمقراطية بصورة مرادفة أو مكافئة للفضائل الاجتماعية كالعدالة والحرية والمساواة، فيصبح من الصعب تحليل العلاقة بين الديمقراطية والاهداف أو القيم الاجتماعية الاخرى.

مفهوم المشاركة السياسية[1]:

يرى هنتنغتون أن مصطلح المشاركة السياسية يشير إلى "النشاط الذي يصممه المواطنون الخاصون (أي غير المتولين منصباً عاماً أو عامة الشعب) للتأثير على صنع القرار الحكومي". وتعريف المشاركة السياسية بهذا الشكل ينطوي على عدد من المظاهر:

أولا، انه يشمل النشاطات لا المواقف، فبعض العلماء -على عكس ذلك- يعرفون المشاركة السياسية بانها تشمل توجهات المواطنين ومواقفهم تجاه السياسات اضافة الى سلوكياتهم السياسية الفعلية، لكن الصحيح أن المعرفة عن السياسة، والمصلحة في السياسة، والملاحظات المتعلقة بالسياسة ربما يكون لها أحياناً علاقة وثيقة مع السلوك السياسي لكنها في اوقات اخرى قد لا تكون كذلك.

ثانيا، اهتم بالنشاط السياسي للمواطنين الخاصين (أو العاميين) أو بكلمات أخري بالأفراد الذين يؤدون أدوارا خاصة لا عامة، لذلك فقد ميز هنتنغتون بين المحترف السياسي والمشارك السياسي، فالأول يتعلق بنشاطات الموظفين الحكوميين أو الحزبيين أو المرشحين السياسيين أو جماعات الضغط، بينما النشاط السياسي للمشارك عادة ما يكون متقطعا ووقتيا.

ثالثا، لقد اهتم التعريف فقط بالنشاط الذي يهدف للتأثير على صنع القرار الحكومي، فالاضراب الذي يصمم مثلا للتأثير على ادارة شركة خاصة لرفع الاجور لا يعتبر

[1] Huntington, Samuel P."Potitical Order in changing Societies", New Haven, Yale University Press, 1968, pp.4-10.

مشاركة سياسية، لكنه يعتبر كذلك اذا هدف الى التأثير على الحكومة لرفع الحد الادنى للاجور.

رابعا، تضمن التعريف كل انواع الانشطة التي تصمم للتأثير على الحكومة، سواء كانت أثرت فعليا او لم تؤثر، وهو استخدام يتناقض مع استخدامات بعض العلماء الذين ضـمنوا فقط الجهود الناجحة تحت عنوان المشاركة السياسية.

اما عن مستويات المشاركة السياسية، فان هنتنغتون يميز بين بعـدين او مـستويين: الاول هو المدى او نسبة الافراد الذين ينهمكون في نشاط تشاركي معين والثاني هو الكثافة او الدوام او الاهمية المتعلقة بنشاط معين، بالنسبة للنظام السياسي. ويرى أن هذين البعدين، مدى كثافة المشاركة السياسية، يتجهان الى التناسب عكسيا، ففي مجتمع معين قد يـصوت اعـداد كبيرة من الناس، لكنه يكون عملاً قليل الأهمية، بينما اعداد اصغر بكثير من الافراد قد يلعبون ادوارا فردية مستمرة او عبر تنظيمات معينة للتأثير على قرارات الحكومة.

أما أشكال المشاركة السياسية فقد قسمها هنتنغتون إلى (أ) النشاط الانتخابي كالتصويت والمشاركة في الحملات الانتخابية (ب) التجمع في جماعات ضغط (ج) النشاط التنظيمي، أي المشاركة كعضو او كموظف في تنظيم معين يهدف الى التأثير على صنع القرار الحكـومي (د) الاتصال، وهو فعل فردي يتم باتصال فرد باحد الحكوميين (هـ) العنف والذي قد يأخـذ بدوره شكل الانقلاب (لتغيير القيادة السياسة) او الشغب (للتأثير على سياسات الحكومـة) او الثورة (لتغيير النظام السياسي بأكمله).

التحول الديمقراطي لدى هنتنغتون:

منذ أن نشرت الدراسة المؤثرة لـصموئيل هنتنغتـون عـام 1991 عـن التحـول الديمقراطي أو الدمقرطة، أخذ العلماء بإعتماد الملاحظة التي مفادها أن إنتشار الديمقراطيـة

جاء على شكل موجات (Waves)، مع إنفجارات عكسية كانت على شكل موجات مضادة، فكانت النتيجة هي أن التحولات الديمقراطية جاءت على شكل مد وجزر.

ورأى هنتنغتون أن هناك ثلاث موجات رئيسية للتحول الديمقراطي، حيث عرف الموجه بأنها "مجموعة من التحولات من الأنظمة اللاديمقراطية إلى الأنظمة الديمقراطية التي تحدث في فترة زمنية محددة، والتي يجب أن تفوق في عددها عدد التحولات في الإتجاه المعاكس". ثم إن هذه الموجات من التحول نحو الديمقراطية تبعتها موجات مضاده، إنقلبت من خلالها دول ديمقراطية إلى حكم غير ديمقراطي تاركة وراءها عدداً أقل من الدول ذات الديمقراطيات المعززة (أوالراسخة).

ووفقاً لهنتنغتون، فإن الموجة الديمقراطية الطويلة الأولى إمتدت من عام 1828 إلى عام 1926، ظهرت فيها أنظمة ديمقراطية بلغ عددها العشرين دولة، ثم تلتها موجه مضادة إنتهت في عام 1942 بإنخفاض عدد الديمقراطيات إلى (12)، وبعد الحرب العالمية الثانية بدأت موجه ديمقراطية ثانية قصيرة إمتدت من عام 1943-1962 إرتفع فيها عدد الدول الديمقراطية إلى أكثر من (30) دولة، ثم تلاها موجه من الإنهيارات الديمقراطية في عدد من الدول. بعد ذلك بدأت موجة ديمقراطية ثالثة عام 1974، حيث انطلقت من نهاية النظام الديكتاتوري في البرتغال ولم يتبعها موجة معاكسة لغاية الآن[1].

وعند مناقشته لفرص التحول بعد عام 1990، عبر هنتنغتون عن تفاؤله في هذه الفترة، حيث قال بأن:

"نسب الديمقراطية في العالم تظهر نسباً متفاوتة، فمن خلال الموجتين المضادتين وصلت النسبة (نسبة التحول عن الديمقراطية) إلى 19.7% و24.6% من الدول التي كانت

[1] Huntington, Samuel P., "After Twenty Years: The Future of the Third Wave", Journal of Democracy, 8: 3-72, 1997.

ديمقراطية، وفي قمتي موجات التحول الديمقراطي وصلت النسبة إلى 45.3% و32.4% من الدول في العالم أصبحت ديمقراطية، في عام 1990 حوالي 45.4% من الدول المستقلة في العالم أصبح لديها أنظمة ديمقراطية، وهي نفس النسبة لعام 1922، لهذا فإن الموجه الثالثة لم تستطع أن تزيد نسبة الدول الديمقراطية في العالم عن نسبة القمة السابقة (الأولى) قبل 68 عاماً"[1].

وعلى أساس الموجات الديمقراطية، قسم هنتنغتون تاريخ التطور الديمقراطي إلى أربع مراحل؛ المرحلة الأولى بدأت في اوائل القرن التاسع عشر بظهور نظام ديمقراطي في الولايات المتحدة، وخلال القرن التالي ظهرت الأنظمة الديمقراطية تدريجياً في شمال وغرب أوروبا، وفي الأراضي الخاضعة لسيطرة بريطانيا، وفي بعض دول أمريكا اللاتينية.

هذا الإتجاه تبعه إتجاه معاكس، حيث كانت سنة 1920 تمثل قمة التطور الديمقراطي بين الدول المستقلة في العالم، وخلال العقدين التاليين، برزت مرحلة ثانية معاكسة بانعكاس الإتجاه الديمقراطي في كل من ألمانيا وإيطاليا، والنمسا، وبولندا، ودول البلطيق، وإسبانيا، والبرتغال، واليونان، والأرجنتين، والبرازيل.

وبعد الحرب العالمية الثانية، بدأت مرحلة ثالثة برز فيها إتجاه ديمقراطي آخر في ظهور المزيد من الأنظمة الديمقراطية، بحيث قامت الولايات المتحدة- بدعم من حلفائها- بفرض الديمقراطية في ألمانيا الغربية، والنمسا، وإيطاليا واليابان، كما أفرزت ظاهرة تحلل الإستعمار دولاً مستقلة جديدة تبنت في البداية الأنماط السياسية للقوى الإمبريالية مثل الهند وإسرائيل والفلبين وتركيا وبعض دول امريكا اللاتينية.

---

[1] هنتنغتون، صموئيل، "الموجه الثالثة: التحول الديمقراطي في أواخر القرن العشرين"، ص85.

أما المرحلة الرابعة والأخيرة في نشوء الأنظمة الديمقراطية فتمتد من أوائل الخمسينات إلى ثمانيات القرن العشرين، وتشير تقديرات بيت الحرية (Freedom House) – وهو منظمة أهلية مختصة بمتابعة تطور الديمقراطية في دول العالم– لنسبة سكان العالم الذين يعيشون في دول حرة أو ديمقراطية (Free States) إلى استقرار نسبي في وضع الديمقراطية في العالم خلال هذه المرحلة، ففي كانون ثاني عام 1973، وجد أن 32% من سكان العالم يعيشون في دول ديمقراطية، وارتفعت النسبة إلى 36% في العالم التالي، وخلال السنوات العشر التالية لم ترتفع النسبة فوق 37% ولم تنخفض دون 35%، وفي عام 1984 كانت النسبة 36% وهي تماماً كما كانت قبل عشر سنوات[1].

ورأى هنتنغتون أن هناك علاقة واضحة بين موجات الديمقراطية، لا سيما الموجة الثالثة، وبين الليبرالية الإقتصادية (Economic Liberalization).

علاقة الديمقراطية بالليبرالية الإقتصادية:

يؤمن هنتنغتون– وتبعه في ذلك العديد من منظري الديمقراطية أمثال "شومبيتر" و "اودونيل"– بأن الديمقراطية والتحول الديمقراطي قد أصبحت بشكل واضح ظاهرة عالمية، لا سيما بعد عام 1974 ومروراً بمرحلة التسعينات التي عقبت إنهيار الشيوعية، فيرى أنه أكثر من أربعين دولة خاضت تحولاً ديمقراطياً منذ عام 1974، والكثير من الدول الأخرى تحركت نحو تطبيق سياسات منفتحة.

وتزامنت مع موجة التحول هذه نحو الديمقراطية، موجة تحول ليبرالي إقتصادي بحيث أصبحت الليبرالية الإقتصادية أيضاً ظاهرة عالمية، هذا الإتجاه تضمن جهوداً نحو تقليص الدور الإقتصادي للدولة، والإعتماد على معايير السوق، وخصخصة مؤسسات الدولة.

---

[1] Huntington, Samuel P., "Will More Countries Become Democratic", pp.194-195.

إن كلاً من الاتجاهين الليبرالي الاقتصادي والديمقراطي السياسي، يتشابهان في تحجيمهما للسلطة الحكومية وقوة الدولة، فعلى المستوى النظري على الأقل، فإن الدمقرطة تجعل أجهزة الدولة تابعة ومسؤولة أمام المجتمع المدني، كما تجعل القيادات السياسية تعطي وزناً للإرادة الشعبية العامة. واللبرلة (بمعنى التحول الليبرالي) بدورها تقلص دور الدولة في الاقتصاد، ثم ان الدمقرطة تتطلب من الدولة توفير حريات سياسية كحرية التعبير، والتنظيم والمعارضة، بينما اللبرلة تتطلب ان توفر الدولة حريات اقتصادية – كحرية التملك الخاص، والعمل، والاستثمار. من جانب ثالث الدمقرطة تزيد من قدرة المجتمع على مراقبة الدولة، بينما اللبرلة تقلص من قدرة الدولة على مراقبة المجتمع.

ويرى هنتنغتون ان مستوى التنمية الاقتصادية يتصل بكل من الدمقرطة واللبرلة، فالدمقرطة تحدث غالباً بسهولة في الدول التي بلغت مستوى عاليا من التنمية الاقتصادية، في حين ان اللبرلة الاقتصادية، يمكن ان تحدث بسهولة في الدول ذات المستويات المتدنية من التنمية الاقتصادية، ولهذا يمكن القول بان المجتمع الذي فيه ظروف اقتصادية تسهل الدمقرطة، اقرب الى احتوائه على ظروف سياسية تجعل من اللبرلة عملية صعبة، بينما المجتمع الذي فيه ظروف سياسية تسهل اللبرلة أقرب الى احتوائه على ظروف اقتصادية لاتساند عملية الدمقرطة[1].

ويعتبر هنتنغتون ان اللبرلة والتنمية الاقتصادية هي واحدة من العوامل التي تساعد على الدمقرطة أو التحول الديمقراطي، حيث قسم هذه العوامل إلى أربعة هي:

---

(1) لمزيد من التفاصيل أنظر:

Huntington, Samuel P, "What Cost Freedom", 'Harvard International Review, 16:8-15, Winter 1993.

أولاً: الثروة والمساواة الاقتصادية:

ويشير هنا إلى أن المقارنة بين تقديرات البنك الدولي للتنمية الاقتصادية لعام 1981 وبين تقديرات بيت الحرية للحرية بين الدول في العام نفسه أظهرت النتائج التالية: دولتين من بين الـ36 دولة ذات الدخل الأدنى صنفت بأنها "حرة" أو ديمقراطية، 14 دولة بين الـ60دولة ذات الدخل المتوسط صنفت كذلك، و18 دولة من بين الـ 24 ذات الاقتصاديات الصناعية صنفت كذلك أيضاً، فيلاحظ انه كلما ارتفع السلم الاقتصادي، تضاعفت فرص الدولة بان تكون ديمقراطية.

وهذا يفسره ان الاقتصاد الغني تتوفر فيه مستويات أعلى من التعليم وانتشار القراءة والكتابة، وتفجر وسائل الأعلام الجماهيري، وكذلك يلطف توترات الصراعات السياسية لأن العديد من الفرص البديلة قد تتوفر للقيادات السياسية غير الناجحة، كذلك فان الاقتصاد الغني والمصنع يصعب حكمه بوسائل تسلطية ويشتت مراكز صنع القرار ويتجه إلى توزيع الثروة بصورة متساوية، وهذه كلها عوامل تفضي الى الديمقراطية.

ثانياً: البنية الاجتماعية:

يرى "هنتنغتون" في هذا المجال أن التعددية الاجتماعية والطبقية قد تساعد على تحجيم سلطة الدولة وتعزيز الديمقراطية. كما يشير إلى أن "توكفيل"عزا نجاح الديمقراطية في امريكا الشمالية إلى غياب الإقطاعية، واخفاق الديمقراطية في أمريكا الجنوبية قد ينسب بالعكس الى وجود النظام الوراثي الإقطاعي تاريخياً.

ولكن العنصر الاكثر اهمية ليس غياب أرستقراطية إقطاعية، بل وجـود برجوازيـة مستقلة بذاتها، فمثلاً بارينغتون مـور (Barrington Moore) افتـرض بإيجـاز بانـه "لابرجوازية يعني لاديمقراطية" لان تنمية طبقة برجوازية، يزيد من احتماليات الديمقراطية[1].

ثالثاً: البيئة الخارجية:

وهنا يشير هنتنغتون الى تأثير الاتحاد الأوروبي على دمقرطة دول جنـوب وشـرق اوروبا، بالاضافة الى تأثير الولايات المتحدة لاسيما في عهدي "كارتر" و"ريغان" كعامل ساعد في عملية التحول الديمقراطي بالنسبة لامريكا اللاتينية ودول شرق آسيا.

كما أشار الى ما سماه بظاهرة "كرة الثلج" (snowballing)، فعندما تتحول دولة نحو الديمقراطية، فان الشعوب في دول اخرى تفكر " اذا هم تمكنوا من فعل ذلك، لماذا نحـن لا نستطيع ؟"[2] لاسيما انه بعد انهيار الأنظمة الديكتاتورية فـي شـرق أوروبـا عـام 1989، أصبحت الديمقراطية موضه عالمية، واصبحت الحكومات تشعر بانه عليها ان تتحرك نحـو الاتجاه الديمقراطي، او على الاقل تتظاهر في ذلك، لأنه قد يترتـب علـى حركتهـا نحـو الديمقراطية ان يتيح لها النظام الدولي اكتسـاب بعـض الفوائـد السـياسية والمـساعدات الاقتصادية[3].

رابعاً: المحيط الثقافي:

يلخص هنتنغتون هذا العامل بتوضيح أن الثقافة الكاملـة أو الروحانيـة الخالـصة، كالإسلام والكونفوشية والبوذية، تكون مقاومة للتغيير، فمن بين 36دولة بأغلبية مسلمة، صنف "بيت الحرية" 21 منها بأنها ليست حرة (Not Free)، و 15 منها حـرة جزئيـاً أو شـبه

---

[1] Huntington, Samuel P., "Will More Countries Become Democratic",. 209-223.
[2] Huntington, Samuel P., "What Cost freedom", p.10.
[3] O' Donnell, Gullermo A., "Democracy, Law, and Comparative Politics", p.11.

ديمقراطية (Partly Free)، والدولة المسلمة الوحيدة التي تمتعت بديمقراطية ولــو بــصورة متقطعة بعد الحرب العالمية الثانية هي تركيا التي توجهت نحو العلمانية منذ عهد مــصطفى كمال.

وفي المقابل فان الثقافة الأدائية أي الأقرب إلى المادية أو التي لا تعتمد كلياً علــى الروحانيات، يمكن أن تسهل عملية تنمية ديمقراطية مستقرة، لأنها ذات مقاومة اقل لتقبل شكل سياسي جديد والتكيف معه، كالبروتستانتيه والهندوسية والشنتوية (Shinto)*.

أهم الانتقادات التي وجهت للنظرية:

واجهت نظرية هنتنغتون عن التحول الديمقراطي بعض الانتقادات، وكان من أبــرز الناقدين لها "رينسكي دورنسبليت" (Renske Doorensp leet) حيث تمثلت أهــم انتقاداتــه للنظرية فيما يلي[1]:

أولاً، توجد مشكلة مفاهيمية في النظرية، اذا أنها اخفقت في إعطاء تمييز حاسم ودقيق بــين الأنظمة الديمقراطية والتسلطية، فقد تبنى هنتنغتون تعريف "دال" للديمقراطية بــأن حــدد ثلاثة متطلبات للديمقراطية هي: المنافسة والشمولية والحريات المدنية، لكنه فعلياً تجاهل متطلب الانتخاب الشامل (Universal Suffrage) وهو البعد الهام لتحقيــق الــشمولية، لذلك التصق تصنيف هنتنغتون للأنظمة بالغموض والتضارب أحيانا، ومثال ذلــك انــه صنف الولايات المتحدة حتى عام 1965 وسويــسرا حتــى عــام 1971 بأنهــا غيــر ديمقراطية، لكن في صفحات لاحقة أشار الى أن هاتين الدولتين ذاتا أنظمة ديمقراطية منذ قرن.

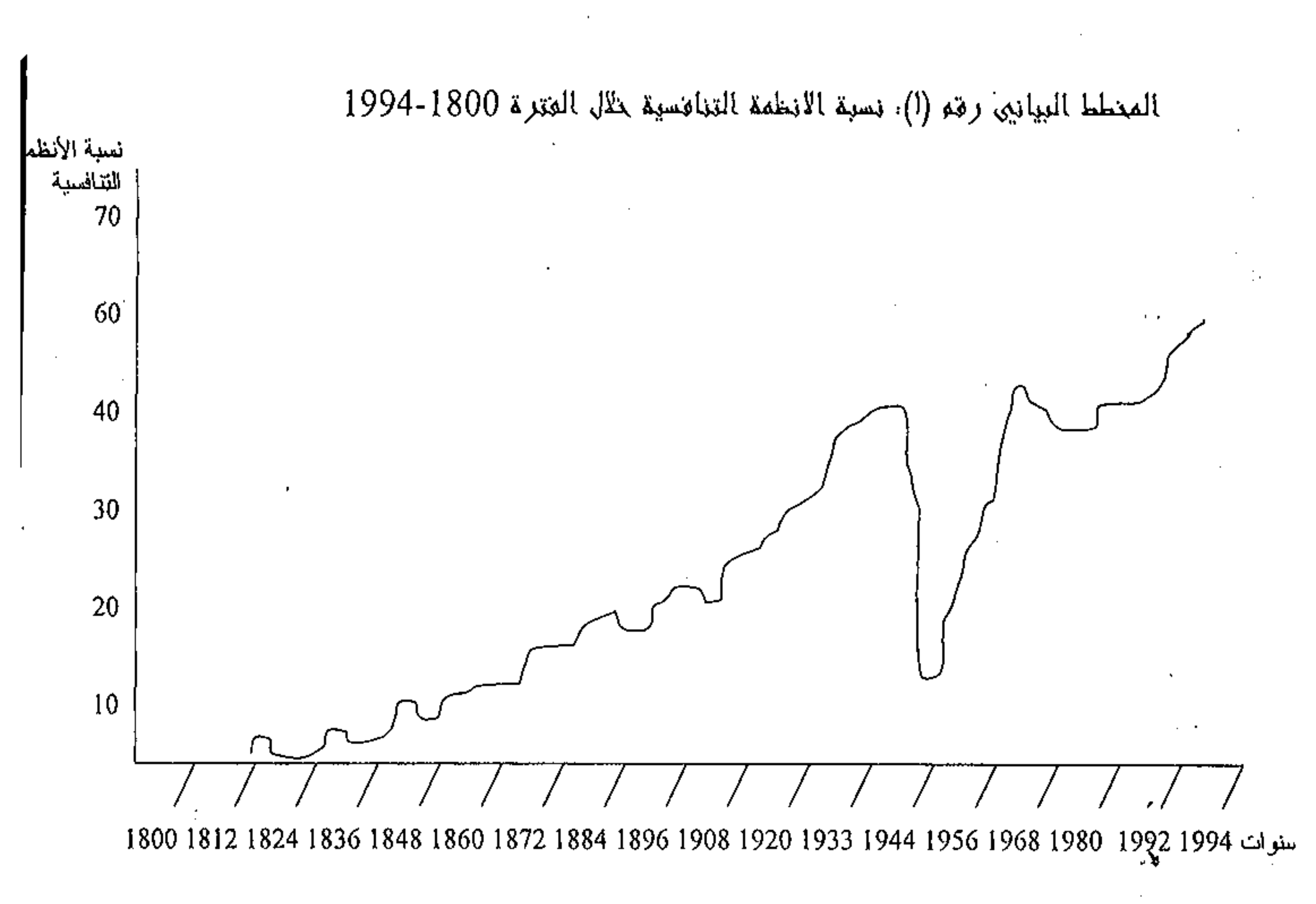
---

* الشنتوية: ديانة اليابان الأهلية.

(1) Doorenspleet, Rinske, "Reassessing the Three Waves of Democratization", World Politics, 52:384- 406, April 2000.

ثانياً، قدر هنتنغتون مدى حدوث التحولات الديمقراطية على شكل نسب مئوية للـــدول التـــي تدخل في عملية التحول نحو الديمقراطية، وبما ان المقام في هذه النسبة هو عدد الدول في العالم، فان هذا القياس يمكن ان يضلل. فمثلاً ارتفع عدد الدول ذات الديمقراطيات الـــدنيا (Minimal Democracies وهي التي تحقق على الأقـــل المنافـــسة والـــشمولية فـــي الانتخابات) ارتفع من 30 عام 1957 الى 37 عام 1972، وهذا ينبغي ان يعكس موجه قصيرة للتحول الديمقراطي لكن في حالة أخذ النسبة فإنها تعطي صورة معاكسة بحيـــث ستكشف هذه الفترة عن موجه صغيرة مضادة، حيث إنخفضت نسبة الدول التـــي كانـــت ديمقراطية من 32% إلى 27%. وتفسير هذا المظهر الموهم للتناقض بـــسيط، فنتيجـــة لسقوط الاستعمار في أفريقيا ارتفع عدد الدول المستقلة في العالم – وهو المقام – من 93 الى 137 دولة، وبالرغم من الارتفاع في عدد الأنظمة الديمقراطية، فان نـــسبة الـــدول الديمقراطية ستنخفض.

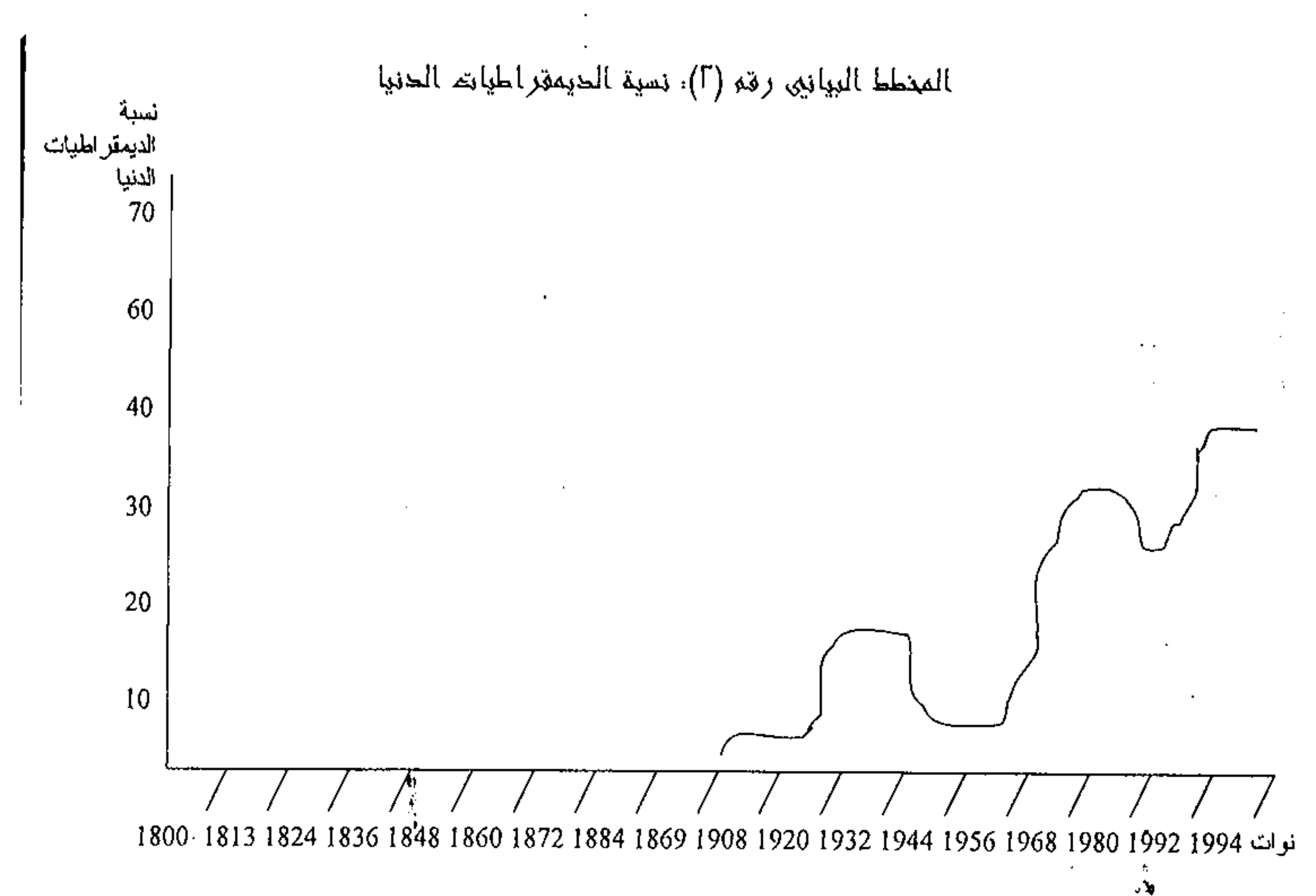
فيما يتعلق بالانتقاد الأول، فانه في حالة اخذ متطلب الشمولية الذي تجاهلـــه هنتنغتـــون، واتبع في ذلك العديد من الباحثين الذين اخذوا باعتبارهم فقط متطلب "دال" في المنافسة، فـــان الاتجاهات الامبريقية في نمو الأنظمة الديمقراطية خلال الفترة 1800– 1994 على أســـاس القياس كنسبة مئوية للدول الديموقراطية، يمكن تلخيصها في المخطط البياني رقم (1).



المصدر : Doorenspleet , Renske , "Reassessing the Three Waves of Democratization" , World Politics , vol .52 , April 2000 ,p.339

ومن خلال هذا المخطط يظهر ان نسبة الدول الديمقراطية خلال الموجه الثالثة ارتفعت إلى رقم أعلى من القمتين السابقتين في التحول الديمقراطي، وقد كانت نتائج هنتنغتون اقل تفاؤلية بالنسبة لهذه الموجة بسبب أن تحليله انتهى في عام 1990، لكن بعد سنوات قليلة ارتفعت نسبة الدول الديمقراطية بشكل ملحوظ من 43% في عام 1990 إلى 57% في عام 1994، وهذه النسبة أعلى من نسب الديمقراطيات في كل من القمة الأولى، حيث كانت أعلى من 38% في عام 1922، ومن القمة الثانية، حيث كانت 35% في عام 1960. لكن هذا المخطط لم يأخذ معيار الانتخاب الشامل (Universal Suffrage) في عين الاعتبار لذلك فانه لا يوضح تطور ما يسمى "بالديمقراطيات الدنيا " وهي تلك الأنظمة الديمقراطية التي تضع قيوداً قليلة على الانتخابات (بحيث تكون نسبة المستثنيين منها اقل من 20%من السكان)، وبالمقابل إذا ارتفعت نسبة المستثنيين إلى أكثر من 20% من السكان أو لم يتحقق معيار التنافس في الانتخابات كان النظام تسلطياً.

وفي حال الأخذ بهذه المعايير تظهر النتائج كما في المخطط البياني رقم (2) حيث ان الموجة الأولى بدأت بصورة متأخرة وذلك لان امتداد حق الإنتخاب الى القطاعات الأخرى من السكان غير الذكور لاسيما النساء لم يحدث الا في القرن العشرين، فلم يكن هناك ديموقراطيات دنيا في عام 1890، وفي عام 1923 حققت حوالي ربع الدول المستقلة تلك الحالة، كذلك فان قمتي الموجة الأولى والثانية تظهر بنسبة اصغر من المخطط رقم (1).



المصدر : Doorenspleet , Renske , "Reassessing the Three Waves of Democratization" , World Politics , vol .52 , April 2000 ,p.394

أما في حالة حساب الأنظمة الديمقراطية في العالم كأعداد وليس كنسب، فان الموجات المضادة لا تبدو واضحة تماماً كما هو حال الموجة المضادة الأولى، وذلك بسبب ظهور دول جديدة على خريطة العالم السياسية، ومن هنا يقترح "رينسكي" إحلال تعبير "الخطوة" (Step) بدل الموجة (Wave) للدلالة على التحرك نحو الديمقراطية، فالموجات المدية واضحة، لكن الموجات الجزرية ليست كذلك. وهو الأمر الذي يكشف عنه الجدول رقم (1).

الجدول رقم (1): عدد التحولات في الأنظمة السياسية في كل موجة.

الموجة	التحولات نحو الديمقراطية	التحولات نحو التسلطية	محصلة التحولات*
الموجة الأولى 1924-1893	16	صفر	16
الموجة المضادة 1944-1924	3	7	4-
الموجة الثانية 1957-1944	15	3	12
التذبذب 1976-1975	16	18	2-
الموجة الثالثة 1990-1976	24	12	12
الموجة الانفجارية 1994-1990	34	4	30

- محصلة التحولات تساوي عدد التحولات الديموقراطية ناقص عدد التحولات التسلطية أو الديكتاتورية.

المصدر Doorenspleet, Renske, "Reassissing the Three waves of Democratization", world politice, vol.52, April 2000, p.399.

المطلب الثالث: العلاقة النظرية بين التصنيع والديمقراطية

أشار المبحث الأول إلى كل من نظريتي "هربرت بلومر" و "ولبرت مور" حول ظاهرة التصنيع وعلاقتها بالحياة الإجتماعية من خلال توضيح المجالات التي يمكن أن يؤثر فيها التصنيع على المجتمع والجماعات. كما تناول المبحث الثاني نظريات الديمقراطية، حيث بين مفهوم الديمقراطية وأنواعها وعناصرها الأساسية (وهي تلك التي تجعل نظاماً سياسياً يوصف بأنه ديمقراطي)، كما شرح عملية التحول الديمقراطي والأدبيات التي تناولتها والعوامل التي يمكن أن تقود إلى مثل هذا التحول.

ويأتي هذا المطلب ليبحث عن نقاط الإلتقاء بين ظاهرتي التصنيع والديمقراطية، وذلك بالكشف عنها في نظريات كل من الظاهرتين، ويمكن الإستنتاج من خلال هذه النقاط كيف يمكن أن تساهم عملية التصنيع في جلب الديمقراطية من الناحية النظرية، وقد تتمثل أهم هذه النقاط فيما يلي:

أولاً: أشار "بلومر" في إطار حديثه عن المجالات التي يمكن أن يدخل التصنيع من خلالها إلى المجتمع، إلى أن التصنيع يقوم على وجود أفراد وجماعات تشغل مراكز حرفية مختلفة وذات دخول متباينة، وأن هؤلاء الأفراد والجماعات سيسعون إلى حماية وتحسين مكاسبهم ومصالحهم، الأمر الذي يؤدي إلى تشكل جماعات مصالح جديدة تقوم بالضغط على السلطات السياسية لحماية مصالحها، ويعد هذا الأمر عنصراً ضرورياً لقيام الديمقراطية، وذلك لأن جماعات المصالح تحد من هيمنة وطغيان السلطة السياسية، وتزيد من فرص تأثير الأفراد عليها.

ثانياً: أكد كل من "بلومر" و "مور" على أن التصنيع لابد أن يؤثر على العلاقات الإجتماعية بحيث يفكك العلاقات الإجتماعية التقليدية والقائمة على روابط القرابة، ويقيم مكانها

علاقات جديدة بين أفراد المجتمع تقوم على العمل أو الدراسة وليس على رابطة الدم، وهذا قد يساعد على أن ينظم الأفراد أنفسهم على أساس العلاقات الجديدة على شكل إتحادات أو نقابات أو جماعات مصالح أو أحزاب سياسية، لاسيما وأن التصنيع عن طريق تشكيله لجماعات جديدة، يدفع السلطة السياسية إلى توفير الحقوق والحريات الأساسية كالحق في العمل، والحرية في التعبير، ويضيف "بلومر" أن صفة التعاقد في العلاقات الصناعية تضفي الشرعية والموضوعية على حياة الجماعة.

ثالثاً: رأى "بلومر" أن التصنيع قد يرافقه إنتشار التعليم بسبب إقامة المدارس والجامعات والمعاهد، والتعليم له علاقة حميمة مع الديمقراطية، إذ أنه يرفع من مستوى وعي الأفراد بمصالحهم وبالقضايا السياسية.

رابعاً: يؤدي نشوء التصنيع في مجتمع ما، إلى إنتقال الأفراد من المناطق الريفية إلى المدن من أجل البحث عن فرص العمل الجديدة التي يخلقها التصنيع، وتعد المدن هي مراكز النشاط السياسي في كل مجتمع، حيث تتمركز فيها الأبنية السياسية كالبرلمان والوزارات الحكومية، وكذلك تتواجد فيها الإتحادات والنقابات العمالية والمهنية التي تفرزها ظاهرة التصنيع، وينظم فيها الأفراد ايضاً جماعات الضغط والأحزاب السياسية التي تقلل من فرص تمركز السلطة السياسية وتشتت مراكز صنع القرار.

خامساً: اضاف "مور" خاصية "التبقرط" التي قد ينتجها التصنيع من خلال نشوء أجهزة إدارية تساعد على تنفيذ القرارات وتسهل حياة الأفراد، وقد إعتبر العديد من المنظرين الديمقراطيين أمر وجود بنية إدارية فاعلة شرطاً ضرورياً لقيام ديمقراطية ناجحة.

من هنا يبدو أن للتصنيع دوراً لا يستهان به في نشوء النظام الديمقراطي، لا سيما أنه يقترن كثيراً مع عملية التنمية الاقتصادية التي غالباً ما تقود إلى قيام واستقرار النظام

الديمقراطي، ويمكن تبيان هذا الدور للتصنيع- أو للتنمية الاقتصادية- بشكل أكبر من خلال شرح أثر العوامل الاقتصادية الاجتماعية (Socio- Economic Factors) على حضور الديمقراطية:

إن عوامل مثل التمدين (أو التحضّر)، والتصنيع، ونمو الناتج المحلي الإجمالي، والإتصالات، كلها لها علاقة بالتنمية الإقتصادية، وقد ربطها معظم العلماء بالتنمية الديمقراطية أيضاً. فقد إفترض "دال" أن هناك علاقة واضحة بين التنمية الإقتصادية- الإجتماعية وبين الديمقراطية إذا ما تم إخراج الحالات الشاذة أو المنحرفة من هذه العلاقة. وقد ظهر العديد من الدراسات والأبحاث التي تعرضت لمثل هذه العلاقة، من أهمها:

- دراسة "اديلمان" و "موريس" (Adelman and Morris)، حللا فيها أكثر من عشرين مؤشراً سياسياً واجتماعياً، ووجدا أن هناك مجموعة من العوامل يمكن الصاقها بالديمقراطية المستقرة وترتبط بدرجة كبيرة بمعدل دخل الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، لكنهما ذكرا أنهما لم يتوصلا إلى وجود علاقة سببية بين هذه المتغيرات، واعتقدا بأن التطورات الإقتصادية والسياسية يمكن أن توضح بشكل أفضل من خلال تحديد القوى التي تجلب تحول المواقف السياسية والعادات والتقاليد والعواطف لكل أفراد المجتمع، هذا التغير في المواقف- كما اقترحا- يؤدي إلى زوال قوانين العزو والعادات التقليدية الصارمة أو الجامدة، مما يمهد الطريق أمام التنمية الإقتصادية والسياسية.
- قدم دانيل ليرنر (Daniel Lerner) في دراسته لأربع وخمسين دولة، إرتباطاً متعدد الأطراف مع مؤشرات تلك الدول في التمدين أو التحضر (urbanization) وتعلم القراءة والكتابة (Literacy) والمشاركة الإعلامية والمشاركة السياسية، ووجد بأن تعلم القراءة والكتابة والتمدين يبدآن بالتأثير المباشر على المشاركة الإعلامية والمشاركة السياسية بعد

أن يصل التمدين إلى مستوى يتراوح بين 10%-25% من عدد السكان، وافترض أن هذا الحد الأدنى من التمدين يمهد السبيل أمام مشاركة واسعة، كما يسهل من تطور وسائل الإعلام الجماهيري. وقد ظهرت نظرية تقول بأن التمدين يزيد من التعليم، والتعليم يزيد الإتصال، والإتصال يزيد المشاركة السياسية. وهذه النظرية التي تنظر إلى المشاركة السياسية كديمقراطية تمثيلية، أكد عليها "ماكرون" و "كنود" (McGrone and Cnudde) بحيث توصلا إلى أن التمدين يقود إلى التعليم، وهذا بدوره يقود إلى الإتصال الجماهيري، وهذا يقود إلى الديمقراطية[1].

- أشار "ليبست" وزملاؤه إلى أن العلاقة العامة بين المستويات الإقتصادية والتحول الديمقراطي، يمكن أن يستدل عليها بالربط بين تقديرات "بيت الحرية" (Freedom House) لوضع الحرية في العالم، الذي صنف الدول إلى دول "ليست حرة" (Not Free) أي تسلطيه، ودول "حرة جزئياً" (Partly Free) أي شبه ديمقراطية، ودول "حرة" (Free) أي ديمقراطية، وبين تقرير التنمية العالمية للبنك الدولي، ووجدوا أنهم من بين الدول ذات الدخل الأدنى (Low income countries) لم تكن سوى الهند ديمقراطية، بينما كل دول الإقتصاد السوقي أو الصناعي هي دول ديمقراطية، كما أن نسبة الدول التسلطية تنخفض في الإتجاه من صنف إلى آخر عندما ترتفع مستويات الدخل القومي، وعند الإتجاه من الدول الوسطى السفلية (Lower- middle income countries) إلى الدول الوسطى

[1] Pennock, Roland J., "Democratic Political Theory", NJ, Princeton University Press, 1979, p.225.

العلوية (Upper Middle income countries) تتراجع نسبة الدول التسلطية وتتصاعد نسبة الدول الديمقراطية[1].

- لدى مرادفة التصنيع مع التنمية الاقتصادية (كما فعل ولبرت مور" والكثير من الاقتصاديين)، يمكن إثبات أنه كلما ازدادت درجة التصنيع في الدولة (أو مستوى التنمية الإقتصادية المقاسة بمعدل دخل الفرد) تزداد فرص تلك الدولة بان تكون ديمقراطية، فوفقاً لتقديرات بيت الحرية (Freedom House) لوضع الحرية في العالم لعام 2004، كان من بين 48 دولة تشكل مجموعة الدول الأعلى في معدل دخل الفرد (أو الأعلى في درجة تصنيعها وهي دول المركز مع إستثناء الدول النفطية بسبب اعتماد هذه الدول في ناتجها ودخلها القومي على النفط والصناعات الاستخراجية)، 38 دولة ديمقراطية (أي بنسبة 79%)، وكانت 5 دول شبه ديمقراطية (بنسبة 10%)، و5 دول أخرى غير ديمقراطية والتي تضمنت الدول النفطية وهي: بروني، وعمان، وقطر، والسعودية، والإمارات. أما مجموعة الدول ذات الدخل المتوسط (أو التصنيع المتوسط وهي دول شبه المحيط) التي تضم 53 دولة، فكان من بينها 35 دولة ديمقراطية (بنسبة 66%)، و11 دولة شبه ديمقراطية (بنسبة 21%)، و7 دول غير ديمقراطية (بنسبة 13%). وكان من بين 91 دولة تمثل الدول الأدنى في معدل دخل الفرد (أو الأدنى في درجة تصنيعها وهي دول المحيط)، 15 دولة ديمقراطية (بنسبة 16%)، و39 دولة شبه ديمقراطية (بنسبة 43%)، و37 دولة غير ديمقراطية (بنسبة 41%)[2].

---

(1) Lipset, Seymour Martin, Seong, Kyoung- Ryung, and Torres, John Charles, "A comparative analysis of the social requisites of democracy", International Social Science Journal, 45: 155-176, May 1993.

(2) Karatnycky, Adrian, "Gains for Freedom Amid Terror and Uncertainty". http://www.freedomhouse.org/research/freeworld/2004/essay2004.pdf. 2/3/2005.

ويلاحظ من هذه الأرقام أن المستويات الأدنى من التصنيع أو الدخل، تترافق مع مستويات متدنية من الحرية والديمقراطية، والعكس صحيح أيضاً، إذ يلاحظ أن مجموعة دول المحيط لم تحتوي على ديمقراطيات مستقرة (مع إستثناء الهند) شبيهة بديمقراطيات دول المركز (مع إستثناء روسيا)، وإذا ما أزيلت الدول التي جربت التحول الديمقراطي في الموجه الأخيرة منذ عام 1974، فإن دول المحيط لم تكن تحتوي على الديمقراطية قبل ذلك التاريخ باستثناء الهند.

- إقترح "كورث" (Kurth) وجود علاقة بين مراحل التصنيع وشكل نظام الحكم، حيث ميز بين ثلاث مراحل للتصنيع من خلال إستخدامه أمثلة تاريخية من أوروبا وأمريكا اللاتينية، ففي المرحلة الأولى يتم التركيز في الإنتاج على البضائع الإستهلاكية البسيطة غير المتينة مثل المنسوجات والأحذية، والمرحلة الثانية هي مرحلة البضائع الرأسمالية، مثل المنتجات الفولاذية والآلات، وفي المرحلة الأخيرة يتم إنتاج بضائع إستهلاكية متينة مثل السيارات.

ولاحظ "كورث" أن المجتمعات ما قبل الصناعية سيطر عليها أنظمة ملكية مطلقة في أوروبا، ونخب أوليجاركية إقطاعية في أمريكا اللاتينية، وعندما بدأت المرحلة الأولى للتصنيع واكبها ظهور أنظمة ديمقراطية ليبرالية في أوروبا وأنظمة تعددية في أمريكا اللاتينية، لكن حين تحركت هذه الدول نحو تصنيع بضائع رأسمالية، ظهرت أنظمة تسلطية- فاشية في أوروبا وأنظمة تسلطية بيروقراطية في أمريكا اللاتينية، وبعد الحرب العالمية الثانية عندما تحولت الدول الأوروبية إلى الديمقراطية من جديد، دخلت مرحلة إنتاج بضائع إستهلاكية متينة، وربما ينطبق الشيء نفسه على بعض دول امريكا اللاتينية[1].

---

[1] Lipset, Seong, and Torres, "Comparative analysis....", p.161.
See also: Kurth, J.R., "Industrial Chang and Political change: A European Perspective", In: David Collier (ed.), "The New Authoritarianism in Latin America", NJ, Princeton University Press, 1979.

ويمكن تفسير هذه العلاقة بين التصنيع والديمقراطية، بأن المجتمع الصناعي يحتوي على العديد من العناصر التي تساعده على التحول الديمقراطي، فهو لا يوفر فقط التعليم والإتصالات الجماهيرية كعنصرين ضروريين للديمقراطية بل يوفر أكثر من ذلك، فالمجتمع الصناعي، على عكس المجتمع الزراعي والريفي البدائي، أكثر حركية، وأكثر مرونة في معتقداته ومواقفه، وأكثر تنوعاً وتعقيداً في نماذجه التنظيمية والإتحادية، فالحركية والمرونة تقضيان على الأنماط التقليدية الجامدة، كما أن الإختصاصات المختلفة، والمصالح المهنية، والمكانات الإجتماعية المتنوعة، وتجارب الحياة لأعضاء المجتمع الصناعي، كلها تقود حتماً إلى تعدد جماعات المصالح– المنظمة منها وغير المنظمة، وهذا ما يقود إلى إضعاف فرص نمو بنية سلطوية أحادية، كذلك يقود إلى رفع قاعدة المشاركة في النظام السياسي من جانب آخر.

ثم إن المجتمعات الصناعية هي مجتمعات ذات طبقة وسطى واسعة، ويتفق المنظرون على أن إستقرار النظام، لا سيما إستقرار النظام السياسي الديمقراطي، يعتمد على وجود طبقه وسطى كبيرة، لكون هذه الطبقة تحافظ على توازن المصالح بين الأغنياء والفقراء، وتلطف التوترات الإجتماعية والسياسية[1].

- رأى "شنايدر" (Schneider) أن التصنيع يشجع قيام الديمقراطية لأنه يضعف سلطة النخبة الزراعية، ويعزز قوة الطبقة البرجوازية والطبقات العاملة، كما يساعد على نشوء الطبقة الوسطى ومؤسسات المجتمع المدني التي تقود المطالب بتوسيع الحريات السياسية والحقوق الديمقراطية[2].

---

[1] Pennock, Roland J., "Democratic Political Theory", p.226.
[2] Ruttan, Vernon W., "Social Science Knowledge and Economic Development", p.2. http://www.apec.umn.edu/faculty/ruttan/SSKED-4pdf. 14/5/2005.

- توصل كل من "اسيموغلو" و "روبنسون" (Acmeoglu & Robinson) إلى أن التصنيع (الرأسمالي) يقود إلى تزايد التباين بين أفراد المجتمع في الدخل والثروة، مؤدياً إلى تنامي السخط الإجتماعي والإضطراب السياسي اللذين يدفعان القوى التي تمثل السلطة إلى البدء بالتحول الديمقراطي[1].

إذاً يمكن القول بأن كلاً من التصنيع والنمو الإقتصادي ينزعان إلى أن يكونا عاملين مشجعين على تطوير وإستقرار الديمقراطية، لكن يجب التنويه إلى عدد من التحذيرات:

التحذير الأول: أن هناك حالات إستثنائية وشاذة تخرج عن فكرة أن التصنيع والتنمية يقودان إلى الديمقراطية، مثل ألمانيا النازية والإتحاد السوفياتي الشيوعي، كما أن الولايات المتحدة سبقت الديمقراطية فيها على التصنيع، لكن الولايات المتحدة ليس لديها خلفية تاريخية واضحة في الإقطاع والأرستقراطية الزراعية، ومع مجيء التصنيع في النصف الثاني من القرن التاسع عشر أفرز ظاهرة الحركية، وهي أن يكون الأفراد أحراراً في الإنتقال إلى ترتيبات إجتماعية جديدة، والتي أثرت على تطور الديمقراطية الأمريكية.

التحذير الثاني: أن مؤشرات التنمية الإقتصادية ترتبط فقط بدرجة حرارة السياسات؛ بمعنى أن الرخاء الإقتصادي يمكن ان يخفف من حدة توترات الصراع الطبقي والأيديولوجي، والسياسات الباردة (Cool Politics) تيسر بزوغ أي نظام سياسي، ولذلك فإن الرخاء أو الإزدهار ربما يساعد على توفير الإستقرار للديكتاتورية كما للديمقراطية[2].

---

(1) Rivera- Batiz, Francisco L., and Rivea- Batiz, Luis, "Democracy, Participation, and economic Development", Review of Development Economics, 6:139-142, June 2002. See Also.
Acemoglu, Daron; and Robinson, James, "A Theory of Political Transitions", American Economic Review, 91:938-960, 2000.
(2) Sartori, Giovanni, "Democracy", pp.118-121.

التحذير الثالث: أن التصنيع والعوامل الإقتصادية هي جزء من مجموعة عوامل تساعد على التحول الديمقراطي، ومن العوامل غير الإقتصادية الأخرى: العوامل الثقافية (الثقافة السياسية والدين والقيم) والتي سبق شرحها من خلال نظرية هنتنغتون، وكذلك العوامل التاريخية؛ فقد أشار العديد من الباحثين الديمقراطيين إلى أن الدول التي كانت مستعمرة من قبل الحكم البريطاني أكثر ميلاً إلى أن تكون ديمقراطية من تلك التي جربت الإستعمار الفرنسي أو البرتغالي أو الهولندي أو البلجيكي[1].

---

[1] أنظر في ذلك:

- Blondel, J., "Comparing Political Systems", NY, Praeger, 1972, pp. 169-170.
- Huntington, S., "Will More Countries Become Democratic", Political Science Quarterly, 99:199-202, 1984.
- Smith, T., "A Comparative Study of French and British Decolonization", Comparative Studies in Society and History, 20: 70-102, 1978.

الفصل الثاني

العلاقة بين التصنيع والديمقراطية في دول المركز

الفصل الثاني

العلاقة بين التصنيع والديمقراطية في دول المركز

تمهيد:

كشف الفصل الأول من الدراسة عن وجود علاقة أو مساهمة لعملية التصنيع في خلق مؤسسات ديمقراطية في المجتمع الذي تنضج فيه هذه العملية، فهذه المساهمة قد بدت واضحة على المستوى النظري من خلال شرح أوجه الترابط بين النظريات الإجتماعية للتصنيع والنظرية الديمقراطية؛ إذ أن للعملية التصنيعية آثاراً إجتماعية قد تؤدي من ناحية أو أخرى إلى إيجاد مؤسسات تقلل من فرص الإستبداد في المجتمع، كالإتحادات والنقابات والأحزاب، لذا يتعرض الجزء التالي من الدراسة للعلاقة بين المتغيرين من الناحية العملية، من خلال بيان آثار التصنيع على حضور الديمقراطية في دول متباينة من حيث درجة التصنيع والتنمية الإقتصادية.

وسيحاول هذا الفصل دراسة آثار التصنيع على الديمقراطية في ثلاث من دول المركز أو الدول المتقدمة صناعياً وإقتصادياً وهي الولايات المتحدة، وألمانيا، وروسيا، ولأن هذه المجموعة من الدول ظهر فيها التصنيع والديمقراطية منذ زمن، فسيتم التركيز على تلك الفترات من تاريخ هذه الدول بغرض إبراز العلاقة بين هذين المتغيرين.

المبحث الأول

الولايات المتحدة

تقديم:

تعد الولايات المتحدة القوة العظمى الأبرز في عالم اليوم، عدا عن كونها تمثل واحدة من أقدم الديمقراطيات في هذا العالم، ودستورها الذي بدأ العمل به في عام 1789 هو أقدم دستور مكتوب في العالم ما زال نافذاً إلى جانب تعديلاته التي بلغت حوالي 26 تعديلاً، علاوة على ذلك فإن المجتمع الأمريكي مجتمع ذو طبيعة متميزة، لأنه عبارة عن مجتمع من المهاجرين، فالولايات المتحدة استقبلت مهاجرين من مختلف أنحاء العالم أكبر بكثير من أية دولة في التاريخ، مما جعل سكانها هم أكثر السكان في العالم تبايناً في العرق واللغة والدين والثقافة.

ويتميز النظام السياسي الأمريكي بفيدراليته الواضحة، حيث أن لكل ولاية دستورها الخاص بها بالإضافة إلى سلطات تشريعية وتنفيذية وقضائية (أي كونجرس وحكومة ومحاكم)، وقد قسّم الدستور الفيدرالي سلطات الحكم إلى: سلطات موكلة إلى الحكومة الفيدرالية كإعلان الحرب وإبرام المعاهدات، وإصدار العملة وتنظيم التجارة بين الولايات. وسلطات منوطة بالحكومات المحلية للولايات مثل التعليم وقوانين العائلة، وتنظيم المدن والمواصلات. وقد يكون مبدأ الفيدرالية ومبدأ الفصل بين السلطات من أهم القيود على السلطات الحكومية[1].

---

[1] Baradat, Leon, P., "Understanding American Democracy", NY, Happer Collins Publishers, 1992, p.43.

كما أن النظام السياسي الأمريكي يسيطر عليه نظام الحزبين الكبيرين، ويتسم بمرونة شديدة تسمح لجماعات المصالح من كل نوع ولون لتمارس تأثيرها على السلطتين التشريعية والتنفيذية[1].

أما في المجال الإقتصادي فتعد الولايات المتحدة في طليعة دول العالم من حيث ناتجها القومي الإجمالي ومن حيث وفرة مواردها الطبيعية ومعدل دخل الفرد فيها، حيث بلغ الناتج القومي الإجمالي (GNP) عام 2003 حوالي 10.9 تريليون دولار، وبلغ متوسط دخل الفرد عام 2003حوالي 37610 دولار[2].

وقد شكلت الحرب الأهلية الأمريكية (أو الحرب بين الولايات) 1861-1865 أعظم منعطف تاريخي فيها من الناحيتين الإقتصادية والسياسية، حيث إستقر القانون عام 1865 على إعتبار الولايات المتحدة دولة واحدة لا تتجزأ وليست مجرد إتحاد بين ولايات ذات سيادة، ومن جانب آخر إزدهر النمو الإقتصادي في النصف الثاني من القرن التاسع عشر.

المطلب الأول: التطور الصناعي

التصنيع هو أحد الظواهر العظيمة في التاريخ الإقتصادي الحديث، أدى إلى تخفيض التكلفة الحقيقية لإنتاج البضائع والخدمات، وبالتالي أدى إلى رفع مستوى الحياة المادية للفرد بشكل تجاوز المستويات التي كانت موجودة في مجتمعات ما قبل الصناعة.

وقد كانت الولايات المتحدة من بين أوائل الدول في دخولها في التصنيع منذ نهاية القرن الثامن عشر، وكان ذلك بسبب الروابط الحميمة مع بريطانيا العظمى (الدولة المستعمرة ومنبع

---

[1] الموسوعة السياسية الكويتية، الجزء الرابع، ص1535.

[2] http://devata.worldbank.org/external/cpporfilfe.asp? 9/2/2005.

الثورة الصناعية الاولى) وتدفق البضائع المصنعة عبر البحار من بريطانيا وأوروبا، الأمرين اللذين حفزا النشاط الإقتصادي في الولايات المتحدة[1]، هذا بالإضافة إلى مجموعة من العوامل الأخرى التي شجعت التنمية الأمريكية خلال القرنين الثامن عشر والتاسع عشر، والتي يمكن إختصارها بما يلي:

1. وجود إطار سياسي يضم حكومة شبه منتخبة (لأن الإنجليز نقلوا نمطهم السياسي إلى مستعمراتهم)، وإزدهار إقطاعي، وشركات تجارية.
2. التوسع السكاني، الذي إرتكز إلى حد ما على قاعدة من الهجرة الأوروبية الهائلة.
3. التوسع القاري، والتطور المصاحب له في مجال أنظمة النقل والتموين.
4. نمو قاعدة زراعية ضخمة تساهم في دعم التصنيع الناشئ، إضافة إلى قطاع تصديري ناجح.
5. إستغلال الموارد الطبيعية الهائلة، الذي قاد إلى تشكل صناعة ثقيلة معقدة ونظام مصنعي، إضافة إلى سوق قومي واسع ونمو حضري[2].
6. إشتعال الحرب الأهلية، التي أدت إلى تسابق سكان الولايات على صنع الأسلحة وتطوير وسائل النقل.
7. إستيراد التكنولوجيات الإنتاجية عبر البحار وتكييفها لتتناسب مع البيئة الأمريكية، إضافة إلى تطوير الأمريكيين لتكنولوجيات جديدة لاسيما في المراحل الأولى للتصنيع.

---

[1] Ratner, Sidney; Sotlow, James H.; and Sylla, Richard; "The Eovolatuion of the American Economy", NY, Basic Books Inc. Publishers, 1979, p.182.

[2] Hughes, Jonathan, "Industrialization and Economic History", NY, McGraw- Hill Book Company, 1970, p.11.

هذه العوامل ساهمت في جعل الولايات المتحدة واحدة من أوائل الدول التي تبعت بريطانيا في تطوير قطاع صناعي حديث، وكانت صناعة المنسوجات القطنية بإستخدام آلات تعتمد على الطاقة المائية تمثل أول صناعة تتطور بحق في الولايات المتحدة، فبين عامي 1815 و1833 نما إنتاج البضائع القطنية بنسبة مضاعفة تصل إلى أكثر من 16% لكل سنة، وأظهر تقرير ماكلان في عام 1832 (Mclane Report). -وهو تقرير وزارة المالية الأمريكية للصناعة- أن 88 مؤسسة من أصل 106 مؤسسات صناعية برأسمال مستثمر قدره مئة الف دولار فأكثر كانت شركات منسوجات، أغلبها كانت تنتج الملابس القطنية، كما أظهر التقرير أن 31 مؤسسة من أصل 36 مؤسسة توظف 250 عاملاً فأكثر كانت منتجة للمنسوجات، وهذا الدور القيادي للصناعة القطنية إستمر حتى عشية اندلاع الحرب المدنية، فوفقاً لإحصاء عام 1860 تفوقت صناعة القطن على الصناعات الأخرى على أساس القيمة المضافة- قيمة المنتج منقوص منها تكلفة المواد الخام- وعلى أساس عدد العمال؛ فمعدل العمال في مصنع القطن في عام 1860 كان 143 عاملاً ماجوراً، بينما جاء إنتاج البضائع الصوفية في المرتبة الثانية بعيداً عن هذا المعدل وبمعدل 33 عاملاً لكل مصنع. ويبين الجدول رقم(2) الصناعات الأمريكية الرائدة في عام 1860 مرتبة حسب القيمة المضافة.

الجدول رقم (2): الصناعة الأمريكية في عام 1860- الصناعات الرائدة.

الصناعة	القيمة المضافة (بالمليون دولار)	عدد المصانع (بالآلاف)	معدل الأيدي العاملة (بالآلاف)	معدل الأيدي العاملة لكل مصنع
البضائع القطنية	55	8	115	143
الخشب المنشور	54	20.2	76	4
الأحذية والأبواط	49	12.5	123	10
الحديد	46	2.3	68	30
الملابس	41	4.2	121	29
الطحين والغذاء	40	13.9	28	2
الآلات	33	1.4	41	30
الجلد المدبوغ	26	5.2	26	50
البضائع الصوفية	25	1.2	41	33
كل الصناعات*	854	140.4	1.311	9

*تتضمن بعض نشاطات التعدين.

المصدر: Eighth Census of the United States, 1860, Vol.3, Manufactures, Washington D.C., United States Government Printing Office, 1865, pp.733-742.

ويصف العديد من المؤرخين الاقتصاديين مرحلة القرن التاسع عشر بأنها مرحلة زراعية مع تصنيع انطلق بعد الحرب الأهلية، حيث انخفضت نسبة العمالة الزراعية إلى إجمالي القوى العاملة خلال الفترة 1810-1850 من 84% إلى 55% وارتفعت نسبة العمال الأمريكيين في القطاع الصناعي في الفترة نفسها من 3% إلى 15%، أما مساهمة الصناعة في إجمالي الناتج

القومي فقد كانت أعظم من حصتها في القوى العاملة، حيث وصلت القيمة المضافة للقطاع الصناعي إلى حوالي 20% من الناتج القومي في عامي 1850 و1860[1].

من هنا فقد برزت الولايات المتحدة في الفترة ما بين الحرب الأهلية والحرب العالمية الأولى كدولة صناعية رائدة في العالم، ويدل على ذلك تقدم القطاع الصناعي وتراجع قطاع الزراعة، حيث أن حسابات القيمة المضافة للقطاعين تكشف عن أن الصناعة ارتفعت من 43% إلى 65% بين عامي 1870 و1900 بينما تراجعت الزراعة من 57% إلى 35%.

كذلك فإن تغير الحصص في الإنتاج السلعي يقيس الظاهرة نفسها، إذا إرتفعت حصة الصناعة من 33%، إلى 53%، في حين إنخفضت حصة الزراعة بنسب معاكسة أي من 53% إلى 33%، وينطبق الشيء نفسه على مؤشر عدد العمال، حيث تراجع عدد العمال في الزراعة من 54% إلى 31.4% من إجمال القوة العاملة- أي أكثر من النصف إلى أقل من الثلث، بينما إزداد عدد العاملين في الصناعة من 19.1% إلى 22.2%[2].

لكن نسبة العمال الأمريكيين في القطاع الصناعي إرتفعت إلى ذروتها في عام 1920 حيث بلغت 27%، ثم إنخفضت بعد ذلك. فالفترة منذ نهاية الحرب العالمية الثانية حملت معها تحول واضح تمثل في إنخفاض حصة الصناعة من العمالة وإرتفاع الخدمات[3]، وهو ما يوضحه الجدول رقم (3).

---

(1) Ratner, Soltow, and Richard, "The Evoluation of American Economy", p.193.

(2) Bruchey, Stuart, "The Wealth of the Nation: An Economic History of the United States", New Delhi, Asian Books, 1988, p.100.

(3) Roberts, Benjamin C., "Towards Industrial Democracy: Europe, Japan, and the United States", London Groom Helm, 1979, pp.240-242.

الجدول رقم (3): نماذج العمالة الصناعية 1946-1975

القطاع الإقتصادي	النسبة إلى مجموع العاملين بأجور ورواتب		
	1946	1960	1975
الصناعة	35	31	24
التعدين	2	1	1
البناء والتشييد	4	5	4
النقل	10	7	6
البيع والتجارة القطاعية	20	21	22
التمويل والتأمين	4	5	5
الخدمات	11	14	18
الحكومة الفيدرالية	5	4	4
الحكومة المحلية	8	11	16

المصدر: Economic Report of the President, 1977, p.224.

وكان من بين أبرز آثار التصنيع الأمريكي: التمدين، والحركة العمالية، فبالنسبة للتمدين كان حوالي 6% من الأمريكيين في عام 1800 يعيشون في المناطق المدنية وإرتفعت النسبة إلى 20% في عام 1860، وإلى 51% في عام 1920، ثم إلى 76% في عام 1995، كما إرتفع عدد المدن ذات المئة ألف من السكان فأكثر من تسع مدن في عام 1860 إلى 68 مدينة في عام 1920. أما الحركة العمالية فقد بدأت أيضاً في النصف الثاني من القرن التاسع عشر، حيث تكونت العديد من الاتحادات العمالية على مستوى الولايات بين عامي 1860 و1880، وتشكلت حوالي عشرون اتحاداً مهنياً على المستوى القومي خلال الفترة نفسها[1].

---

[1] Ratner, Soltow, and Richard, "The Evoluation of the American Exonomy", pp311-312, p.375.

المطلب الثاني: التطور الديمقراطي:

تتمحور النظرية الديمقراطية الامريكية حول النظام الرئاسي والحكومة التمثيلية، حيث يحكم أفراد الشعب في سياق تمتعهم بحق التعبير عن آرائهم في القضايا العامة، وبحق تنظيم أنفسهم، وحق التصويت لصالح أو ضد المرشحين الذين يرغبون بحكمهم. كما تتداخل الديمقراطية الأمريكية مع مفهوم المساواة، فالمساواة القضائية (أو المساواة أمام القانون) هي واجب دستوري تفترض على الأقل تطبيق قاعدة "لكل شخص صوت واحد"(One Man, One Vote) وتشترط العدالة والإنصاف في المحاكم، وتمنع الحكومة من فرض قيود على الحراك الإجتماعي أو الفرص الإقتصادية بسبب العرق، أو اللون، أو الجنس، أو الدين[1].

ويمكن القول بأن الممارسة الديمقراطية في الولايات المتحدة قد تطورت بصورة تدريجية في سياق التاريخ الأمريكي. ففي المراحل المبكرة من الإستعمار، لم تكن الحكومة ديمقراطية، بل كان القادة البيوريتانيون[*] في نيو إنجلند (New England) يميلون إلى التقاليد التسلطية التي تنبذ الديمقراطية كنمط مرغوب في الحكم. لكن مع تقدم فترة الحكم الإستعماري حدثت بعض التطورات الديمقراطية، ولان التراث البريطاني الإستعماري كان له تأثير كبير في البداية في نقله نموذجه السياسي إلى المستعمرات، فقد برزت فروع من المشرعين المنتخبين محلياً الذين نهضوا إلى مواقع سلطوية والذين تمكنوا من تمثيل طيف واسع من سياسات الحكومة الإستعمارية. ومع

---

[1] Carr, Robert K.; Bernstein, Marver H.; Murphy, Walter F.' and Danielson, Michael N., "Essentials of American Democracy", Winston U.S, The Dryden Press, 1974, p.23.

[*] البيوريتاني: هو عضو في جماعة بروتستانية كانت في إنجلتره ونيو انجلند في القرنين السادس عشر والسابع عشر، وطالبت بتبسيط طقوس العبادة والتمسك بأهداب الدين والأخلاق الفاضلة.

نهاية الحقبة الإستعمارية الطويلة عن طريق إعلان الإستقلال عام 1776 كان المستعمرون قد وضعوا حجر الأساس في صنع أولى الخطوات على الطريق نحو الديمقراطية.

وساعدت الثورة الأمريكية ضد الإستعمار على تطوير القضية الديمقراطية من خلال إلغاء الحكم الملكي والإرسقتراطي الوراثي من المسرح الأمريكي وتشجيع حكومة قائمة على قبول المحكومين، وكانت صرخة الثورة بأن "لا ضرائب بدون تمثيل" (No Taxation without Representation) قد غذت المفهوم الديمقراطي للحكم الذي يرتكز على الموافقة والقبول[1].

وبعد إعلان الإستقلال عام 1776 وتبني الدستور الفيدرالي عام 1789 بدأ الشعب الأمريكي ينسب نفسه إلى واحد من الحزبين السياسيين، حيث ظهر أولاً الحزب الفيدرالي برئاسة الكسندرهاميلتون (Alexander Hamilton)، وأيد تعزيز مركزية الحكومة الفيدرالية وتقوية نظام طبقي إجتماعي متمايز، وقابله حزب "جمهوريي جيفرسون" الذي ناصر توسيع حقوق الولايات وتدعيم نظام طبقي مرن، لكن الحزب الفيدرالي فقد شعبيته في أوائل القرن التاسع عشر واختفى فعلياً عام 1814، بينما الجمهوريون أعادوا تسمية أنفسهم "بالجمهوريين الديمقراطيين"، ثم استقروا على إسم "الديمقراطيين" عندما انفصل الجناح المحافظ لديهم ليشكلوا حزب الويغ (Whig Pary) الذي وقف في معارضة الديمقراطيين بين ثلاثينات وخمسينات القرن التاسع عشر، لكنه تراجع بعد ذلك ليحل محله الحزب الجمهوري، ومنذ ستينات القرن التاسع عشر سيطر

---

[1]. Fellman, David, "Democracy" in "Dictionary of American History", NY, Charles Scribner's Sons, 1976, Volume 2, pp.324-326.

الجمهوريون والديمقراطيون على الحياة السياسية الأمريكية، مع غلبة أحدهما على الآخر خلال سنوات مختلفة[1].

وعند مقارنة القواعد الإنتخابية للحزبين يتضح بأن الديمقراطيين يحظون بدعم النساء أكثر من الرجال والسود أكثر من البيض، ومن ذوي الدخل المتدني والتعليم الأقل أكثر من ذوي المكانة الأعلى، ومن الكاثوليك واليهود والأقليات أكثر من البروتستانت، ويحتكرون أصوات الأمريكيين-الأفارقة[2]. وقد لعبت الطبقة العمالية دوراً في ترجيح كفة احد الحزبين على الآخر، فالجمهريون استطاعوا استمالة العمال والصناعيين في الشمال ليسيطروا على الحكم في أواسط القرن التاسع عشر. وربما لهذا السبب كان للحزب الجمهوري دور أكبر من نظيره الديمقراطي في تحفيز التطور الصناعي والإقتصادي، لا سيما في أواخر القرن التاسع عشر[3]. لكن في ثلاثينات القرن العشرين تمكن الديمقراطيون من خلال البرنامج الجديد* (New Deal) من كسب تأييد العمالة المنظمة في الجنوب وعمال مدنيين آخرين، وسيطروا على الرئاسة حتى عام 1952.

وتتميز الحياة السياسية في أمريكا بقوة تأثير جماعات الضغط، هذه الجماعات رغم تعقيدها وتعدد وجوهها يمكن التمييز بينها على اساس مجال تركيزها، فهناك جماعات العمالة المنظمة وجماعات مصالح الأعمال والزراعة التي تعتبر الأقدم حيث أنها تطورت مع تطور

---

[1] Baradat, "Understanding American Democracy", p.123.

[2] الموند، جابرييل، وباول، بنجهام، "السياسات المقارنة في وقتنا الحاضر"، ترجمة هشام عبدالله، عمان، الدار الأهلية للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، 1998، ص ص985-986.

* البرنامج الجديد: برنامج تشريعي وإداري وضعه الرئيس الديمقراطي روزفلت هدف فيه إلى الإنعاش الإقتصادي والأمن الإجتماعي والرعاية العامة وتخفيض البطالة.

[3] Bensel, Richard Franklin, "The Political Economy of American Industrialization 1877-1900, http://www.americanpoliticaldevelopment.org/townsquare/print-res/boo-chaptersbensel-preface.pdf. 13/4/2005.

التصنيع الأمريكي. وقد يكون من أبرز وأقوى الإتحادات العمالية إتحاد العمال الأمريكي- كونجرس المنظمات الصناعية (AFL-CLO) إلى جانب الإتحادات التجارية مثل مجلس التجارة (Chamber of Commerce).

وقد يكون من الأهمية بمكان القول بأنه ليس هناك أي حزب سياسي يرتكز على مجرد دعم الطبقة العاملة، فأعضاء الإتحادات العمالية الأمريكية قد يتجهون للتصويت لصالح اللائحة الديمقراطية لكنهم لا يعتبرون أنفسهم ملزمين على ذلك. وفي الواقع ليس هناك طبقة عاملة في الولايات المتحدة بالمعنى الأوروبي للمصطلح[1].

ورغم ذلك فقد كان للحركة العمالية الأمريكية دور في مقاومة أشكال الحكم الديكتاتوري ودعم حقوق الأقلية، لأنها فهمت أنها جزء من هذه الأقلية في المجتمع الأمريكي، حيث أصدرت المنظمات العمالية خلال أواخر القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين ما لا يقل عن 243 بياناً رسمياً لدعم الحريات المدنية[2].

أما بالنسبة للحق في التصويت وفي الحصول على منصب سياسي فقد توسع تدريجياً منذ النصف الثاني من القرن التاسع عشر، حيث أمتد حق التصويت إلى الملونين الأحرار بواسطة مرسوم ولاياتي في ست ولايات عام 1860، وحظر التعديل الخامس عشر للدستور عام 1870 إنكار حق التصويت بسبب العرق أو اللون، وفي عام 1920 كان هناك خمس عشرة ولاية منحت النساء الحق في الإنتخاب، وضمن التعديل التاسع عشر للدستور في العام نفسه هذا الحق للنساء بحيث أصبح ذا صفة قومية، وأخيراً انخفض سن التصويت في عام 1970 إلى الثامنة عشرة مع

---

(1) Roberts, Benjamin, C., "Towards Industrial Democracy...", p.242.
(2) Woll, Mathew, "Labor's Part of American Democracy", Vital Speeches of the Day, 6:118-120, 1/12/1939.

إقرار التعديل السادس والعشرين للدستور، وبذلك يكون قد تحقق إنتخاب ديمقراطي كامل تقريباً[1].

إضافة للأحزاب وجماعات المصالح والحق في الإنتخاب، هناك أيضاً هيئة تشريعية (الكونجرس) منتخبة إنتخاباً مباشراً من الشعب[*]، وتتكون من مجلسي النواب والشيوخ، هذه الهيئة أو الكونجرس يمتلك صلاحيات واسعة وفعالة في ميدان التشريع، فالقوانين التي مثل مرسوم الأمن الإجتماعي، ومرسوم الأجور والساعات ومرسوم التعليم الإبتدائي والثانوي، وكذلك الحقوق المدنية والإسكان كلها صدرت عن الكونجرس خلال القرن الماضي.

كذلك هناك حريات وحقوق مدنية كفلها الدستور الأمريكي للمواطنين من خلال التعديلات العشر الأولى للدستور أو ما سمي بلائحة الحقوق (Bill of Rights) التي ضمنت حرية التعبير، والطباعة، والتدين، والتعليم وغير ذلك.

المطلب الثالث: أثر التصنيع على الديمقراطية في الولايات المتحدة

عند الإرتكاز على مؤشرات الحكم الديمقراطي التي دارت حول الحق في الإنتخاب والتعدد الحزبي، الذي يسمح بتداول السلطة، وتنوع الإتحادات والمنظمات التي تعمل كجماعات ضغط، إلى جانب اعتبار أن مؤشرات التصنيع الرئيسية تعتمد على نمو مساهمة قطاع الصناعة في الناتج الإجمالي، والتمدين، وعدد العمال أو نسبتهم في القطاع الصناعي، يمكن استكشاف أن الديمقراطية في الولايات المتحدة قد سبقت تطورها الإقتصادي والصناعي؛ فالمؤشرات الرئيسية

[1] Fellman, David, "Democracy" in "Dictionary of American History", pp.324-326.

[*] إنتقد توكفيل نظام الإنتخاب المباشر للكونجرس وامتدح الإنتخاب غير المباشر للرئاسة، بحجة أن الأخير يفرز رجالاً أكبر قدراً وأكثر كفاءة من الأول. أنظر: توكفيل، اليكسس دي، الديمقراطية في أمريكا، ترجمة أمين مرسي قنديل، الجزء الأول، بيروت، عالم الكتب، 1991، ص176.

على الديمقراطية مثل تنافس الأحزاب السياسية على السلطة، والحق في الإنتخاب بدأت منذ القرن الثامن عشر، أي مع إعلان الإستقلال في عام 1776، وتبني الدستور الفيدرالي عام 1789، مع أن مؤشر الإنتخابات كان موجوداً منذ الحقبة الإستعمارية لكن هذه الإنتخابات كانت مقصورة على البيض وتخضع لمؤهلات الملكية والدخل، كما كانت جميع الولايات المستعمرة تتفق على منع الهنود من المشاركة في الحياة السياسية بحرمانهم من الحق في الإنتخاب، وهو الحق الذي حرم منه الزنوج أيضاً في الولايات الجنوبية[1].

وبالمقابل انطلقت عملية التصنيع في الولايات المتحدة بعد الحرب الأهلية، أي بعد عام 1865، بدليل أن مؤشرات هذه العملية التي تمثلت في حصة القطاع الصناعي من الناتج الإجمالي، وعدد العمال في المصانع، والتمدين، بدأت تتزايد بصورة كبيرة بعد ذلك التاريخ، ولأن التطور الديمقراطي كان سابقاً على التطور الصناعي في الولايات المتحدة، فإنها تمثل حالة خارجة على الترابط بين ظاهرتي التصنيع والديمقراطية، بمعنى أن نشوء الديمقراطية الأمريكية لم يرتبط بإفرازات التطور الصناعي والإقتصادي.

ويفسر المحللون اسبقية الديمقراطية على التصنيع في الولايات المتحدة بعوامل كثيرة، ربما يكون أهمها فيما يلي:

أولاً: وعي القيادات السياسية التي اجتمعت في عام 1787 في مؤتمر تألف من 74 ممثلاً مختارين من 12 ولاية، بهدف تشكيل حكومة مركزية جديدة قادرة على توطيد الإستقرار وإخماد الفوضى التي تلت إعلان الإستقلال، وتوصل المؤتمرون إلى صيغة دستورية

---

(1) ابو المجد، أحمد كمال، "التاريخ الدستوري للولايات المتحدة الأمريكية"، عمان، دن، 1998، ص33.

فيدرالية وافقت عليها المجالس التشريعية في معظم الولايات في عام 1789 [1]. وهذا يعني أن القيادات انشغلت في البداية ببناء المؤسسات السياسية وبكيفية توزيع سلطات الحكم بين الحكومة المركزية والولايات، ولم توجه إهتماماً كبيراً لبناء الإقتصاد القومي إلا في النصف الثاني من القرن التاسع عشر.

ثانياً: غياب كنيسة قومية، وهو الأمر الذي شجع على نمو حرية الفكر، وبالتالي الحرية السياسية، لا سيما أن مثل هذه الكنيسة كان لها في التاريخ القديم جيش وتحالف مع المؤسسات التسلطية، ثم إن الكنائس التي تأسست في ظل الكفالة الدستورية لحرية الدين ساعدت على تشجيع التعددية في المجتمع الأمريكي لا سيما أنها لم تقم بمواجهة سلطة الحكومة.

ثالثاً: غياب نظام الملكية الإقطاعية والحكم الملكي المدعوم بإستقراطية إقطاعية وراثية، بالإضافة إلى غزارة الموارد الطبيعية، وهي أمور شجعت على تشتيت السلطة الإقتصادية ونمو نظام دخلي يمكن أن يفيد كقاعدة لنمو طبقة وسطى واسعة[2].

هذه العوامل جعلت الديمقراطية في الولايات المتحدة تسبق تطورها الصناعي، ولكن رغم ذلك يمكن القول بأن التصنيع وفر الأرضية التي سهلت الحراك الإجتماعي وانتشار التنظيمات والتمدين، وهي أمور ساهمت في نمو وإزدهار الديمقراطية الأمريكية، ويظهر هذا الأمر واضحاً في انتشار حق التصويت بصورة ملحوظة خلال أواخر القرن التاسع عشر وبدايات القرن العشرين، كما يظهر في الدور الذي لعبته الطبقة العاملة أو الحركة العمالية في ترجيح كفة أحد

---

[1] Baradat, Leon P., "Understanding American Democracy", p.2.
[2] Silbey, Joel H., "United States of America", in: Lipset, "The Encyclopedia of Democracy", Vol. 4, P.1330.

الحزبين- الجمهوري أو الديمقراطي- في السيطرة على السلطة، وهو الدور الذي تعزز بتشكل الإتحادات العمالية منذ منتصف القرن التاسع عشر[1].

[1] Fellman, David, "Democracy", pp.324-326.

المبحث الثاني

جمهورية ألمانيا

تقديم:

بقيت ألمانيا لمئات السنين على شكل عدد من الولايات (أو الدويلات) المنفصلة، بعضها كان قوياً مثل بروسيا وبافاريا، لكن كان أغلبها ولايات صغيرة وغير مؤثرة، وفي عام 1871 قام "أوتوفون بيسمارك" (Bismark) رئيس وزراء بروسيا (أو مستشار بروسيا) بتوحيد أغلب هذه الولايات تحت قيادة بروسيا، وبعد بيسمارك حاولت القيادات الألمانية توسيع نفوذها في أوروبا، فساعدت هذه السياسات على تفجير الحرب العالمية الأولى في عام 1914م، وعندما انتهت الحرب في عام 1918 هزمت ألمانيا ودخلت في فترة من الأزمات الاقتصادية والسياسية.

في 1 كانون الثاني 1933 تمكن أدولف هتلر (Adolf Hitler) – قائد الحزب النازي- من إقامة نظامه الديكتاتوري والبدء بإعادة بناء القوة العسكرية لألمانيا. ثم بدأ هتلر بخوض الحرب العالمية الثانية في عام 1939، وهزمت المانيا مرة أخرى في عام 1945وقسمت إلى مناطق سميت عام 1949 بالمانيا الغربية والمانيا الشرقية، وحتى برلين- العاصمة القديمة- قسمت أيضاً بين الغرب والشرق. وأصبحت ألمانيا الغربية، أو جمهورية ألمانيا الفيدرالية، ذات نظام ديمقراطي برلماني ترتبط بروابط قوية مع أوروبا الغربية والولايات المتحدة (أي المعسكر الرأسمالي) بينما المانيا الشرقية، أو جمهورية ألمانيا الديمقراطية، أصبحت ذات نظام شيوعي ديكتاتوري مرتبط بالإتحاد السوفياتي (المعسكر الإشتراكي).

بعد الحرب العالمية الثانية، أعادت ألمانيا الشرقية والمانيا الغربية بناء صناعاتهما المحطمة وجعلتها أكثر إنتاجية، بحيث أصبحت ألمانيا الغربية واحدة من الدول الصناعية الرائدة وعملتها أحدى أكثر العملات العالمية موثوقية، وأصبحت ألمانيا الشرقية واحدة من أكثر الدول الشيوعية تقدماً إقتصادياً، رغم تأخر تنميتها الإقتصادية مقارنة مع المانيا الغربية، ومع ذلك فإن الإستياء قاد الملايين من أبناء المانيا الشرقية إلى الهجرة نحو جيرانهم الغربيين بين عامي 1946 و1961، الأمر الذي دفع ألمانيا الشرقية إلى بناء حائط برلين في عام 1961 لقطع طريق الهجرة الرئيسي.

في عام 1989 إكتسحت حركات الإصلاح دول أوروبا الشيوعية، وفي المانيا الشرقية أدت المعارضة السياسية والهجرة الجماعية نحو ألمانيا الغربية إلى تحريك سلسلة أحداث إنتهت بتوحيد المانيا الشرقية والغربية، ففي تشرين الثاني عام 1989- واستجابة للمعارضين- سمحت حكومة ألمانيا الشرقية لمواطنيها بالسفر بحرية لأول مرة، كما اندفعت الجماهير الثائرة في برلين لتهدم حائط برلين، ولأول مرة أيضاً سمحت المانيا الشرقية بتنظيم أحزاب سياسية غير شيوعية في أواخر عام 1989، وفي آذار 1990 أقامت إنتخابات برلمانية حرة فازت فيها تيارات سياسية غير شيوعية.

ومع نهاية السيطرة الشيوعية في المانيا الشرقية، بدأ الشعب الالماني في الشرق والغرب في التفكير بالوحدة، وفي شهر تموز 1990 توحدت كل من المانيا الشرقية والمانيا الغربية على الصعيد الإقتصادي في نظام واحد[1]، كما استغل المستشار الألماني "هلموت كول" (Coll) حاجة الإتحاد السوفياتي لإعادة صياغة علاقته مع العالم الغربي بعد اكتشافه لأزماته الداخلية. وفي آب

---

[1] http://www.gauravhira.freehomepage.com/germany.htm. 25/1/2005.

عام 1990 وقعت الدولتان ألمانيا الشرقية وجارتها الغربية على معاهدة للوحدة، بدأ سريانها في الثالث من تشرين الأول، وأقامت المانيا الموحدة أول انتخابات برلمانية حرة في 2 كانون الأول 1990[1].

والآن المانيا هي عضو في الإتحاد الأوروبي (EU) كما كانت المانيا الغربية من قبل عضواً في المجموعة الأوروبية (EC) أو السوق الأوروبية المشتركة، ويبلغ عدد سكان ألمانيا حوالي82.6 مليون نسمة.

كما بلغ ناتجها المحلي عام 2003 حوالي 2.4 تريليون دولار، وبلغ معدل دخل الفرد الألماني 25250 دولار في العام نفسه[2].

المطلب الأول: التطور الصناعي

يمكن القول بأن التنمية الصناعية في الولايات الالمانية خلال النصف الأول من القرن التاسع عشر قد تأخرت خلف كل من بريطانيا وفرنسا وبلجيكا، وهناك عدد من الأسباب المعقولة التي تفسر تخلف المانيا في أوائل القرن التاسع عشر، والتجزئة السياسية كانت احدى هذه الأسباب البارزة، ففي عام 1815 كانت ألمانيا تتألف من 38 ولاية ذات سيادة، الامر الذي أعاق تنمية سوق الماني موحد، وساعد على الحفاظ على عدد من المؤسسات الحكومية غير الضرورية وغير المنتجة. ومن أسباب تخلف المانيا أيضا البنية الإجتماعية التي لم تكن تتلاءم مع شروط التصنيع

---

[1] الموسوعة السياسية الكويتية، الجزء الأول، ص1554.

[2] http://www.devdata.worldbank.org/external/Cppofile.asp?. 9/2/2005.

واحتياجاته، فحتى بعد عام 1848 بقيت الروابط بين المجتمع التقليدي والارستقراطية الإقطاعية والكنائس وحتى المكاتب البيروقراطية الحكومية تقيد حركية الموارد الضرورية لتحريك النمو[1].

ولأن الصناعة وصلت إلى المانيا بصورة متأخرة، كان عليها أن تتطور بصورة سريعة وشاملة، وهذا لم يمكن تحقيقه إلا من خلال تدخل الدولة بقوة في عملية التطور بواسطة التنظيم والإدارة الأشد مما يسمح به المبدأ الرأسمالي، لذلك حدث اندماج بين النماذج الإقتصادية الحديثة والتنظيم الإقتصادي التسلطي، ولم يستطع التصنيع أن يقلب النظام الإقطاعي والأرستقراطي القديم، حيث كانت قدرته على إعادة تشكيل المجتمع محدودة أكثر منها في بريطانيا، وذلك لأن التصنيع الالماني حُمل على أيدي النبلاء الإقطاعيين (او الطبقة الإرستقراطية المالكه للأرض- اليونكر Junkers) التي كانت تمثل الطبقة المسيطرة سياسياً وإقتصادياً[2]، وبعد تشكيل الرايخ-في أواخر القرن الثامن عشر- بقي دور الدولة موجوداً من خلال مصالح الطبقة الزراعية التي دخلت في تحالف مع الطبقة الارستقراطية الجديدة من رجال الأعمال.

ويرى بعض المؤرخين أن التسارع الاقتصادي والصناعي في ألمانيا بدأ بعد تشكيل الزولفراين (Zollverein) وهو إتحاد جمركي أنشئ عام 1834 بين بعض الولايات الألمانية بزعامة بروسيا، وعندما أصبح اليونكر طبقة واعية، أرادوا تطوير الصناعة في ألمانيا بأنفسهم، فطوروا نمطاً تسلطياً في السياسة يرتكز على الرأسمالية بدون الليبرالية، أو الرأسمالية بدون التحرر الكامل من تدخل الدولة[3].

---

(1) Cameron, Rondo; Crisp, Olga; Patrick, Hugh; and Tilly, Richard, "Banking in the Early Stages of Industrialization", NY, Oxford University Press, 1967, p.151.

(2) German Industrialization. http://axe.acadiau.ca/~042641s/socialtheroygerman.htm.

(3) Kemp, Tom, "Industrialization in Nineteenth- century Europe, "England, Long man Group, 1969, p.82.

لذلك فإن اليونكر- الطبقة التقليدية الحاكمة- بقيت في السلطة، وحولت الإقتصاد الألماني نحو التصنيع بنفسها، وكان من أبرز مظاهر التصنيع في المانيا، الذي اتضح خلال القرن التاسع عشر ولا سيما في أواخره وبداية القرن العشرين ما يلي: التمدين (أو التحضر)، وتغير البنية المهنية، والنمو السكاني.

فبالنسبة للتمدين، وهو أحد نتائج التصنيع، ظهر أنه بين عامي 1871 و1939 كانت نسب الذين يعيشون في مجتمعات ريفية (بأقل من ألفي قاطن) والذين يعيشون في مجتمعات كبيرة (بأكثر من ألفي قاطن) كانت قد إنقلبت عكسياً، ففي عام 1871 كان ثلثا السكان يعيشون في المناطق الريفية، لكن في عام 1939 كانت النسبة نفسها تعيش في المجتمعات الكبيرة. ثم إرتفعت نسبة السكان في المجتمعات الكبيرة لتصل إلى 87% في عام 1995.

كذلك تضمن التصنيع تغيرات عميقة في البنية المهنية، لا سيما الإنتقال من المهن الزراعية إلى الصناعية، ففي عام 1800 كان 65% من سكان ألمانيا يعملون في الزراعة[1]، وفي عام 1871 كان حوالي نصف سكان الإمبراطورية الألمانية يعملون في الزراعة، ثم تقلصت النسبة إلى الثلث بعد الحرب العالمية الأولى[2].

أما النمو السكاني في المانيا فقد تسارعت معدلاته خلال الثورة الصناعية، فمن عام 1817 وحتى عام 1910 تنامى عدد السكان بمعدل 1.02% لكل سنة، مع نمو كان أكثر سرعة

---

[1] Brady, Thomas A., "Early Modern Germany in the Encyclopedia of German History", Central European History, 30: 567-588, 1997.

[2] Dahrendorf, Ralf, "Society and Democracy in Germany", Westport U.S., Greenwood Press, 1979, p.46.

في فترة التوسع الصناعي الأكثر سرعة في العقدين الأخيرين، بحيث بلغ 1.41% في عام 1910[1].

الإقتصاد الألماني بعد الوحدة:

إن تشكيل ألمانيا الموحدة في 3 تشرين الأول 1990 وضع نهاية لعملية التكامل بين الدولتين الشرقية والغربية، التي بدأت مع سقوط حائط برلين في تشرين الثاني 1989، ولم تكن الوحدة اندماجاً بين اقتصاديات قوية متكافئة أو بين أنظمة سياسية متطابقة، فألمانيا الشرقية كانت تخضع لإشراف قوي من الإتحاد السوفياتي وتتبنى إشتراكية التخطيط المركزي، بينما ألمانيا الغربية اختارت نظام إقتصاد السوق الإجتماعي(Social Market Economy) بفعل نفوذ القوى الغربية، وفي وقت الوحدة كان على المانيا الشرقية أن تغير نظامها السياسي والإقتصادي لتتكيف مع جارتها الغربية.

وكانت المانيا الغربية– ولا زالت بعد الوحدة– متفوقة على ألمانيا الشرقية في الكثير من المجالات، ففي موضوع السكان مثلاً مثلت ألمانيا الغربية النصف الأكثر سكاناً بنسبة تصل إلى 83% من سكان ألمانيا الموحدة (تقديرات عام 1999) بينما شكل الجانب الشرقي 17% فقط[2].

كما غلبت ألمانيا الغربية جارتها في مجال الصناعة أيضاً، إذ بلغت الإنتاجية في صناعة ألمانيا الشرقية حوالي 36% من قيمة الإنتاجية في ألمانيا الغربية في وقت الوحدة، كذلك القيمة المضافة للصناعة في ألمانيا الشرقية وصلت إلى 3.8% من قيمة ألمانيا الغربية.

---

(1) Fisher, Douglas, "The Industrial Revolution", NY, Martin Press, 1992, p.162.

(2) Charlotta, Hyleen; and Jarvback, Anna, "Did Unification Affect the German Economy", Master thesis in economics, Spring 2002, p8. http://www.nek.Lu.se/makrouppsats/lms20023.pdf. 8/3/2005.

الجدول رقم (4): مؤشرات إقتصادية على إنطلاق إقتصاد المانيا الشرقية بعد الوحدة

السنة	الإنتاجية في الصناعة (نسبة الشرق إلى الغرب)	القيمة المضافة للصناعة (نسبة الشرق إلى الغرب)	معدلات البطالة	
			الشرق	الغرب
1991	%36	%3.8	%10.3	%6.3
1992	%51	%3.8	%14.8	%6.6
1993	%65	%4.3	%15.8	%8.2
1994	%70	%4.7	%16	%9.2
1995	%71	%5.2	%14.9	%9.3
1996	%70	%5.5	%16.7	%10.1
1997	%70	%5.8	%19.5	%11
1998	%72	%6.1	%19.5	%10.5

المصدر: Hyleen and Anna, "Did Unification Affect the German Economy", Master thesis in Economics, Spring 2002, p.9. http://www.nek.lu.se/makrouppsats/1ms2002 3.pdf. 8/3/2005.

هذه الأرقام توضح بشكل مقارن الأوضاع الإقتصادية في الجانبين الشرقي والغربي من ألمانيا الموحدة. أما بالنسبة لأثر الوحدة على الإقتصاد الألماني ككل، فقد لوحظ حدوث تباطؤ في نمو الناتج المحلي الإجمالي (GDP) في ألمانيا بعد الوحدة، حيث نما الإقتصاد الألماني بمعدل 1.8% سنوياً خلال الفترة 1994~2000 مقارنة مع 2.7% لمنطقة اليورو بإستثناء المانيا، لكن الوحدة ليست مسؤولة عن هذا التباطؤ، حيث أظهرت احدى الدراسات بأن الوحدة لم تؤثر بصورة كبيرة على النمو البطيء في الإقتصاد الألماني، بل إن النمو المتدني في ناتج الفرد في الساعة

يمكن إرجاعه إلى التغيرات في عوامل إقتصادية أخرى مثل: نسبة الإدخار المتناقصة والنمو التكنولوجي وإرتفاع القوة الشرائية[1].

المطلب الثاني: التطور الديمقراطي

حالت عوامل عديدة دون تمكن ألمانيا من بلورة تقاليد ديمقراطية راسخة، فمنذ قيام الوحدة الألمانية لأول مرة عام 1871 وحتى نهاية الحرب العالمية الثانية، إنشغلت المانيا بقضايا الصراع والتوازنات الأوروبية والأطماع الإستعمارية وحدود الأمة الالمانية أكثر مما شغلتها قضايا الحريات وشكل نظامها السياسي.

ومع ذلك، ورغم تأخر التصنيع وعدم إمتلاكه القوة الكافية لتطوير المجتمع والنظام السياسي، يمكن إبراز بعض ملامح التطور الليبرالي في تاريخ ألمانيا.

فقد أدى التصنيع والتمدين خلال القرن التاسع عشر- اللذان اقترنا مع توسع التعليم- إلى نمو طبقة وسطى ليبرالية طالب اعضاؤها بوحدة المانيا على قاعدة دستورية، وهي المطالبة التي وجدت لها تأييداً لدى "بيسمارك"، الذي عندما عيّنه الملك "ويلهلم الأول (Wilhelm I) وزيراً للخارجية في عام 1861، قام باستخدام سلطاته في توحيد المانيا، حيث اعلن الوحدة رسمياً في عام 1871 وتم تتويج الملك "ويلهلم الأول" كقيصر لالمانيا.

---

(1) Charlotta, Hyleen; and Jarvback, Anna, "Did Unification Affect the German Economy", Master thesis in economics, Spring 2002. p.21. http://www.nek.Lu.se/makrouppsats/lms20023.pdf. 8/3/2005.

(*) الرايخ (The Reich): 1) الإمبراطورية الرومانية المقدسة حتى إنحلالها عام 1806 (الرايخ الأول). 2)الإمبراطورية الألمانية 1871-1919 (الرايخ الثاني) 3)الجمهورية الألمانية الفيدرالية- الفايمرية 1919-1933. 4)الدولة النازية 1933-1945 (الرايخ الثالث).

واعتنقت امبراطورية الرايخ الثاني(*) هذه عدداً من المبادئ الديمقراطية، حيث أسس الدستور برلماناً قومياً سمي "رايخستاغ" (Riechstag) ودعا إلى إنتخاب شامل للذكور مع بقاء السلطة الفعلية بيد النخبة الارستقراطية في بروسيا، كما سمح الدستور بظهور نظام من تعدد الأحزاب، حيث تشكل الحزب الديمقراطي الاجتماعي (SPD) الذي جذب دعمه من الطبقة العاملة، وتشكل حزب المركز لحماية مصالح الأقلية الكاثوليكية. كما ظهر التحالف الليبرالي القومي. وفي ظل التصنيع السريع والتمدين، حقق الحزب الديمقراطي الاجتماعي والحزب التقدمي الليبرالي أغلبية مطلقة في الرايخستاغ خلال عقد بعد الوحدة، وبقيت المعارضة ضعيفة بسبب السلطة المؤسسية الممنوحة للحكومة[1].

وفي عهد الجمهورية الفايمرية 1919-1933 (Eeimar Republic) التي اسستها جمعية دستورية منتخبة من الشعب، قام نظام ديمقراطي منح فيه المواطنون حق الإنتخاب وضمانات دستورية بحقوقهم الأساسية، فإرتفعت نسبة السكان الذين يذهبون للإقتراع في المانيا (كما في أغلب الدول الأوروبية أنذاك) إلى ما بين 50% و60%، بسبب السماح بمشاركة المرأة وتخفيض سن الإنتخاب، كما أنيطت السلطات السياسية ببرلمان ورئيس ينتخبون مباشرة من الشعب، ونظمت الأحزاب السياسية التي مثلت مصالح عديدة. وبذلك وضع الألمان أرجلهم على أول الطريق نحو الديمقراطية.

لكن في عام 1933 عكس نجاح الحزب القومي الإشتراكي (النازي) في الإنتخابات نكسة حقيقية لمسيرة الألمان نحو الديمقراطية، حيث قام هتلر – زعيم الحزب- بقمع أحزاب المعارضة،

---

[1] Donald, Hancock M., "Germany", in: Lipset, "The Encyclopeida of Democracy", Vol.2, pp.522-524.

وساعدت سيطرة حزبه على البرلمان على إقرار تشريعات غير دستورية منحته سلطات ديكتاتورية واسعة، فحلت النازية، أو دولة الزعيم الأوحد، محل الديمقراطية في المانيا[1].

وقادت طموحات هتلر السياسية والتوسعية المانيا إلى خوض الحرب العالمية الثانية في عام 1939، التي إنتهت عام 1945 بهزيمة ساحقة ثانية لألمانيا (كانت الأولى في نهاية الحرب العالمية الأولى)، وعلاوة على الهزيمة، قسمت ألمانيا إلى جمهوريتين: ألمانيا الديمقراطية- الشرقية وألمانيا الفيدرالية- الغربية.

وبقيت المانيا الشرقية ذات نظام برلماني، تقوم فيه الإنتخابات وتنظم الأحزاب السياسية ويشكل البرلمان، لكن تحت سلطة وهيمنة حزب واحد هو الحزب الإشتراكي الموحد. وبعد الوحدة إستعارت النظام السياسي لألمانيا الفيدرالية، الذي بقي على حاله دون أي تعديل إلا في النواحي الإجرائية المتعلقة بتحديد عدد الولايات والدوائر الإنتخابية، إضافة إلى التغيرات الطفيفة التي طرأت على شكل الخريطة الحزبية نتيجة حركات الإندماج والإئتلاف بين التيارات السياسية في الدولتين.

المطلب الثالث: أثر التصنيع على الديمقراطية في ألمانيا

يتفق الكثير من علماء الإقتصاد والسياسة على أن طريق الأخذ بقرار تنمية المجتمع في المجال الديمقراطي والليبرالي، ربما يوجد في مرحلة التصنيع، لأن المجتمع في هذه المرحلة يستطيع أن يقرر أي طريق سياسي أو إجتماعي سوف يسلك. لذلك كان التصنيع أحد أسباب القوة الدافعة للحداثة في ألمانيا وأوروبا.

---

[1] الموند، جابرييل، "السياسات المقارنة في وقتنا الحاضر"، ص415.

ويتضح من تتبع التطور الصناعي والديمقراطي في ألمانيا أنها بدأت بالتطور الصناعي بقيادة اليونكر في أواخر القرن التاسع عشر، بحيث أدى هذا التطور إلى ظهور تغييرات في طبيعة المجتمع الألماني عن طريق نمو السكان المدنيين وانتقال العمال من المزارع في الريف إلى المصانع في المدن، وهو أمور ساهمت في نشوء طبقة وسطى ذات توجهات ليبرالية تشكلت من المهنيين والتجار ومدراء المصانع وموظفي الدولة، وطالبت هذه الطبقة الجديدة بوحدة ألمانيا على قاعدة دستورية، فقادت ثورة في عام 1848 طالبت فيها بتشكيل جمعية تشريعية قومية في فرانكفورت، لكن ملك بروسيا قام بقمع هذه الثورة ومع ذلك فإن هذه الدعوة الليبرالية لتوحيد ألمانيا وجدت لها تأييداً لدى القوى المحافظة التي نادت بالوحدة مع حماية سلطة النخبة الأرستقراطية الملكية، وكان من بين عناصر هذه القوى "بيسمارك"، الذي استخدم سلطاته كوزيرللخارجية ليحقق دعوة المحافظين إلى وحدة ألمانيا على قاعدة الدستور الألماني، بحيث أقام إمبراطورية الرايخ الثاني التي نص دستورها على تأسيس مجلس الرايخستاغ ودعا إلى انتخابات شاملة لجميع الذكور، وفي الوقت نفسه ظهرت أحزاب مثل الحزب الديمقراطي الإجتماعي الذي إرتكز على دعم الطبقة العاملة، والذي بقي يسيطر على الرايخستاغ بعد الوحدة لفترة عقد من الزمان[1].

مثلت هذه الظواهر بدايات الديمقراطية الألمانية، لكن وصول النازيين إلى السلطة في عام 1933 عكس نكسة لهذه الديمقراطية النامية، كما مثل خروجاً على الإتصال بين التصنيع والديمقراطية، ويمكن تفسير هذا الخروج في حصول الكساد العظيم الذي بدأ عام 1929 وأدى إلى إرتفاع البطالة، إضافة إلى أن التصنيع أدى إلى تزايد التباين بين أفراد المجتمع، وهي أمور

---

[1] Donald, Hancock M., "Germany", pp.524-525.

أدت مع بعضها إلى جلب الدعم بصورة واسعة للحزب الإشتراكي القومي بقيادة "ادولف هتلر" (الحزب النازي) حيث نجح في سحب دعم الكثير من العمال للحزب الديمقراطي الإجتماعي ليكسبهم إلى جانبه، ونتيجة لذلك قفزت حصة الحزب النازي من الأصوات من 2.6% في إنتخابات عام 1928 إلى 43.9% في إنتخابات عام 1933، ليصبح "هتلر" مستشاراً لألمانيا[1]، فقام بنقل نظام الجمهورية الفايمرية (الرايخ الثاني) إلى نظام الرايخ الثالث، حيث حظر جميع الأحزاب السياسية الأخرى، وحل الإتحادات العمالية، وخلق دولة مركزية موحدة، وقام بقمع اليهود والأقليات الاخرى بإسم تفوق العرق الآري[2].

وقد حققت ألمانيا في عهد "هتلر" تقدماً صناعياً سريعاً، لكن هذا التقدم الصناعي لم يرافقه تقدم ديمقراطي، وذلك لأن التصنيع في ألمانيا النازية كانت معتمداً في أغلبه على القطاع العام أو الحكومي، ولهذا لم تكن الطبقة العاملة والجماعات الأخرى الناجمة عن التصنيع قادرة على مواجهة السلطة والحد من طغيانها.

من خلال الربط السابق بين التصنيع والديمقراطية في المانيا، يمكن ملاحظة أن عملية التصنيع ساهمت في نشوء الديمقراطية في عهد الجمهورية الفايمرية عن طريق التغييرات الإجتماعية التي جلبتها والتي برزت في التمدين ونمو طبقة وسطى ليبرالية، لكن عملية التصنيع ساهمت أيضاً في سقوط ديمقراطية الجمهورية الفايمرية، وذلك حين رافق هذه العملية حصول تراجع إقتصادي بسبب الكساد العظيم، مما أدى إلى تنامي البطالة وإرتفاع الدعم للحزب النازي،

---

[1] Fulbrook, Mary, "History of Germany 1918-2000", Oxford, Blackwell Publishers, Second Edition, 2002, pp.47-51.
[2] Donald, Hancock M., "Germany", p.526.

بسبب رغبة أغلبية المجتمع الألماني في التغيير والخروج من الأوضاع الإجتماعية السيئة، لكن قيادة الحزب النازي سببت نكسة للمجتمع الألماني وللديمقراطية الألمانية.

المبحث الثالث

روسيا الإتحادية

تقديم

قلما تتعرض الدول لتحولات عميقة شبيهة بتلك التحولات التي تعرض لها الإتحاد السوفياتي منذ عهد "ميخائيل جورباتشوف"، الذي فاجأ العالم بالتغيرات الراديكالية التي قادها، فهو لم يدع إلى الديمقراطية السياسية فحسب، بل قاد حركة إصلاحية أسفرت عن أول انتخابات تنافسية للمجالس السوفيتية المحلية منذ عدة عقود، وقام بإصدار قانون خاص لإنهاء سيطرة وزراء الصناعة على المؤسسات الإقتصادية، والسماح للأفراد وقطاعات الأعمال بإقامة مؤسسات خاصة تتبع اقتصاد السوق، من أجل تغطية الفجوات الناجمة عن عجز القطاع العام، كما دعا إلى دولة يسودها حكم القانون، بأن تخضع سلطة الدولة- بما فيها سلطة الحزب الشيوعي- للقانون، وشجع نمو الإتحادات السياسية والإجتماعية.

هذه الطموحات شكلت جزءاً من برنامج غورباتشوف في إعادة البناء- البرسترويكا، الذي أدى إلى تفجير تغيرات عميقة في الإتحاد السوفياتي نفسه، أسفرت عن تفكك النظام الشيوعي في أوروبا الشرقية بصورة أثارت دهشة المراقبين السوفييت والغربيين على حد سواء.

وربما يتطلب فهم هذه التطورات في الإتحاد السوفياتي السابق منذ عام 1985 فما بعد، الرجوع إلى حقيقتين: الأولى، أن الإمبراطورية الروسية القيصرية قبل ثورة عام 1917 البلشفية، كانت واحدة من أكثر دول القارة الأوروبية تخلفاً في جميع الميادين السياسية والإجتماعية والإقتصادية، حيث كانت الزراعة هي الغالبة على الإقتصاد، واستمرت التقاليد الإقطاعية فيه حتى

عام 1816 في الوقت الذي انهارت فيه هذه التقاليد في أوروبا الغربية قبل ذلك بعشرات السنين، كما كان القياصرة يتمتعون بسلطات مطلقة معتبرين أنفسهم ظل الله على الأرض رغم التجارب الدستورية المحدودة التي بدأت في أعقاب ثورة عام 1905.

أما الحقيقة الثانية فهي أن هذه الإمبراطورية كانت دولة مترامية الأطراف ضمت الكثير من القوميات، وعندما بدأت سياسات التحديث التي أقدم عليها بعض القياصرة أو وزرائهم، جعلت الإمبراطورية واحدة من أسرع المجتمعات تغيراً في أوروبا في القرن التاسع عشر، وأدت إلى اختلالات عميقة في الإمبراطورية كان الجناح البلشفي في حزب العمل الإشتراكي الديمقراطي الروسي هو أنجح القوى السياسية في الإستجابة لها.

المطلب الأول: التطور الصناعي

كان المجتمع الروسي، في القرنين الثامن عشر والتاسع عشر، يختلف كثيراً عن المجتمعات الغربية، ومشاكله كانت مميزة إلى حد كبير، فقد كانت روسيا متخلفة مقارنة بجيرانها في الغرب، وكان على الدولة أن تحرك رأس المال والمقاولة وأن توفر السوق الملائم لإحداث زيادة في درجة النمو الصناعي. من هنا كان للدولة الروسية دور كبير في إنجاز التقدم الصناعي، لا سيما أن الهزيمة التي تعرض لها الجيش الروسي في حرب "كرايما" (Crimea) في عام 1854 شكلت صدمة كبيرة للقيصر والمجتمع كشفت عن أن الإمبراطورية فشلت في مواكبة العالم المتغير، فكان عليها أن تقوم بتحديث نفسها، فأصبح التصنيع عنصراً رئيسياً من عناصر سياستها الداخلية[1].

---

[1] Nove, Alec, "An Economic History of the U.S.S.R," London, Penguin Press, 1972, p.12.

لكن ذلك لا يمنع من الإعتقاد بأن النصف الأول من القرن التاسع عشر، حققت فيه روسيا بعض الخطوات الصناعية، ففي عام 1842 عندما توقف الحظر البريطاني على تصدير آلات الغزل الحديثة، بدأت روسيا الاوروبية بصناعة مثل هذه الآلات، وفي عام 1850 أصبحت روسيا خامس أكبر منتج في العالم للبضائع القطنية(1).

وكانت نقطة التحول في الإقتصاد قد بدأت عام 1861 مع إلغاء عبودية الأرض والبدء ببناء السكك الحديدية بعد هزيمة الكرايما، إذ حملت معها الثلاث وخمسين سنة التي فصلت بين إلغاء العبودية وإندلاع الحرب العالمية الأولى نمواً إقتصادياً سريعاً وتغيراً إجتماعياً واسعاً، لا سيما في تسعينات القرن التاسع عشر.

هذا التوسع الإقتصادي، الذي وصف أحياناً "بالقفزة العظيمة" (Great Spurt)، كان نتيجة لمبادرات القطاع الخاص (الرأسماليين الممولين ومالكي المصانع)، ومدعوماً بسياسة حكومية مدروسة، حيث كانت الحكومة القيصرية ترمي من التصنيع إلى تحسين القوة العسكرية لروسيا الإمبريالية.

وقد كان أحد أبرز الأشخاص المساهمين في هذا التطور الإقتصادي "سيرجي وايت" (Sergi Witte) الذي كان وزيراً للمالية في الفترة 1893-1903، ووضع هدفه الرئيسي في تحديث الإقتصاد الروسي ليتشابه مع الدول الغربية المتقدمة، فدعا عدداً كبيرا من الخبراء والعمال الأجانب إلى روسيا لتقديم الإستشارة في التخطيط الصناعي، واعتقد بأن التحديث لا يمكن تحقيقه إلا من خلال رأسمالية الدولة؛ أي من خلال الإستخدام الفعال لسلطة الدولة في إدارة وتوجيه

(1) Anderson, Barbara A., "Internal Migration during Modernization in Late Nineteenth-Century Russia", NJ, Princeton University Press, 1980, p.44.

الإقتصاد، فوضع تعريفات جمركية لحماية الصناعات الروسية الناشئة، وشجع تدفق رأس المال الأجنبي، وفرض قيوداً على إستيراد البضائع الأجنبية[1]، فتميز "وايت" عن سابقيه من وزراء المالية في قدرته على خلق مناخ ملائم للتنمية الصناعية وعلى توجيه السياسات والموارد الحكومية نحو هذا الغرض.

ويمكن النظر إلى إنجازات "وايت" من خلال معدلات النمو الروسي خلال هذه الفترة، حيث وصل معدل النمو الإقتصادي في تسعينات القرن التاسع عشر إلى 7% و8%، وخلال الفترة 1885-1914 بلغ معدل النمو في الناتج الصناعي 5.72% سنوياً، متجاوزاً معدلات الولايات المتحدة وألمانيا وبريطانيا التي كانت 5.26%، 4.49%، 2.11% على التوالي. وبالنسبة لإجمالي الفترة 1860-1913 بلغت الزيادة في الناتج الصناعي حوالي 5% لكل سنة[2]، لكنها بلغت 15.9% في الفترة المحددة 1893-1897.

هذه التغيرات في أرقام الإنتاج تطابقت مع التغيرات الإجتماعية والسياسية، فمعدل النمو السكاني تضاعف مرتين منذ النصف الأول من القرن التاسع عشر، وارتفعت نسبة الهجرة لتزيد من ظاهرة التمدين (أو التحضر)، بحيث تزايدت نسبة سكان المدن من 12.2% عام 1885 إلى

[1] Lynch, Michael, "Reaction and Revolutions: Russia 1881-1924", London, Hodder & Stoughton, 1992, pp.19-21.

[2] Rogger, Hans, "Russia in the Age of Modernization and Revolution 1881-1917", London, Long man Group, 1990, p.106.

15.3% عام 1913[1]، كما إرتفعت معدلات التعليم بحيث أصبح ثلثا سكان روسيا في سن عشرة سنوات فأكثر متعلمين في عام 1897[2].

بعض ملامح الإقتصاد السوفياتي 1927-1989:

لم يعد هناك من شك في أن التصنيع الروسي قد بدأ بصورة جدية في أواخر القرن التاسع عشر وبدايات القرن العشرين، واستمر النمو الصناعي أيضاً بعد قيام الثورة البلشفية عام 1917 ونشوء الإتحاد السوفياتي، فقد نما حجم الناتج الصناعي الإجمالي من حوالي 2400 مليون روبل في عام 1927 ليصل إلى 4550مليون روبل في عام 1932، وإرتفع حجم القوة العاملة الإجمالية في الفترة نفسها من 11.3مليون عامل إلى 22.8مليون.

وتشير أيضاً أرقام التطور الصناعي في روسيا السوفياتية إلى أن النمو الصناعي كان في تصاعد مستمر لا سيما في أواخر العهد الشيوعي السوفياتي، حيث وصلت نسبة مساهمة الصناعة في الناتج الإجمالي إلى 48% في عام 1989، كما إرتفع حجم القوة العاملة في الصناعة من 29% من إجمالي القوة العاملة في عام 1977 إلى 45% في عام 1989. هذا التقدم الصناعي أدى إلى حدوث تغيرات اقتصادية واجتماعية.

وقد حدثت تغيرات إقتصادية وصناعية هامة في المجتمع السوفياتي من ثلاثينات إلى ثمانينات القرن العشرين، ساهمت في نضج هذا المجتمع سياسياً، وإلى حد ما، ساهمت في ظهور

---

(1) Falkus, M.E., "The Industrialization of Russia 1700-1914", London, Macmillan Press, 1972, p.34.

(2) Shanin, Teoder, "Russia as a Developing Society", London, Macmillan Press, 1985, p.103.

الإتجاهات الديمقراطية والليبرالية لدى غورباتشوف وقطاعات كبيرة من المجتمع. ومن بين أهم هذه التغيرات:

أولاً: إنتشار وسائل الأعلام- المرئية والمطبوعة والمسموعة- وسهولة الوصول إليها. بحيث أصبحت معظم العائلات السوفياتية تتلقى بعض الصحف، وتستمع إلى الراديو، وتشاهد التلفاز. الأمر الذي خلق جمهوراً يركز على المعلومات عن الغرب وحياتهم بصورة خاصة.

ثانياً: تطور التركيبة المهنية من خلال نمو العاملين في أعمال مهنية أو متخصصة، بالإعتماد على شبكة من المدارس ومعاهد التعليم العالي، بحيث أصبح لدى المجتمع السوفياتي طبقة من المهنيين المؤهلين، كانت تعتبر الأكبر عدداً في العالم في أواخر ثمانينات القرن العشرين.

ثالثاً: تمدن المجتمع السوفياتي، ففي عام 1961 كان نصف المجتمع مدنياً، ونصفه ريفياً، وفي نهاية الثمانينات من القرن الماضي كان ثلثاً المجتمع يعيشون في المدن، هذا التمدن سهل تشكيل روابط إجتماعية متداخلة وغير رسمية ساعدت على التفكير والتمعن بتوجهات وسياسات الطبقة الحاكمة.

رابعاً: إرتفاع المستويات التعليمية للسكان؛ فخلال عقود الستينات والسبعينات والثمانينات من القرن العشرين، إرتفعت نسبة الأفراد في سن الخامسة عشرة فأكثر ممن أكملوا الدراسة الثانوية على الأقل إلى أكثر من 60%، وفي عام 1989 كان 10% من الأفراد في السن

نفسه يحملون مؤهلاً علمياً عالياً، وهي نسبة قاربت مثيلتها في الولايات المتحدة، وقد أثبتت الدراسات بأن وجهات النظر الناقدة تزداد بين الجماعات الأعلى تعليماً[1].

الإقتصاد والسياسة في روسيا في أواخر القرن العشرين:

لقد عكس فشل الإنقلاب الذي قادته المعارضة المتشددة لبرنامج غورباتشوف من أجل الإستيلاء على السلطة في 19 آب 1991 أمرين هامين: الأول أنه عبر عن نهاية البرسترويكا، والثاني أنه عكس التأييد الجماهيري الواسع للمبادئ الديمقراطية وعدم إمكانية العودة عن التوجهات التي أطلقها غورباتشوف.

وكان "بوريس يلتسين" الذي انتخب بالإقتراع المباشر رئيساً لجمهورية روسيا الإتحادية في 24 حزيران 1991 أول من بادر بحظر نشاط الحزب الشيوعي وإغلاق مكاتبه، كما قام بإنهاء سطوة وقمع جهاز المخابرات (KGB)، وفي 12 كانون الأول 1993 أجري إستفتاء عام أقر فيه الناخبون دستوراً جديدا- أقرب ما يكون إلى دستور فرنسا- ونص على الفصل بين السلطات التشريعية والتنفيذية والقضائية، رغم بقاء السلطات التنفيذية لرئيس الجمهورية واسعه إلى حد كبير، وكان المجلس الإتحادي الروسي الذي انتخب أيضاً في 12 كانون الأول 1993 عبارة عن مجلس تشريعي منضبط ومسوؤل عن مناقشة السياسات والإشراف على الحكومة، بخلاف مجلس السوفيات الأعلى السابق على العهد الديمقراطي. وفي المجلس الأدنى- مجلس دوما الدولة، شكلت إحدى عشرة مجموعة حزبية هيكلاً سياسياً منضبطاً على أساس حزبي، وأصبح لدى روسيا صحافه متنوعة ووسائل أعلام مستقلة بدرجة كبيرة.

---

[1] الموند، جابرييل، "السياسات المقارنة في وقتنا الحاضر"، ص ص 606-608.

أما الجانب الذي لم يتغير فهو الإدارة الحكومية التي كانت ما تزال تخضع لهيمنة المسؤولين الحكوميين والحزبيين الشيوعيين القدامى، والتي ما تزال تتصف بالهرمية والترهل. وبصرف النظر عن بعض العيوب الهامة (مثل قلة سيادة القانون وسلطات الدولة الواسعة)، فإن روسيا أصبحت مجتمعاً ديمقراطياً أو على الأقل أصبحت مجتمعاً شبه ديمقراطي.

هذا التحول الذي جرى على الصعيد السياسي، أما على الصعيد الإقتصادي، فقد ورثت حكومة "يلتسين" فوضى إقتصادية متنامية، فالإنتاج الصناعي تراجع بمعدل 10% تقريباً، وبلغت مديونية الإتحاد السوفياتي أكثر من 100 بليون دولار للدول الغربية الدائنة، وحطم التضخم مدخرات المواطنين، وتقلصت الثقة بالروبل الروسي، فبدأت الحكومة بتبني أفكار وسياسات الإصلاح الإقتصادي والخصخصة من أجل تخفيض المديونية وإحتواء التضخم وتنمية الإنتاج عن طريق التحول نحو إقتصاد السوق.

ونتيجة لإنجازات الخصخصة أصبح ما يقارب 60% من القوة العاملة يعملون لدى القطاع الخاص مع نهاية عام 1994، وفي تشرين الثاني من العام نفسه كان 35% فقط من المؤسسات المسجلة رسمياً في روسيا مملوكة للدولة ولدوائرها الحكومية.

وكانت روسيا مفرطة في التصنيع، بمعنى أن الصناعة كانت تمثل في الناتج المحلي الإجمالي حصة أكبر مما يعتبر رشيداً في إقتصاد السوق، ولذلك، فقد كان من التصحيحات الإيجابية أن ينخفض الإنتاج الصناعي بصورة أكبر مما انخفض الناتج المحلي الإجمالي حيث بلغ معدل النمو السنوي لقطاع الصناعة في روسيا خلال الفترة 1990-2003 حوالي 6.1% بحيث تراجعت نسبة مساهمة الصناعة في الناتج الإجمالي من 48% في عام 1990 إلى 34% في عام

2003، كما هو مبين في الجدول رقم (6). كذلك كان من بين التصحيحات القيام بتحرير الإقتصاد واسعار السلع، وثبت في النهاية أن روسيا استطاعت أن تقوم بالإصلاحات الإقتصادية وأن تنتقل إلى إقتصاد السوق[1].

الجدول رقم (5) نسبة الناتج الصناعي من الناتج الإجمالي ونسبة القوة العاملة في الصناعة من إجمالي القوة العاملة في روسيا خلال الفترة 1985-2001

السنة	نسبة الناتج الصناعي من الناتج الإجمالي	نسبة العمالة الصناعية من إجمالي القوة العامة
1985	%51	%45
1990	%49	%42
1995	%48	%45
2001	%37	%38

المصدر: تقارير التنمية العالمية الصادرة عن البنك الدولي لأعوام 1987،1992، 1997، 2003.

المطلب الثاني: التطور الديمقراطي

كان لدى الإتحاد السوفياتي مؤسسات سياسية توحي بديمقراطية سطحية، مثل مجلس السوفيات الأعلى (الهيئة التشريعية) وعمليات الإنتخابات، وحكومة، وجهاز قضائي، إضافة إلى وجود نوع من المساواة في توزيع الدخل بين الجماهير العامة (وليس بين العامة والنخب).

(1) أسلوند، انديرز، "كيف تحولت روسيا لإقتصاد السوق؟"، ترجمة محمد جمال إمام، القاهرة، مركز الأهرام للترجمة والنشر، 1997، ص ص 187-230.

لكن كانت هذه البنية المؤسسية يسطير عليها الحزب الشيوعي، بحيث كان الأمين العام لهذا الحزب على رأس جميع السلطات ويتمتع بصلاحيات إستبدادية، وكانت الحكومة إلى جانب جهاز المخابرات (KGB) يقومان بممارسات قمعية ضد الشعب وحركاته.

ومع حلول العقد الثامن من القرن الماضي جلب معه تغيرات عميقة في بنية المجتمع الروسي، ساعدت –ولو من طرف خفي– على ظهور الإتجاهات الليبرالية والديمقراطية لدى قطاعات من الشعب الروسي، كان على رأسهم غورباتشوف، الذي ترجم هذه الإتجاهات إلى سياسات حكومية. وهذه التغيرات سبق ذكرها في القسم السابق.

وهناك تغيرات وعوامل أخرى ساعدت على التحرك الروسي بإتجاه الديمقراطية، أهمها:

أولاً: الشخصية الكاريزمية للرئيس "بوريس يلتسين"، الذي كان أول رئيس روسي منتخب بصورة ديمقراطية ومتمتع بسلطات خاصة حتى نهاية كانون الأول 1992، وخلال هذا العام سعى "يلتسين" إلى خلق حكومة وحدة قومية بحيث يبقى في أعلى السلطة من خلال عقد تسوية (حل وسط) مع البرلمان– الذي بقي في أيدي الحزبيين الشيوعيين ومؤيدي النظام السوفياتي، وعلى أساس هذه التسوية وافق البرلمان على إجراء إستفتاء شعبي حول إعطاء الثقة بالرئيس الجديد وحول عقد إنتخابات مبكرة لأعضاء تشريعيين جدد يريدهم "يلتسين"، وكذلك حول تبني دستور جديد.

وإستطاع "يلتسين" تحقيق نجاح باهر في الإستفتاء، إذ حصل على تأييد كل الجماعات المستفيدة من الإصلاحات، لا سيما الشباب والمتعلمين والمدنيين، وعكست نتائج الإستفتاء تغيرات عميقة في ذهنية الشعب الروسي التي بدأت تميل نحو إصلاحات السوق والديمقراطية.

ثانياً: حدوث تحول هام في المواقف الشعبية، حيث أشارت نتائج الإستفتاءات التي أجراها المركز الروسي لدراسة الرأي العام على عينة من عشرين مدينة روسية، إلى تحول كبير في الرأي العام، ودارت هذه الإستفتاءات حول السؤال: ماذا يعني لك رجوع روسيا إلى مكانتها كقوة عظمى؟ وتمثلت النتائج في أن: 11% من المستجيبين- من المتقاعدين بصورة رئيسية- اعتقدوا أن روسيا ستبقى قوة عظمى، و4% أعادوا إسترجاع روسيا لمكانتها كقوة عظمى إلى تقوية الجيش، بينما 15% وضعوا آمالهم على رجوع روسيا إلى مركز النظام العالمي من خلال إعادة بناء الإتحاد السوفياتي، وهؤلاء تركزوا في كبار السن وذوي التعليم المتدني والدخل الأقل. وكان الأمر المهم يكمن في ظهور مجموعة كبيرة تألفت من 10% من المستجيبين آمنوا بأن شرط عودة روسيا كقوة عظمى هو تحولها إلى دولة ديمقراطية ليبرالية، و17% اهتموا بنجاح الإصلاحات الإقتصادية، لكن المجموعة الأكبر (30%) رأت أن تعبير القوة العظمى أصبح غير مفيد وأن روسيا تحتاج إلى تحقيق معايير الحياة المقبولة والمحترمة أكثر من أن تكون قوة عظمى.

ثالثاً: يمكن إعطاء نموذج من الشروط البديلة في حالة عدم توفر أو كفاية شروط التحول الديمقراطي في روسيا؛ فليس لدى روسيا إزدهار إقتصادي، لكن وفرة الموارد الطبيعية ووجود صناعات متطورة يمكن أن يتيح للقيادة الإصلاحية أن تحول دون سقوط معايير الحياة إلى مستوى معين، وأن يساعد على توفير الإستقرار الداخلي أثناء عملية التحول، فمثلاً في أواسط عام 1993 تم بيع النفط والغاز والفحم في روسيا بنسب 15% و5% و4% من الأسعار العالمية.

أما بالنسبة لوجود طبقة وسطى مستقلة، الدعامة الرئيسية للديمقراطية الغربية، فهي ما تزال في أطوار التكون في روسيا، لكن لدى روسيا "طبقة واعية" (Knowledge Class)، وعندما تعتبر المعرفة أحد الموارد الإقتصادية مثل رأس المال، فإن هذه الطبقة ربما تمثل بديلاً للطبقة الوسطى الناشئة.

أما الثقافة السياسية الروسية التقليدية فقد لا تفضي إلى الديمقراطية لأنها ثقافة تفضل التسلطية والهرمية بفعل التطور التاريخي منذ لينين، لكن تطور وسائل الإتصالات وتوفر حرية السفر، قد يقلص دور الثقافة التقليدية، لأن شباب روسيا اصبحوا يحملون ثقافة غربية، وهذه الثقافة الغربية التي تؤكد على القيم الديمقراطية قد تمثل بديلاً للثقافة التقليدية بالنسبة للعديد من الجماعات في روسيا[1].

رابعاً: ان التحولات الإقتصادية والسياسية في روسيا لا يمكن فصلهما عن بعضهما، لأن التقدم نحو التعزيز الديمقراطي من الصعوبة أن ينظر إليه بمعزل عن إعادة توزيع حقوق الملكية أو إعادة توزيع السلطة بين المؤسسات الإنتاجية، فتشجيع الملكية الخاصة وتحرير الأسعار وخصخصة المؤسسات الحكومية، كلها تحولات تساعد على تولد قيم ليبرالية لدى المواطنين عن طريق تشبثهم بحقوقهم وحرياتهم الفردية.

خامساً: ربما يكون الإستقرار النخبوي الذي استمر بعد إنهيار الإتحاد السوفياتي، أحد العوامل التي وفرت الإستقرار الضروري للتحول الديمقراطي؛ إذ أن الكثير من الصناعيين في العهد السوفياتي احتلوا مناصب في الدولة الروسية الجديدة، وقد يكون أكثرهم شهرة

---

[1] Zalvasky, Victor, "Russia and the Problem of Democratic Transition", Telos, 96: 26-37, Summer, 1993.
http://web8.epnet.com/externalframe.asp? 9/2/2005.

"فيكتور جيرنوميردين" (Victor Chernomyrdin) الذي كان وزيراً للنفط في عهد جورباتشوف، ثم خدم كرئيس للوزراء من عام 1992 إلى 1998، وكذلك فيكتور جاراشنكو (Victor Gerashchenko) الذي كان رئيساً للبنك المركزي السوفياتي في عهد جورباتشوف، وأصبح رئيساً للبنك المركزي في روسيا بين عامي 1992 و1994، وبصورة مشابهة فإن العديد من أصحاب المناصب الحكومية في عهد جورباتشوف، حافظوا على مناصبهم وإمتيازاتهم خلال عهد يلتسين[1].

المطلب الثالث: أثر التصنيع على الديمقراطية في روسيا الإتحادية

تعرضت روسيا لتغيرات عظيمة في تاريخها بدأت في الثورة البلشفية (أو الشيوعية) في عام 1917 وانتهت بإنهيار الشيوعية والإتحاد السوفياتي في عام 1990 وبدء تحول المجتمع الروسي نحو الديمقراطية، وربما يمكن القول بأن التصنيع الروسي كان له أثر كبير في هذه التغيرات الكبيرة.

فقد لوحظ أن روسيا بدأت بعملية التصنيع بصورة حقيقية بعد عام 1860، حيث ارتفعت مؤشرات هذه العملية التي تمثلت في معدل النمو الصناعي والتمدين بعد ذلك العام لتدل على مدى التطور الصناعي والإقتصادي الذي إستطاعت أن تحققه روسيا، ولذلك كان لدى روسيا مع قيام الثورة البلشفية في عام 1917 بنيه صناعية واسعة ساهم في بنائها بصورة رئيسية "سيرجي وايت" في العقد الأخير من القرن التاسع عشر.

---

[1] Solnick, Steven L., "Russia's Transitiona: Is Democracy Delayed Democracy Denied?", Social Research, 66: 789-202, Fall 1999.
http://web8.epnet.com/externalframe.asp? 11/2/2005.

وأدى التصنيع السريع الذي بدأ منذ عام 1860 إلى بروز جماعات مهنية وعمالية متنامية، حيث إرتفع عدد العمال في مختلف الصناعات من 565 ألف عامل في 1860 إلى أكثر من مليون عامل في نهاية القرن التاسع عشر[1]، وشكلت هذه الجماعات العمالية عمود إرتكاز لظهور أحزاب سياسية، كان أقواها حزب العمل الإشتراكي الذي كان الجناح البلشفي فيه أنجح القوى السياسية في الإستجابة للتغيرات الإجتماعية التي أحدثها التصنيع، بحيث تمكن من إستقطاب دعم الطبقة العاملة المتنامية التي مكنته من قيادة الثورة الشيوعية.

وعلى هذا الأساس ظهرت نظريات عديدة لتفسير الثورة الشيوعية في روسيا ترتكز على التصنيع ونمو الطبقة العاملة، ومن أهم هذه النظريات[2]:

أولاً: نظرية التحديث: التي تحدث عنها الكثيرون لا سيما "جورج كينان" (George Kennan) وترى أن النمو الصناعي والإقتصادي الذي حدث في روسيا في الفترة ما قبل عام 1917 لم يقترن مع نضج سياسي مشابه (أي لم يقترن بعملية تنمية وتوسيع المؤسسات السياسية والديمقراطية)، ولذلك إنهار النظام القيصري وحل محله النظام الديكتاتوري الذي قاده "لينين" (Lenin) والبلاشفة.

ثانياً: النظرة المرجعية السوفياتية: التي وضعت لأول مرة في سنوات ما بعد ستالين من قبل المؤرخ الروسي "أدوارد بيروز هالوف" (Edward Burdzhalov)، الذي قلل من أهمية دور البلاشفة في ثورة عام 1917، ورأى أن الثورة كانت نتيجة لنهوض العمال المفاجئ بسبب تسارع النمو الصناعي.

---

(1) Venturi, Franco, "Roots of Revolution: A History of Populist and Socialist movements in Nineteenth Centrury Russia", Translated by: Haskell Francis, Chicago, The University of Chicago Press, 1983, P.502.

(2) Lynch, Michael, "Reaction and Revolutions", PP.3-5.

ثالثاً: نظرية الثورة غير المنتهية: التي ترتبط كثيراً بأفكار المتعاطفين مع "تروتسكي" (Trotsky) الذي ساعد في ثورة عام 1917، لكنه طرد في عهد "ستالين" (Stalin)، وترى هذه النظرية أن ثورة العمال الحقيقية في سبيل إقامة الديمقراطية حدثت في عام 1917 لكن جرت خيانة هذه الثورة على يد أتباع "لينين" النضالية، إذ أن الحكم الديكتاتوري والقمعي للحزب الشيوعي في الإتحاد السوفياتي، قضى على الحماسة الثورية والنضالية للعمال.

من هنا يبدو أن التصنيع الروسي كان له دور واضح في قيام الثورة الشيوعية، من خلال إفرازه لطبقة عاملة لعبت الدور الأكبر في إندلاع الثورة،التي تلتها فترة طويلة من حكم الحزب الشيوعي امتدت حتى عام 1989، وتميزت بوجود تصنيع متقدم وديمقراطية متدنية، وذلك لسببين: الاول طبيعة النظام السياسي التسلطي الذي قام على حكم الحزب الواحد، والثاني طبيعة النظام الاقتصادي الاشتراكي الذي قام على الملكية العامة لوسائل الانتاج، مما قلل من نمو قيم فردية وليبرالية لدى الشعب السوفييتي. أما التغير الكبير الآخر الذي أثر فيه التصنيع فكان تحول روسيا الإتحادية نحو الحكم الديمقراطي، حيث لوحظ حدوث مجموعة من التغيرات الإقتصادية والإجتماعية في أواخر عهد الإتحاد السوفياتي وساعدت على تبلور القيم الديمقراطية والليبرالية، وبالتالي تغير الثقافة لدى قطاعات كبيرة من المجتمع السوفياتي، وهو الأمر الذي ساهم في تحول روسيا نحو الديمقراطية مع بداية تسعينات القرن العشرين بقيادة الرئيس "يلتسين" وتمثلت أهم هذه التغيرات الإقتصادية والإجتماعية في إنتشار وسائل الأعلام، وظهور طبقة من المهنيين المتخصصين، وتزايد ظاهرة التمدين، وارتفاع المستويات التعليمية لافراد المجتمع الروسي، وكل هذه التغيرات ترتبط بصورة أو بأخرى بالتطور الصناعي.

الفصل الثالث

العلاقة بين التصنيع والديمقراطية في دول شبه المحيط

الفصل الثالث

العلاقة بين التصنيع والديمقراطية في دول شبه المحيط

تمهيد

بعد التعرف على التطور الصناعي والديمقراطي في عينة من دول المركـز، ومحاولـة إستكشاف أوجه التقارب (أو التباعد) بين ظاهرتي التصنيع والديمقراطية في هذه الـدول، فـإن الأوراق القادمة ستبحث عن هاتين الظاهرتين في مجموعة من دول شبه المحيط وهي: البرازيل، والأرجنتين، وتايوان.

هذه الدول هي جزء من دول العالم الثالث، لكنها إسـتطاعت تحقيـق تنميـة إقتـصادية وصناعية بصورة سريعة وناجحة، قاربت فيها مستويات دول المركز (الدول الصناعية المتقدمة)، فسميت "الدول الصناعية الجديدة" (New Industrializing Countries) أو ما يعرف إختصاراً بـ (NICs)، وتشمل دولاً مثل: الأرجنتين والبرازيل وسنغافورة وماليزيا وتايوان وهونج كونج وكوريا الجنوبية.

لذلك فإن هذه الدول تميزت عن دول المحيط (الدول الأخرى في العالم الثالث) بأنها حققت تقدماً إقتصادياً وصناعياً لافتاً للأنظار، وتميزت عن دول المركز بأنها دول صـناعية متـأخرة (Late Industrializers)، بمعنى أنها بدأت بالتصنيع والتنمية الإقتصادية بصورة متأخرة عـن دول المركز، من خلال الإرتكاز على إستعارة التكنولوجيا وتعلمها، أي مـن خـلال إسـتخدام تكنولوجيات متطورة سبق وأن إستخدمت من قبل الدول الصناعية الأولى.

هذا وسيتم إستخدام الإسلوب نفسه الذي اتبع في نموذج دول المركز، وذلك بإلقاء نظـــرة أولية على كل دولة من الدول الثلاثة، ثم تتبع تطورها الصناعي وتحولها الديمقراطي.

المبحث الأول: البرازيل

تقديم:

البرازيل هي أكبر دولة في أمريكا اللاتينية، حيث تغطي مساحتها حوالي نصف القــارة، ولها حدود مع كل دول أمريكا اللاتينية بإستثناء تشيلي والأكوادور، وهي مستعمرة برتغالية سابقة حققــت اســتقلالها فــي عــام 1822،بعــد إســتعمار دام أكثــر مــن ثلاثــة قــرون (1822-1500).

بعد ذلك خضعت لنظام ملكي دستوري ارتبط بصورة وثيقة مع البرتغال منذ عام 1822 وحتى 1889، ومنذ ذلك الحين أصبحت الدولة ذات نظام جمهوري رئاسي قريــب مــن نظــام الولايات المتحدة، وقد جرى انتقالها من دولة مستعمرة إلى دولة مستقلة، ومن النظام الملكي إلى النظام الجمهوري بدون أي نوع من سفك الدماء. ورغم أن المرحلة الجمهورية في أغلبها أتصفت بتقاليد ديمقراطية، لكن الديمقراطية بقيت غير مستقرة، وذلك لأن البرازيل عاشت في ظل حكــم تسلطي لمدة ثلاث وثلاثين سنة خلال القرن العشرين، ولهذا ما زالت الديمقراطية فيها تعيش تحت تهديدات التقاليد التسلطية ومصالح ملاك الأرض.

والبرازيل الآن ذات نظام جمهوري- فيدرالي، تتألف من 22 ولاية، ويرأســها رئــيس ينتخب لمدة ست سنوات من قبل المجلس التشريعي القومي بوصفه مجمعاً إنتخابياً، ويتألف هــذا المجلس من مجلسي النواب والشيوخ، بحيث ينتخب أعضاء الأول لمدة أربع سنوات، والثاني لمدة ثماني سنوات. وتتسم الإنتخابات التشريعية بأنها مباشرة، ومتــساوية وإلزاميــة، وقــد جــرت الإنتخابات الرئاسية بهذه الصورة في عام 1985 وأنهت 19 سنة من الحكــم العــسكري. أمــا

الأحزاب السياسية فتتضمن: حزب الحركة الديمقراطية البرازيلية، والحزب الديمقراطي الإجتماعي، وحزب الطليعة الليبرالي، وحزب العمال الديمقراطي، وحزب العمال، وحزب العمالة البرازيلية[1].

المطلب الأول: التطور الصناعي

لم يأخذ الإستعمار البرتغالي مكانه بصورة جدية في البرازيل، إلا عندما ظهرت إمكانية إنتاج قصب السكر، لا سيما مع تنامي إستهلاك السكر في أوروبا في القرن السابع عشر وظهور الحاجة إلى إنتاجه وتصديره، لكن تراجع انتاجه عندما تراجعت أسعار السكر العالمية. وامتدت دائرة النمو الإنتاجي والتراجع إلى ميادين إقتصادية أخرى، مثل تعدين الماس والذهب الذي تعاظم في القرن الثامن عشر، ثم ما لبث في التراجع عندما استنزفت الودائع الذهبية والماسية، وكان إنتاج القهوة وتصديرها هو الميدان الذي خرج من دائرة النمو والتراجع، حيث تعاظم إنتاج القهوة في الناحية الجنوبية الشرقية من البلاد، وقاد إلى تحسينات في النقل والتجارة والبنوك.

وفي نهاية القرن التاسع عشر، كان اقتصاد تصدير القهوة هو القطاع الرائد في الدولة، وكان له تأثيرات كبيرة على نمو البنية التحتية، والهجرة الجماعية، وولادة حركة العمال، وفي بداية القرن العشرين، شكلت القهوة 53% من اجمالي الصادرات، ووصلت الى73% في عام 1929، واستولت "اوليجاركية القهوة" من مُلاك الأراضي في ولاية ساوباولو على سلطة اقتصادية

[1] Lawson, Edward, "Encyclopedia of Human Rights", NY, Taylor & Francis Inc., 1991, p.138.

وسياسية هامة. كما تزايد انتاج المنسوجات القطنية بعشرة اضعاف بين عامي 1885و1905 وتضاعف مرتين في السنوات العشر التالية، وشكل85% من استهلاك الدولة في عام1914[1].

ومع إلغاء العبودية في عام 1850، ظهر توجه قوي لدى ملاك الأراضي نحو دعم التحرك لجذب الهجرة الأوروبية إلى البرازيل، فبين عامي 1887 و1920 كان هنالك 1.7 مليون مهاجر داخل البرازيل، وهذه الموجة من الهجرة دللت على بداية التصنيع في البرازيل، وأدت إلى ظهور التقاليد الأوروبية في النضالية العمالية في البرازيل لا سيما في عشرينات القرن العشرين.

وبقي التصنيع حتى عام 1945 أحد الآثار الجانبية لإنتاج وتصدير القهوة، لكن الكساد العظيم (1930-1945) والحرب العالمية الثانية قطعا عرض البضائع المصدرة إلى البرازيل، فكان عليها أن تنتجها محلياً، ولذلك ظهر ما يسمى بتصنيع احلال الواردات (Import Substitution Industrialization).

وفي عام 1930 أدى الكساد العظيم وإهتياج العمال في مدن "ساوباولو" و"ريو" إلى أزمات سياسية اسفرت عن سقوط اوليجاركية القهوة المالكة للارض، وتولي "جيتوليو فارجاس" (Getulio Vargas) السلطة بواسطة انقلاب عسكري عام 1930، وهو شعبي[*] من الجناح اليميني (Populist).

[1] Baer, Werner, 'the Brazilian economy', NY, Praeger Publishers, 1983, pp. 32-33.

[*] الشعبية هي استراتيجية استخدمتها بعض النخب في البرازيل والارجنتين لتشكل تحالفات مع الطبقات العمالية ضد الاولجاركية الزراعية وهدفت الى تعزيز الصناعة وحماية العمال، ومن اهم نماذجها: البرازيل في عهد فارجاس، والارجنتين في عهد بيرون (peron)، كذلك وصف كولور (Collor) في البرازيل بانه شعبي.

وبدأت الدولة في عهده بتنمية التصنيع بفعالية، ولادراكه بان تصديرات القهوة لن تستعيد وضعها السابق، تبنى "فارجاس" سياسة التنويع، بحيث سحبت الموارد المالية الاستثمارية من انتاج القهوة ووجهت الى الصناعة، وفرضت التعريفات الجمركية لتحفيز الانتاج الصناعي، واخـذت الدولة على عاتقها توفير المدخلات الاساسية للانتاج والحوافز وتطوير مصادر الطاقة.

ومع نهاية الحرب العالمية الثانية، كان لدى البرازيل قاعدة صناعية اوسع من تلك التـي كانت في عام 1929، فبالمقارنة بين التعدادين الصناعيين لعامي 1929و1940 يظهر ان عـدد العمال في الصناعة في المركز الصناعي للدولة – ساوباولو – قد ارتفع من 84الف الى 273الف عامل أي بنسبة 325%.

وبدأ الرئيس الجديد المنتخب "دوترا" (Dutra) بفتح الاقتصاد امام استقبال الواردات من الولايات المتحدة، ثم جاءت حكومة "كوبيتشيك" (Kubitschek) لتستمر فـي سياسـة الانفتـاح الاقتصادي مع التركيز على تطوير الطاقة والنقل، وبين عـامي 1957 و1961ارتفـع النـاتج الصناعي بنسبة 62%.

بعد الإنقلاب العسكري ضد الرئيس "جواو جـولارت" (Joao Goulart) عـام 1964، حدثت نقطة تحول في تاريخ البرازيل، فعلى الصعيد الاقتصادي، كانت فترة من النمـو الـسريع والتعميق الصناعي، وعلى الصعيد السياسي، كانت فترة من الحكـم التـسلطي وقمـع الحقـوق الديمقراطية.

ويمكن القول بأن التوسع الاقتصادي لم يكن من الممكن تحقيقه بدون طابع الحكم التسلطي في اقرار السياسات الصناعية، فقد رأي "اودونيـل" (O'Donnell) ان الفـاعلين العـسكريين

والتكنوقراط ادركوا ان تكاليف سياسة التسامح ارتفعت في هذه الفترة، وتوسعت المحركات نحو خلق ممارسات وسياسات قمعية جلبتها الانظمة البيروقراطية التسلطية في امريكا اللاتينية[1].

على الصعيد الداخلي، كان هناك نمو ما سمي "التحالف الثلاثي " بين موظفي الحكومة والمدراء والمستثمرون الاجانب والمؤسسات المحلية (او بين الدولة ورأس المال المحلي ورأس المال الاجنبي) الذي دل على نضج الحكم البيروقراطي والتسلطي، وهذه الفئات كانت الاكثر استفادة من التنمية والمعونات الحكومية.

لكن على الجانب الاخر، كانت الاوضاع الدولية ملائمة لحدوث نمو سريع في الصناعة، حيث حدثت المعجزة الاقتصادية في البرازيل في وقت نمو التجارة الدولية وحرية تنقل رؤوس الاموال بصورة غير مسبوقة.

ومن اهم علامات هذه المعجزة، ان الناتج القومي الاجمالي ما بين عامين 1969و1974 نما بنسبة زادت على 10% لكل سنة، حيث اخذ القطاع الصناعي دور الريادة في ذلك، بحيث نما بدوره بمعدل اعلى من 13% لكل سنة، وكذلك انخفض معدل التضخم من 47% في عام 1964 الى 20% في عام 1973، كما نمت الصادرات الصناعية من اجمالي الصادرات من نسبة 15% عام 1964 الى 42% عام 1974، وكان للشركات الاجنبية دور كبير في هذه الصادرات، فقد شكل انتاج هذه الشركات ما بين 43% و 51% من اجمالي الصادرات.

وكان احد اسباب هذا التصنيع السريع اهتمام النظام العسكري التسلطي بتحقيق النمو وسيطرته على الطبقة العاملة، وقمعه للمعارضة، وكذلك التعاون مع رأس المال الاجنبي.

---

[1] Kaufman,Robert R., "Industrial Change And Authoritarian Rule In Latin America", In Collier, David(Ed) , "The New Authoritarianism In Latin America, NJ, Princeton University Press,1979, p.192.

الحركة العمالية في التصنيع البرازيلي:

لعب العمال الصناعيون دورا كبيرا في تنمية الصناعة وفي تاريخ الدولة السياسي، وقد سبق توضيح كيفية نشوء الطبقة العاملة الصناعية في بدايات القرن العشرين نتيجة للهجرات الجماعية من أوروبا، وكانت هذه العمالة المهاجرة مناضلة، وشهد على ذلك الاهتياج العمالي خلال عشرينات القرن العشرين، وفي الثلاثينات ظهر الحزب الشيوعي كمؤثر قوي في الحركة العمالية.

وفي الاربعينات من القرن العشرين، تشكلت اتحادات عمالية شعبية، أي في عهد "فارجاس"، فمن اجل منع حركة الاتحادات العمالية من كسب القوة، واستخدامها كمصدر للتأييد السياسي، قام "فارجاس" بدمجها في داخل اجهزة الدولة عن طريق وزارة العمل.

لكن بعد انقلاب عام 1964 فرضت الحكومة العسكرية رقابة صارمة على الاتحادات العمالية و مارست الاضطهاد ضدها، واوجدت قوانيين تسمح لها بتحديد الاجور، الامر الذي دفع الى نشوء النضال العمالي في اواخر سبعينات القرن العشرين، حيث شارك اتحاد عمال المعادن وعمال قطاعات البنوك البناء والزراعة والنقل في اضراب صناعي استمر عشرة ايام.

وفي حين ان مطالب الاضراب تركزت حول تحسين الاجور وظروف العمل، فان حركته تحولت الى حركة سياسية، ففي عام 1979 تشكل حزب العمال (Partido Trabalhista- PT-Worker Party)، وبعد ذلك بقليل تشكل اتحاد قومي للعمال (Central Unica dos Trabalhadores-CUT)، وساعد على تشكل هذه الأحزاب إرتفاع

نسبة السكان في المدن من 50% في عام 1965 إلى 75% في عام 1987، ليشكلوا القواعد الشعبية لمثل هذه الأحزاب الجديدة.

وقد دللت نضالية العمال هذه في اواخر السبعينات على عدم تقبل العمال للقمع والاجور المتدنية، كما دللت ايضا على بداية نهاية الحكم العسكري، حيث ظهر استياء شعبي من خلال الاضرابات والمظاهرات العامة، اضطر بعده النظام العسكري وحكومة الجنرال "فيجويريدو" (Figueiredo) الى التحرك باتجاه التحول الديمقراطي، فسمح النظام في اوائل ثمانينات القرن العشرين بتشكيل خمسة احزاب سياسية جديدة، وازال الرقابة على الصحافة وعلى النقاش السياسي.

وعلى الصعيد الاقتصادي، ارتفع التضخم من 40% في عام 1979 الى 220% في عام 1985، وكانت ردة فعل الصناعيين على نمو الازمة الاقتصادية بأن توجهوا نحو الاستثمار في الاسواق المالية (المضاربة) بدلاً من الانتاج الصناعي، وارتفعت البطالة الصناعية بنسبة 13% بين عامي 1980و1983، وفي عام 1984 وصلت مديونية البرازيل الخارجية الى حوالي 100مليون دولار[1].

المطلب الثاني: التحول الديمقراطي

تمت الإشارة في السابق إلى بعض التطورات الديمقراطية التي حدثت في البرازيل أثناء مراحل التصنيع، ومن المهم إدراك أن الأنظمة البيروقراطية التسلطية التي تحدث عنها "جاليرمو اودونيل" (O'Donnell) والتي ظهرت في البرازيل والأرجنتين

[1] Hewitt, Tom; Johnson, Hazel, and Wield, David, "Industrialization And Development", pp.66-94.

وغيرهما من دول أمريكا اللاتينية خلال مراحل التنمية الإقتصادية السريعة منذ ثلاثينات القرن العشرين، قد فسرها بالحاجة إلى تقييد المشاركة العامة والسيطرة على منظمات العمالة من أجل النجاح في تحقيق تلك التنمية.

لكن النظام العسكري التسلطي في البرازيل هو نفسه الذي قاد عملية التحول الديمقراطي منذ أواخر سبعينات القرن العشرين، ولهذا السبب أطلق عليه تعبير "التحول من فوق" (Transition from Above)، وقد بدأ التدخل العسكري في الحياه السياسية منذ عام 1889 عندما أنهى النظام الملكي وأسس نظاماً رئاسياً أوليجاركيا سمي "الجمهورية القديمة" (Old Republic 1889-1930) أجريت فيه إحدى عشرة حالة من الإنتخابات الرئاسية التي شارك فيها أقل من 5% من السكان، وفي ظل أوضاع الكساد وانتشار عدم الثقة بين صفوف منظمات العمالة والشباب، نجح "فارجاس" بقيادة انقلاب عسكري في عام 1930 ترأس بعده حكومة مؤقتة حتى عام 1934 حيث انتخب من الجمعية الدستورية ثم فرض نظاماً تسلطياً شبه تعاوني سمي "الدولة الجديدة" (Estato Novo/New State) وارتكز بصورة رئيسية على الجهاز العسكري[1].

ومع نهاية الحرب العالمية الثانية، اضطر النظام العسكري، تحت الضغوطات الليبرالية من المعارضة المدنية المتصاعدة، إلى خلع "فارجاس" وتمهيد الطريق للتجربة الديمقراطية، لكن "فارجاس" انتخب كعضو في مجلس الشيوخ في عام 1946 ثم تمكن من العودة إلى رأس السلطة في الإنتخابات الرئاسية لعام 1950. وفي عهده قام "فارجارس" بالتحالف مع حركة العمال، وخلق

[1] - Skidmore, Thomas E, "Brazil's Slow Road to Democratization: 1974-1985" in: Stepan, Alfred (ed), "Democratizing Brazil", NY, Oxford University Press, 1989, pp.5-42.

حزب العمال (Labor Party)، كما ظهر الحزب الديمقراطي الإجتماعي (Partido Democratia Social/ PDS) -وهو حزب النظام- تحت نفوذ "فارجاس" أيضاً.

ثم خلف "فارجاس" مرشح الحزب الديمقراطي "كوبيتشيك" (Kubitschek)، الذي تولى السلطة عام 1955 وحقق نموا صناعيا سريعا في عهده حتى عام 1960، عندما هزمه "كوادروز" (Quadros) الذي تعهد باجراء اصلاحات ديمقراطية، لكنه استقال في عام 1961 بسبب ضغوط خفية، تولى مكانه نائب الرئيس "جولارت" (Goulart) من خلال استفتاء شعبي اجري عام 1963.

بعد ذلك سادت اوضاع من الركود الاقتصادي، والتمدين السريع، وفي اذار 1964 حدث انقلاب عسكري، بدأت بعده فترة طويلة من الحكم التسلطي، قرر فيه العسكريون وضع النظام تحت نفوذهم، بحيث يكون الرئيس عبارة عن جنرال يُعين من قبل العسكريين ليتم انتخابه من قبل المجلس التشريعي (الذي تحول فيما بعد الى مجمع انتخابي) لمدة معينة.

وحل محل نظام تعدد الاحزاب نظام الحزبين: تحالف الاحياء القومي (Ntional Renovating Alliance ARENA) وهو حزب الحكومه، والحركة الديمقراطية البرازيلية (Brazilian Democratic Movement/ MDB)- وهو حزب المعارضة.

واستخدم النظام العسكري الشعارات المضادة للشيوعية والتخريب للحصول على الشرعية خلال العقد الاول، ثم لجأ الى رموز التبجيل القومي والازدهار الاقتصادي، بحيث وصل معدل النمو الاقتصادي عام 1973الى 14% وهو أعلى معدل منذ عام

1928[1]. وفي ذلك العام اتفق العسكريون على تعيين جايزل (Geisel) رئيسا للبلاد الذي تعهد بدوره بمواصلة سياسات التحول التدريجي نحو الديمقراطية، فبدأ النظام بتقليص القمع وإرخاء الرقابة على وسائل الأعلام.

وبين عامي 1977 و1980 إرتفعت حدة التعبئة الشعبية من خلال إزدهار نشاط الإتحادات العمالية والمنظمات الشعبية بعد سنوات من القمع، وصلت ذروتها في إضرابات عمال المصانع الآلية بين عامي 1978 و1980.

وفي عام 1979، ومع نهاية عهد "جايزل" (Geisel) وبداية عهد "فيجويريدو" (Figueiredo) تم الغاء المرسوم المؤسسي الخامس (Fifth Instituional Act) الذي اعطى السلطة التنفيذية سلطات استثنائية وبدأ معه النظام بأشد فترة من القمع، وبالغائه استعاد البرلمان حصاناته، ثم جرى تعزيز ابرز الحريات المدنية، واصدار عفو عام عن المنفيين السياسين، كما سمح النظام باعادة تشكيل الاحزاب السياسة.

في عام 1984 حدثت مظاهرات عامة قادتها المعارضة من اجل جعل الانتخابات الرئاسية مباشرة، لكنها فشلت في تحقيق مطلبها، ونجحت في تغيير المعادلة السياسية بخلق الشكوك حول مستقبل المجمع الانتخابي.

وفي عام 1985 نجح "تانكريدو نيفيس" (Tancredo Nevs) في الفوز بالانتخابات كأول رئيس مدني للبرازيل منذ عام 1964، لكنه مات فجأة قبل توليه السلطة، فتولاها بدلا منه نائب الرئيس "سارني" (Sarney) الذي استمر حتى قيام اول انتخابات رئاسية على مرحلتين في عام

---

[1] Viola, Eduardo; and Manwaring, Scott, "Transitions to Democracy: Brazil and Argentina in the 1980s"; Journal of International Affairs, 38: 193-218, Winter 1985. http://web8.epnet.com/externalframe.asp? 28/3/2005.

1989، نجح فيها "فيرناندو كولور" (Collor)، الذي واجه اتهامات بالفساد من لجنة التحقيق التشريعية الامر الذي خلق الشكوك حول مدى قدرة الرؤساء والسياسيين المدنيين على حل المشكلات الاقتصادية[1].

مما سبق يتضح ان النظام البرازيلي كشف عن قدرة كبيرة في توجيه المظاهر الرئيسية لعملية التحول نحو الديمقراطية، وذلك لان النظام التسلطي البرازيلي تمتع بمرونة استثنائية، تمكن من خلالها من تنظيم احد الحزبين الرئيسيين في الدولة وهو الامر الذي فشلت فيه اغلب الانظمة التسلطية.

المطلب الثالث: أثر التصنيع على الديمقراطية في البرازيل

بدأت البرازيل بعملية التصنيع بصورة متأخرة عن دول المركز، شأنها في ذلك شأن باقي الدول في شبه المحيط، حيث إعتمدت دول شبه المحيط على التكنولوجيا الصناعية المستوردة من دول المركز من أجل تحقيق التنمية الإقتصادية والصناعية التي تنشدها، وربما كان هذا أحد أسباب تأخر تحولها نحو الديمقراطية مقارنة بدول المركز التي سبقتها في التصنيع، وبالتالي سبقتها في التحول الديمقراطي (مع إستثناء روسيا).

ويلاحظ بان البرازيل بدأت بالتصنيع في أواخر القرن التاسع عشر، لكن التطور الحقيقي في التصنيع لم يتعزز فيها إلا في فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية، وترافقت فيها بدايات التصنيع- كحال الأرجنتين- مع ظهور الأنظمة البيروقراطية التسلطية، وهي ظاهرة يمكن تفسيرها بأن النجاح في تحقيق التنمية الإقتصادية والصناعية السريعة كان يحتاج إلى سياسات

(1) Lamounier, Bolivar, "brazil", in: Lipset, "The encyclopedia of democracy", vol. I. pp.135-138.

حكومية صارمة وقاسية بحق أفراد المجتمع وتنظيماته المهنية، فكانت الإتحادات العمالية- التي نشأت عن عملية التصنيع- هدفاً للقمع من جانب الحكومات العسكرية التسلطية، حتى لا تتمكن هذه الإتحادات من تهييج العمال للمطالبة بحقوقهم الإجتماعية والسياسية.

لكن حركة التصنيع أدت إلى تنامي الطبقة العاملة منذ بدايات القرن العشرين نتيجة لجذب ايدي عاملة أوروبية إلى البرازيل، وكانت هذه الطبقة مناضلة منذ بدايات نموها، بحيث تصاعدت نضالية العمال في أواخر سبعينات القرن العشرين ليدللوا بها على إستيائهم من الممارسات القمعية التي كانت تمارسها الحكومات العسكرية، وفي الوقت نفسه دللت هذه الحركة النضالية العمالية على البدء بنهاية نظام الحكم العسكري التسلطي، فبين عامي 1977 و1980 إزدهرت نشاطات الإتحادات العمالية والمنظمات الشعبية في التعبير عن عدم تحملها للقمع، ووصلت هذه النشاطات إلى ذروتها في إضرابات عمال المصانع الآلية بين عامي 1978 و1980، فجعلت النظام العسكري التسلطي بقيادة الجنرال "فيجويريدو" يضطر إلى البدء بعملية التحول نحو الديمقراطية من خلال السماح بإعادة تشكيل الأحزاب السياسية وتنافسها على الحكم، وإستئناف البرلمان لوظائفه التشريعية.

من هنا يتضح بان عملية التصنيع في البرازيل صاحبها نمو حكومات عسكرية تسلطية، كانت تسعى إلى تسريع النمو الإقتصادي والصناعي من أجل الحصول على الشرعية في نظر المواطنين، وإستطاعت هذه الحكومات أن تنجح في تحقيق هدف تسريع النمو لا سيما خلال ستينات وسبعينات القرن العشرين، فأدى تسارع التصنيع خلال هذه الفترة إلى إزدهار الحركة العمالية وتنامي الإضرابات والمظاهرات التي تقودها ضد الحكم العسكري، الأمر الذي قاد في

النهاية إلى إجبار نظام الحكم العسكري على قبول التحول نحو الحكم الديمقراطي الذي يرضي أغلبية أفراد المجتمع، إذا لم يكن جميعهم.

المبحث الثاني

الأرجنتين

تقديم

تسيطر دولة الأرجنتين على الجزء الجنوبي من أمريكا اللاتينية، بحيث يحدّها المحـيط الأطلنطي من الشرق وجبال الأنديس من الغرب والجنوب الغربي، وقد حققـت إسـتقلالها عـن إسبانيا في عام 1816، لتبدأ في مهمة بناء الدولة القومية عن طريق التنمية الإقتصادية والسياسية، بحيث أصبحت في بدايات القرن العشرين من أكثر دول أمريكا اللاتينية إزدهاراً في المجـالات الإقتصادية والإجتماعية والسياسية.

لكن هذا الإزدهار الإقتصادي والسياسي تناقض مع التاريخ اللاحق من عدم الإسـتقرار الإقتصادي والسياسي والحكم العسكري التسلطي، ثم تبعه تحول نحو الحكم المدني والـديمقراطي في ثمانينات القرن العشرين.

وتقوم دولة الأرجنتين على نظام جمهوري- فيدرالي مكون من 22 ولاية، وتعمل بدستور عام 1853، الذي بموجبه ينتخب الرئيس ونائب الرئيس بتصويت شعبي من خلال مجمع إنتخابي ولمدة ست سنوات، ويمارس الرئيس وطاقمه الوزاري السلطات التنفيذية، بينما تتـألف الـسلطة التشريعية من مجلسي النواب والشيوخ، بحيث يضم الأول 254 نائباً، ويضم الثاني 46 عـضواً، أما الأحزاب السياسية الفاعلة فتتألف من: الإتحاد المدني الراديكالي وحزب البيرونيين[1].

---

[1] Lawson, Edward, "Enchclopedia of Human Rights", p.102.

المطلب الأول: التطور الصناعي

لم تبدأ الأرجنتين بالتنمية الإقتصادية والصناعية، بصورة جدية، إلا في أواخر القرن التاسع عشر، لا سيما بعد عام 1880، فقبل هذا التاريخ سيطر الصراع بين ولاية "بوينوس ايرز" (Buenos Aires) وباقي الولايات التي أرادت تشكيل إتحاد قومي، حيث رفضت ولاية "بوينوس ايرز" الإنضمام إلى الإتحاد الذي شكله أغلب حكام الولايات في عام 1852 كما رفضت الخضوع للدستور الذي كتب بعد ذلك بسنة، لأنها فضلت الحفاظ على كيانها المستقل بسبب المكاسب الإقتصادية التي كانت تحظى بها لكونها موضع إستيراد البضائع.

وتحول هذا الصراع إلى حرب أهلية بين عامي 1858 و1861، استطاع فيه "بارتولومي ميلتري" (Bartolome Miltre)، قائد قوات "بوينوس ايرز"، الإنتصار على باقي الولايات، ليعين أول رئيس قومي للبلاد بعد إجراء بعض التعديلات الدستورية.

وركز "ميلتري" والرئيسان اللذان تلاه على بناء مؤسسات الدولة، حيث نشأ المجلس التشريعي وبدأ يجتمع بصورة دورية، ونشأ جهاز قضائي وأصبح هناك قبول عام بوجود حكومة قومية واحدة. وفي عام 1880 إنتقل التركيز من السياسة إلى الإقتصاد، حيث ركز الرؤساء على زيادة الإنتاج وجذب الأوروبيين ورأس المال الأجنبي، فتحولت الأرجنتين من النظام الزراعي البدائي إلى دولة مصدرة لبعض المنتجات مثل لحوم البقر والحبوب، كما تغيرت طبيعة المجتمع من خلال هجرة الأوروبيين، فبين عامي 1869 و1929 كان 60% من السكان من المهاجرين.

وأهم المتغيرات التي حفزت النشاط الصناعي في الأرجنتين منذ مراحله الأولى، تمثلت في البيئة الدولية التي انتشرت فيها السياسات الحمائية في تلك الفترة، الأمر الذي دفع المؤسسات

الصناعية في الأرجنتين (وغيرها من الدول)، وتجار الإستيراد، والأوليجاركية التصديرية المحلية نحو توسيع المصانع الموجودة أو انشاء مصانع جديدة، من أجل حماية السوق المحلي، كما أن الكساد لعب دوراً في الثلاثينات من القرن الماضي، فانكماش المستوردات الصناعية دفع المنتجين المحليين إلى رفع القدرات الإنتاجية من خلال شراء الآلات القديمة من الدول المتقدمة[1].

هذه المرحلة الأولية من التصنيع تميزت بأنها كونت نواة للصناعات المنتجة للبضائع الإستهلاكية غير المتينة مثل المنسوجات ومنتجات الجلود، التي لعبت دوراً في توسيع القطاع الصناعي.

لذلك فإن الأرجنتين تقدم مثالاً على الدولة التي أعطى فيها إقتصاد التصدير الأولي إرتفاعاً أدى إلى النمو السريع لسوق البضائع المصنعة المحلية، موفراً بذلك القاعدة لنشوء عملية التصنيع وتطورها، كما أن النمو غير الطبيعي للسكان نتيجة للهجرة، والتحضر السريع، والبنية التحتية الواسعة، والمستوى العالي نسبياً للأجور، كلها شكلت عوامل هامة أدت إلى تحفيز التصنيع، فخلال الفترة 1900-1905 ساهم القطاع الصناعي بحوالي 18% من الناتج المحلي الإجمالي.

ومنذ ذلك الحين وحتى الحرب العالمية الأولى، حققت الأرجنتين تقدماً صناعياً سريعاً، تحولت معه إلى مجتمع مدني متحضر، على خلاف بقية الدول في أمريكا اللاتينية التي كانت لا تزال مجتمعاتها ذات طابع ريفي، حيث ارتفعت نسبة مساهمة الناتج الصناعي في الناتج المحلي الإجمالي إلى حوالي 20% في عام 1920، ثم إرتفعت لتصل إلى 24.6% في عام 1925، لكنها

---

(1) Kaufman, Robert R., "Industrial Change and Authoritarian Rule in Latin America", p.196.

تراجعت إلى 22.8% في عام 1929، وخلال العقدين 1910-1930 نما حجم الإنتاج الصناعي بنسبة 120% وازدادت كمية الصادرات بنسبة 140%، بينما بلغ معدل النمو السنوي للقطاع الصناعي خلال عشرينات القرن العشرين حوالي 7.1% مقارنة مع 3% للبرازيل[1].

وفي فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية، استمر النمو الإقتصادي والصناعي في الأرجنتين في ظل الحكومات التسلطية التي ركزت على تحقيق النجاح في الميدان الإقتصادي من أجل الحصول على بعض الشرعية في نظر الجماعات المستفيدة من النمو الإقتصادي. حيث تراوحت مساهمة القطاع الصناعي حول 31% في الناتج المحلي الإجمالي في ما بين عامي 1947 و1957، وبلغ معدل النمو السنوي للناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة 1945-1960 حوالي 2.1%، بينما وصل معدل النمو في القطاع الصناعي خلال الفترة 1955-1960 إلى 3.7% وإستمر الإقتصاد يعاني من التضخم الذي وصل معدله إلى 22% في خمسينات القرن العشرين، كذلك استمرت أزمة المديونية الخارجية تؤرق القيادات السياسية والإقتصادية حيث وصلت في ثمانينات القرن العشرين إلى أكثر من 40 مليار دولار.

ويذكر بأن البرازيل استطاعت أن تتفوق على الأرجنتين في مجال التقدم الصناعي في فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية، وهي ظاهرة فسرها "أودنيل" (O'Donnell) بأن الدولة التي كانت أكثر تسلطية في سياساتها، كانت هي الأكثر نجاحاً في التنمية الإقتصادية والصناعية، ويبين

(1) Furtado, Celso, "Economic Development of Latin America", Translated by: Maceto, Suzette, Cambridge, Cambridge University Press, 1976, p.108.

الجدول التالي مقارنة بين الدولتين في ميدان مساهمة الناتج الصناعي في الناتج المحلي الإجمالي[1]:

الجدول (6)

نسبة الناتج الصناعي من الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة 1913-2000 في البرازيل والأرجنتين

الدولة	1913	1928	1939	1950	1970	1980	1990	2000
الأرجنتين	16.6	19.5	22.7	21.4	27.5	25	21.6	27.1
البرازيل	12.1	12.5	14.5	23.2	32.3	33.1	27.9	34.2

الحركة العمالية:

في الفترة ما بين عام 1877 وحتى نهاية القرن التاسع عشر، أي في فترة نشوء التصنيع، بدأ يظهر تاريخ العمالة في الأرجنتين، حيث بدأ عمال المصانع بالقيام بإضراباتهم الأولى في عامي 1877 و1878 إحتجاجاً على تدني الأجور وسوء ظروف العمل، وشهدت هذه الفترة أيضاً تبلور الحركات الإشتراكية والفوضوية، وفي عام 1897 حدثت خطوة هامة في تطور الحركة العمالية تمثلت في ترسيخ الحزب الإشتراكي (Socialist Party) وظهور المعارضة من جانب التيارات الفوضوية التي فضلت الإنخراط مع الحركة العمالية. وهذه التغيرات أوجدت ظروفاً ملائمة للتقدم نحو خطوة أخرى في عام 1901، عندما أنشئ أول إتحاد عام للعمال سمي بإتحاد

(1) Enzo, Grilli, "Political Economy and Economic Development in Latin America in the Second Half of 20th Century", International Economics, Washington D.C, John Hopkins University Press, Accepted 30 November 2004, Available online 12 January 2005, http://www.sciencedirect.com/science?-ob:ArticleURL&aset. 5/4/2005.

عمال الأرجنتين (Argentine Labour Federation) نتيجة الإتفاق بين الإشتراكيين والفوضويين على النضال ضد البطالة.

وبعد تشكيل هذا الإتحاد القومي للعمال، قاد عمال الأرجنتين في عام 1902، ولأول مرة في تاريخهم، نضالاً طبقياً موحدا على المستوى القومي، دللوا فيه على تنامي وزنهم السياسي والإجتماعي في حياة الدولة، وهو الإتجاه الذي أثبتته الإضرابات العامة والجزئية التي جرت في السنوات التالية، وكذلك النمو السريع في حركة إتحاد العمال[1].

ففي بدايات القرن العشرين، تشاركت الطبقات العاملة مع الطبقات الوسطى (المتمثلة في الإتحاد القومي الراديكالي) ومع الجماعات المنشقة من القوى العسكرية، في القيام بمظاهرات صاخبة طالبت بإصلاح قوانين الإنتخابات، وتم كبتها جميعاً. لكن في عام 1912 قام الأوليجاركيون المحافظون- المستولون على السلطة آنذاك- بإصلاح العملية الإنتخابية من خلال كتابة قانون انتخابي جديد أقر بإنتخاب شامل لجميع الذكور (النساء انتظرن حتى عام 1947)، وبسرية الإنتخابات، وبتمثيل الأقليات في المجلس التشريعي[2].

---

(1) Munck, Ronaldo, "Argentina: From Anarchism to Peronism", London, Zed Books, 1987, pp.34-49.

(2) Weaver, Frederick Skirton, "Class, State, And Industrial Change: The Historical Process of South American Industrial Growth", Westport, Greenwood Press, 1980, p.114.

المطلب الثاني: التحول الديمقراطي

بعد انتهاء الحرب الأهلية بين ولاية "بوينوس ايرز".والولايات الداخلية، إستمرت النخب الأوليجاركية المحافظة تمسك بالسلطة حتى عام 1916، وإستطاعت هذه النخب تحقيق تحديث سريع حتى الحرب العالمية الأولى، وهو التحديث الذي جعل الأرجنتين في مكانة مجتمعات شبه المحيط، بتصديرها الحبوب واللحوم إلى الدول المتقدمة في أوروبا الغربية، فبين عامي 1817 و1914 تضاعف معدل دخل الفرد ثلاث مرات ليسمح للطبقات الإجتماعية بالتمتع بمستويات إستهلاكية مشابهة للدول المتقدمة في ذلك الوقت.

في عام 1891 تشكل الإتحاد القومي الراديكالي بفعل نهوض منظمات العمالة المناضلة والتوجهات الإشتراكية والفوضوية، الأمر الذي أثر على تسارع دمقرطة ولبرلة الحكم الأوليجاركي، ومع موافقة النخب المحافظة على الإنتخاب الشامل للذكور، تمهدت الطريق لانتخاب قائد الإتحاد القومي الراديكالي "هيبوليتو ايريجوين" (Hipolito Irigoyen) رئيسا للأرجنتين في عام 1916.

ومنذ عام 1916 وحتى عام 1930 بدا أن الأرجنتين قد بدأت بثبات بالتحول نحو الديمقراطية الليبرالية، فالمشاركة الإنتخابية وحقوق المواطنة امتدت إلى عناصر من المهاجرين الأوروبيين الذين كانوا في معظمهم من الطبقات المدنية، أما النخب المحافظة فقد أزيحت من السلطة، لكنها استمرت في السيطرة على الموارد الإقتصادية- لا سيما قطاع التصدير الحيوي، وكانت توافق على خطوات التحول الديمقراطي وإعادة توزيع الدخل من جانب الحكومات الراديكالية، ما دامت هذه الخطوات لا تتعارض مع إزدهار الإقتصاد.

لكن ظهور الكساد العظيم أدى إلى أزمة إقتصادية، قادت إلى انقلاب عسكري في عـام 1930، بتأييد ملاك الأراضي والنخب التجارية وأجزاء من الطبقات الوسطى، الأمر الذي أعاق التحول التدريجي نحو الديمقراطية والليبرالية، وأعاد سيطرة المحافظين مـن خـلال الإحتيـال الإنتخابي وإستخدامهم القمع ضد الإصلاحيين الراديكاليين والاتحادات العمالية.

ومع توسع تدخل الدولة في تنظيم الإقتصاد، إضافة إلى التحول في البنية الطبقية بفعـل الهجرة من المناطق الريفية إلى المدينة، ظهر انقلاب ضد حكم المحافظين في عام 1943 بواسطة العسكريين القوميين، بقيادة "خوان دومينجو بيرون" (Juan Domingo Peron)، الذي نجح في الفوز بانتخابات عام 1946 بدعم الفقراء المدنيين والريفيين ليبدأ بنظامه القومي- الشعبي الـذي تداخل مع عناصر الحكومة التمثيلية والديمقراطية الإنتخابية، والذي اشتبك بروابط تعاونية مـع العمالة (عمود الإرتكاز لحركة بيرون) والمقاولين الصناعيين والقوات العسكرية.

وخلال عهد "بيرون" أصبحت الحركة العمالية مؤثرة على المسرح السياسي، واتسم عهده بالتسلطية الذي استمر حتى عام 1955، عندما حدث انقلاب عسكري قام بخلع "بيرون" ونفيـه، ولكن بقي أنصاره موجودين في وسط العسكريين والعمال.

وفي عام 1958 فاز الإتحاد القومي الراديكالي (UCR) بالإنتخابـات ليـصبح "أرتـرو فروندیزي" (Arturo frondizi) رئيساً للبلاد، وركز على تسريع النمو الإقتصادي، ثم أسـقطه العسكريون في عام 1962، ليخلفه الراديكالي "ارتـرو ايليـا" (Arturo Illia) الـذي اسـقطه

العسكريون أيضاً في عام 1966 لأنهم لم يوافقوا على أفعاله[1]، حين ذلك عين العسكريون الجنرال "خوان كارلوس أونجانيا" (Juan Carlos Ongania) رئيساً، الذي كان أيضاً ضحية لإنقلاب في عام 1970 بسبب فشل محاولاته في إصلاح الدولة وتخفيف حدة الأزمة الإقتصادية، ثم خلفه الجنرال "اليخاندرو لانوشي" (Alejandro Lanusse) الذي مهد عودة "بيرون" من منفاه، ليفوز بعد ذلك البيرونيون على الحزب الراديكالي في إنتخابات عام 1973 ويبدأ "بيرون" بالتحول نحو الحكم المدني، لكن موته في عام 1974 بعثر الآمال الشعبية بالإستقرار الإقتصادي وتطبيق القواعد الديمقراطية.

بعد ذلك بدأ النظام العسكري برئاسة الجنرال "جورج رافايل فيديلا" (Jorge Rafael Videla) بحملة ضد الحضارة الغربية المسيحية، وبممارسة القمع، أو ما سمي "بالحرب القذرة"، ضد المناضلين اليساريين، ومنظمات العمالة، والنخب الفكرية، حيث قدرت جماعات حقوق الإنسان عدد ضحايا هذه الممارسات بـ 25 ألف مفقود أو مقتول. وعلى الصعيد الإقتصادي إرتفعت مديونية الأرجنتين الخارجية في ظل النظام العسكري من 7 مليار إلى 43 مليار دولار، كما إرتفعت نسب البطالة والتضخم.

وإستمر النظام العسكري حتى عام 1982 عندما انهار نتيجة لهزيمته في حرب المالفيناس- الفالكلاندز (Malvinas- Falkands) وهي الجزر التي تنازعت عليها الأرجنتين مع

---

[1] Snow, Peter, "Argentina: Politics in Conflict Society", in :Wiarda, Howard J; and Kline, Harvey F. (eds), "Latin American Politics and Development", Boulder , Westview Press, 1985, p. 131.

بريطانيا، وأدت الهزيمة العسكرية على يد بريطانيا إلى فقدان النظام لشرعيته وإلى أزمة داخلية في القوى العسكرية[1].

وفي إنتخابات عام 1983 نجح مرشح الحزب الراديكالي "رؤول الفونزين" (Raul Alfonsin) الذي كان خصماً للحكم العسكري ومناصراً لحقوق الإنسان، وتعهد بمواصلة قيادة الأرجنتين نحو الديمقراطية بصورة أفضل من البيرونيين، الذين لوثوا سمعتهم بمؤازرتهم للعنف وبسوء إدارتهم للإقتصاد[2].

أما عن أهم العوامل التي ساهمت في نجاح حكومة "الفونزين" بالتحول نحو الديمقراطية، فيمكن الحديث عن عاملين رئيسيين: الأول، أن المجتمع الأرجنتيني جرب جميع البدائل المقابلة للديمقراطية الليبرالية، مثل الأنظمة الشعبية- التعاونية، والحكم العسكري، وحتى الخيار الإشتراكي، وكلها أثبتت فشلها وكانت ذات آثار سلبية، لذلك فإن طريق الديمقراطية الليبرالية حظي بشرعية كبيرة في نظر الأرجنتينيين. والثاني، أن إدارة "الفونزين" والحزب الراديكالي آمنت بالتوجهات الديمقراطية وسعت لدعم جميع السياسات التي تؤدي إلى ترسيخ الديمقراطية[3].

وعند المقارنة بين تجربتي الأرجنتين والبرازيل في التحول الديمقراطي في ثمانينات القرن العشرين، يظهر أن النظام العسكري في الأرجنتين قد فشل في توجيه عملية التحول، وهو الأمر الذي دلل عليه عدم قدرته على حزب ينافس في الإنتخابات، كما فعل النظام العسكري في

---

(1) Viola, Eduardo, and Mainwaring, Scott, "Transitions to Democracy: Brazil and Argentina in the 1980s", p.204.

(2) Smith, William C., "Argentina", in Lipset, "The Encylopedia of Democracy", Vol.1, p.73.

(3) Peralta- Ramos, Monica; and Waisman, Carlos H., "From Military Rule to Liberal Democracy in Argentina", Boulder (U.S), Westview Press, 1987, p.98.

البرازيل، بالإضافة إلى أن حرب المالفيناس- الفالكلاندز ساعدت على انهيار النظام في الأرجنتين، وهو الحدث الذي لم تواجه مثله الحكومة العسكرية في البرازيل.

أما عند الحديث عن أسباب التنافر الذي حصل بين التنمية السياسية من جانب والتنمية الإقتصادية والإجتماعية من جانب آخر في حالة الأرجنتين التسلطية، فإن "هنتنغتون" قد فسر ذلك بأن العنف وعدم الإستقرار يعتبران – إلى حد كبير- إفرازاً للتغير الإجتماعي السريع والتحرك السريع لجماعات جديدة نحو السياسة مقترنين مع تنمية بطيئة للمؤسسات السياسية[1].

المطلب الثالث: أثر التصنيع على الديمقراطية في الأرجنتين

لا تختلف الأرجنتين كثيراً عن البرازيل في تطورها الإقتصادي والصناعي، حيث بدأ التطور الصناعي في الأرجنتين بعد عام 1880 وتزايدت معدلاته في فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية في ظل الحكومات العسكرية التسلطية، ولوحظ بأن هذه التطور ساهم في تحول الأرجنتين نحو الديمقراطية في منتصف ثمانينات القرن العشرين.

فقد ساعد التصنيع على ظهور الإتحاد القومي الراديكالي من خلال نهوض منظمات العمالة المناضلة، الامر الذي أثر على دمقرطة حكم النخبة الأوليجاركية المحافظة بموافقتها على الإنتخاب الشامل للذكور في عام 1912، ثم عاش المجتمع الأرجنتيني فترة ساد فيها الإتجاه نحو الديمقراطية بتوسيع المشاركة الإنتخابية وحقوق المواطنة، وذلك في ظل حكم الإتحاد القومي الراديكالي، بحيث إمتدت هذه الفترة من عام 1916 وحتى عام 1930 عندما حصل إنقلاب عسكري سيطر بعده العسكريون على السلطة حتى عام 1983.

---

[1] Huntington. Samuel P., "Political Order in Changing Societies", p.4.

وخلال فترة الحكم العسكري، وبعد الحرب العالمية الثانية، ظهرت حركة "بيرون" التي إرتكزت على الطبقة العاملة، ليقيم "بيرون" نظامه القومي الشعبي الذي تداخل مع عناصر الديمقراطية الإنتخابية مع أنه كان قمعياً، والذي كان للحركة العمالية في ظله وزناً سياسياً كبيراً. وبإستثناء عهد "بيرون" كانت المنظمات العمالية هدفاً للممارسات القمعية التي قامت بها الحكومات العسكرية التسلطية، لأن هذه المنظمات كانت تؤازر دائماً القواعد الديمقراطية وتطالب بتطبيقها.

وفي أوائل الثمانينات من القرن العشرين، بدأت منظمات حقوق الإنسان والمنظمات العمالية بإشعال العديد من الإضرابات والمظاهرات الشعبية المنادية بتطبيق الديمقراطية، ووصل نشاط الحركات العمالية إلى أعلى مستوى له في الشهور الأخيرة من عام 1982، وأدت هذه النشاطات الجماهيرية التي عبرت عن الأستياء الشعبي من تسلط النظام العسكري، بالإضافة إلى عامل هزيمة هذا النظام في حرب المالفيناس- الفالكلاندز في عام 1982، إلى إنهيار النظام العسكري والبدء بخطوات التحول نحو الديمقراطية من قبل حكومة "الفونزين"، حيث تشكلت الأحزاب السياسية وبدأت تقام الإنتخابات بصورة دورية[1].

وأخيراً يمكن تفسير التنافر الذي حصل بين التصنيع والديمقراطية في الأرجنتين قبل حدوث التحول الديمقراطي في عام 1983، بأن التصنيع قاد إلى حدوث تغير إجتماعي سريع ودخول جماعات جديدة في السياسة - كالعمال في عهد بيرون- دون أن يصاحب ذلك تنمية وتوسيع المؤسسات السياسية، وهو الأمر الذي أدى إلى العنف وعدم الإستقرار، والإبتعاد عن الحكم الديمقراطي، بمعنى أن هذه الجماعات الجديدة- التي أفرزها التصنيع- عندما دخلت في

[1] Dabat, Alejandor; and Lorenazo, Luis, "Argentina: The Malvinas and the End of Military Rule", Translated by: Ralph Johnstone, London, Verso Editions, 1984, P.152.

الميدان السياسي -كدخول العمال في حكومة بيرون- لم تسمح بأن تشاركها الجماعات الأخــرى في المجتمع في الحكم، فكان من الطبيعي أن تلجأ الجماعات المحرومة إلــى العنــف لمقاومــة الممارسات القمعية ضدها.

المبحث الثالث

تايوان

تقديم:

تقوم دولة تايوان أو جمهورية الصين الوطنية، على جزيرة شبة إستوائية، تقع شرق الأرض الصينية الرئيسية بحوالي مئة ميل في المحيط الهادئ، بالإضافة إلى جزر صغيرة قريبة منها وتتبع لها، وقد عرفت رسمياً بإسم جزيرة "فورموزا" وخضعت للإستعمار الياباني من عام 1895 وحتى نهاية الحرب العالمية الثانية، بعد ذلك بدأ الصينيون بحكم الجزيرة.

وقد وصل الحكم الصيني إلى تايوان في عام 1949 عندما تم إسقاط حكم الحزب القومي (الكومنتانغ) في الأرض الرئيسية (أي الصين الشعبية) بقيادة الجنرال "شان كاي شيك" (Chiang Kai- Shek) على يد الحزب الشيوعي بقيادة "ماوتسي تونغ" (Maotsitung) عن طريق اندلاع حرب أهلية بين الطرفين، على أثرها تم نفي "شان كاي شيك" وحزبه إلى جزيرة فورموزا، ليقيم هناك جمهورية الصين الوطنية بقيادة حزبه- الحزب القومي (الكومنتانغ)، ويعلن أن هذه الجمهورية تمثل الأرض الصينية والصينيين وأن النظام الشيوعي في جمهورية الصين الشعبية غير شرعي.

واستمر الكومنتانغ بحكم تايوان طيلة النصف الثاني من القرن العشرين، وحظي بدعم الولايات المتحدة والمعسكر الرأسمالي خلال الحرب الباردة لردع الخطر الشيوعي عن الجزيرة، وإتبعت قياداته نظاماً تسلطياً حتى أواخر ثمانينات القرن العشرين نجحت من خلاله في تحقيق تنمية إقتصادية سريعة.

وتأخذ حكومة تايوان شكل نظام الجمهورية، فهناك مجلس تشريعي قومي (National Assembly) وخمسة هيئات تسمى يوانات (Yuans) حاكمة هي: الهيئة التنفيذية، والتشريعية، والقضائية، بالإضافة إلى هيئة الرقابة التي تراقب وتنظم الإدارة العامة، وهيئة التدقيق التي تشرف على فحوصات الخدمة المدنية. ويجري انتخاب رئيس الجمهورية ونائبه من قبل المجلس التشريعي لمدة خمس سنوات، ويعتبر الحزب القومي (الكومنتانغ Kuomintang- KMT) والحزب الديمقراطي التقدمي (DPP) من أهم الأحزاب الرئيسية في الدولة[1].

المطلب الأول: التطور الصناعي

لقد بدأت حكومة الكومنتانغ في تايوان بتنفيذ برنامج إصلاح الأرض بين عامي 1949و 1953 كأول خطوة في عملية التنمية الإقتصادية، حيث ساعد هذا البرنامج على رفع الإنتاجية في قطاع الزراعة من خلال خلق أعداد كبيرة من المزارعين الصغار بعد تمليكهم أراضٍ إشترتها الحكومة من الإقطاعيين، وبذلك فقد لعبت دولة الكومنتانغ دوراً كبيراً في عملية التنمية الإقتصادية في تايوان، بحيث جعلتها تمر في ثلاث مراحل: المرحلة الأولى امتدت من الخمسينات وحتى الستينات في القرن العشرين، عززت فيها دولة الكومنتانغ من سياسات إحلال الواردات من خلال فرض التعريفات والقيود الجمركية العالية على الواردات. وامتدت المرحلة الثانية من الستينات وحتى الثمانينات شجعت فيها الدولة على تنمية الصادرات، من خلال تطبيق سياسات مثل تخفيض الضرائب على بعض الصناعات، وتمويل المصدرين، وإقامة مناطق معالجة الصادرات. وفي المرحلة الثالثة التي بدات في وسط ثمانينات القرن العشرين إتجهت الدولة نحو فتح السوق المحلي

[1] Lawson, Edward, "Encycolpeida of Human Rights", p.471.

أمام المؤسسات الأجنبية، وتنويع الصادرات، وإصدار قوانين حماية البراءات الأجنبية والعلامات التجارية، وهذه السياسات تم تبنيها بسبب ضغوط الولايات المتحدة والخشية من فقدان السوق الأمريكي المربح.

ونتيجة لهذه السياسات نجحت دولة الكومنتانغ بتحقيق نمو إقتصادي مؤثر، حيث نما الناتج القومي الإجمالي (GNP) بمقدار سنوي وصل إلى 9.2% خلال العقود الثلاثة 1951-1981 بحيث بلغ 8.2% في الخمسينات، و9.4% في الستينات، و9.9% في السبعينات، وكذلك إرتفع معدل دخل الفرد من 70 دولار أمريكي في نهاية الحرب العالمية الثانية، ليصل إلى 2280 دولار في عام 1980.

ويلاحظ من ذلك أن مرحلة التصنيع والتنمية الإقتصادية في تايوان بدأت مع مستهل النصف الثاني من القرن العشرين، على خلاف دول المركز ودول شبه المحيط الأخرى التي بدأت تلك المرحلة في أواخر القرن التاسع عشر، فقد كان المجتمع التايواني قبل تحقيق النمو السريع- أي في فترة ما قبل الحرب العالمية الثانية- مجتمعاً زراعياً تقليدياً إستغلته الحكومة اليابانية الإستعمارية في دعم المراحل الأولى من التصنيع الياباني، ولذلك لم يكن هناك نمو لنخبة برجوازية قادرة على التأثير في الإقتصاد التايواني كما كان الحال في دول أمريكا اللاتينية.

لكن نجاح دولة الكومنتانغ في قيادة عملية التنمية الإقتصادية والصناعية، أدى إلى تغيير البنية الإقتصادية والإجتماعية في تايوان، فخلال الفترة 1952-1979 تراجعت الزراعة في الناتج المحلي الإجمالي (GDP) من 32% إلى 9% بينما إرتفعت حصة القطاع الصناعي من 22% إلى 52%، وهذا التوسع السريع في القطاع الصناعي نتج بصورة رئيسية عن النمو السريع في

ثلاثة قطاعات صناعية هي: معالجة الأغذية، والمنسوجات، والآلات الكهربائية، فهذه الصناعات الثلاثة ساهمت في أكثر من ثلث التوسع الصناعي الإجمالي خلال مرحلة توسع الصناعات الخفيفة وذات العمالة الكثيفة التي استمرت حتى عام 1970، بعدها بدأ التركيز على توسيع الصناعات ذات المهارة الكثيفة والصناعات الرأسمالية، مثل البتروكيماويات، والمعادن، والآلات، فانتقل بذلك مركز الثقل من الزراعة إلى الصناعة، وانتقل في الصناعة نفسها، من الصناعات ذات العمالة الكثيفة إلى الصناعات الرأسمالية وذات المهارة الكثيفة[1].

وقد قدم تطور الصناعة الخفيفة وذات العمالة الكثيفة مساهمات هامة في تخفيض البطالة وتحسين توزيع الدخل، حيث نجحت الدولة في إستيعاب القوة العاملة المتزايدة، رغم وصول معدل نموها إلى حوالي 3.1% خلال الستينات من القرن العشرين[2]، وذلك بسبب نمو القطاع الصناعي- لا سيما الصناعات ذات العمالة الكثيفة- الذي ساهم في توظيف العمالة النامية وتخفيض البطالة، فقد تراجع حجم العمالة الزراعية من إجمالي القوة العاملة من 51% في عام 1952 إلى 21.5% في عام 1979، في حين إزداد حجم العمالة الصناعية من 20.4% إلى 41.8%، كما انخفض معدل البطالة من 6.5% إلى 1.2% في الفترة نفسها، وإرتفعت الإنتاجية في القطاع الصناعي في عام 1979 بـ 5.2 أضعاف ما كانت في عام 1952، بينما إرتفعت الإنتاجية في قطاع الزراعة بـ 2.9 أضعاف فقط.

---

(1) Kuo, Shirley W.Y; Ranis, Gustav; and Fei, John C.H, "The Taiwan Success Story", Boulder, Westview press, 1981, p.8.

(2) Chen, Edward K.Y, "Hyper- growth in Asian Economies", London, Macmillan Press, 1979. p.14.

وأثر النمو الصناعي على بنية الصادرات في تايوان، حيث تراجعت صادرات المنتجات الزراعية من 92% من إجمالي الصادرات في عام1952 إلى 9% في عام 1979، في حين إرتفعت صادرات المنتجات الصناعية من 8% إلى 91% بين العامين المذكورين[1].

ويمكن تبيان أهم مظاهر التغير الإقتصادي والإجتماعي الذي نجم عن عملية التنمية الصناعية والإقتصادية في تايوان أو ترافق معها في الأبعاد التالية: المساواة الإقتصادية، والتحضر، والتعليم، فالنمو الإقتصادي السريع في تايوان رافقه تحقيق مساواة مثالية في توزيع الدخل بين المواطنين، حيث إرتفعت نسبة دخل أفقر 20% من المواطنين من 7.7% إلى 8.6% خلال الفترة 1964-1979، بينما إنخفضت نسبة دخل أغنى 20% من 41.1% إلى 37.5% خلال الفترة نفسها.

كما أدى التصنيع إلى إرتفاع نسبة التحضر في المجتمع التايواني، ففي عام 1957 كان هنالك سبع مدن يزيد عدد سكانها عن 100 ألف نسمة، بنسبة تصل إلى 22.9% من إجمالي السكان، لكن في عام 1980 أصبح هناك سبع عشرة مدينة من هذه المدن، بحيث شكلت ما نسبته 43.1% من إجمالي السكان.

والمظهر الثالث من مظاهر التغير الإقتصادي والإجتماعي في تايوان تمثل في إرتفاع نسبة التعليم في المجتمع، فخلال الفترة 1953-1980 إرتفعت نسبة السكان من ذوي التعليم العالي بخمسة أضعاف (أي من 1.7% إلى 7.1%)، وإرتفعت نسبة السكان من ذوي التعليم

---

[1] Kuo; Rains; and Fei, "The Taiwan Success Story", pp.18-21.

الثانوي بأربعة أضعاف (من 9% إلى 36.9%)، كما إنخفضت نسبة الأميين من 44.1% إلى 10.3%[1].

باختصار، إن التنمية الصناعية والإقتصادية في تايوان أحدثت تحولاً كبيراً في المجتمع، حيث ظهرت طبقة وسطى واسعة (يقدر حجمها بحوالي 30%-40% من إجمالي السكان)، وارتفعت معدلات التحضر، وتحسنت مستويات التعليم، كل هذا انعكس في تبلور تنظيمات مدنية وقوى إجتماعية جديدة مناصرة للحقوق الديمقراطية، دفعت حكومة الكومنتانغ إلى الدخول في ما سماه هنتنغتون "بمنطقة إختيار التحول"[2].

المطلب الثاني: التحول الديمقراطي

لقد حكم حزب الكومنتانغ مجتمع تايوان بصرامة، وتعامل بقسوة مع الأفراد الذين يعتقد أنهم يشكلون تهديداً للأمن القومي أو للحزب الحاكم، وقامت الأجهزة الأمنية بمراقبة وضبط نشاطات النخبة الفكرية، والسياسيين، والمهنيين الذين ينتقدون أو يعارضون النظام، وذلك في إطار قيام حكومة الكومنتانغ بإضافة أحد عشر تعديلاً على دستور عام 1947 سميت "الشروط المؤقتة" منحت منصب الرئيس صلاحيات عظيمة، كما قامت الحكومة أيضا بفرض الأحكام العرفية منذ عام 1949 التي سمحت للمحاكم العسكرية بمقاضاة أي فرد يهدد الأمن القومي ومنعت تشكيل أي حزب سياسي في مواجهة الحزب القومي الحاكم.

---

(1) Myint, Ye, "Democratic Transation in Taiwan", A Thesis Submitted in Partial Fulfillment of the Requirements for the Degree of Master of Science, Department of Political Science, Illinois state University, 1994, pp.47-51. http://www.yemyint.net/THESIS.pdf.

(2) Huntington, "Will More Countries Become Democratic", p.201.

ومع ذلك فقد سمحت حكومة الكومنتانغ بقيام "ديمقراطية مقيدة" بتطبيق دستور عام 1947، الذي نص على إجراء إنتخابات للمجلس القومي التشريعي كل ست سنوات، حيث أقيمت أول إنتخابات في عام 1947 انتخب فيها نواب من سكان الأرض الصينية الرئيسية، وإستمروا في مناصبهم كنواب يقومون بإنتخاب الرئيس ونائبه كل ست سنوات حتى آذار عام 1990، أما الهيئة التشريعية فقد تكونت من سكان الأرض الرئيسية أيضاً، وكانت عبارة عن ختم مطاطي لكل اللوائح التي يقدمها الحزب الحاكم أو الهيئة التنفيذية.

وفي ظل نجاح الدولة في تحقيق نمو إقتصادي وصناعي سريع، بدأت حكومة الكومنتانغ تقيد نفسها بنفسها، حيث إرتفعت مستويات التعليم والتحضر بصورة كبيرة، وبدأ يتكون مجتمع مدني يضغط على الحكومة لإجراء إصلاحات سياسية، كما أصبحت الإنتخابات المحلية لمجالس الولايات والبلديات نشاطاً معتاداً لدى المواطنين[1].

وفي آذار عام 1978 أصبح "شان شين كو" (Chiang ching- kuo) الرئيس السادس لجمهورية الصين الوطنية، وأعيد إنتخابه في عام 1984 بعد تسميته "لي تينغ هوي" (Lee Ting- hui) وهو من سكان تايوان الأصليين، ليكون نائباً له. وقد أراد "شان" إعادة التأكيد على دستور عام 1947، وعلى مذهب "صن يات سن" (Sun Yet- Sen 1866-1925) الذي يشجع قيام ديمقراطية تايوانية بنمط صيني، وآمن بأن الصين يمكن أن تتوحد فقط إذا تحققت الديمقراطية في تايوان.

في أواخر آذار 1986 شكل "شان" لجنة إصلاحية لدراسة إلغاء الأحكام العرفية وإصدار أحكام أمنية جديدة، وقانون يسمح بتنافس الأحزاب السياسية، وكذلك لتعديل الدستور من أجل إقامة

---

[1] Myint, Ye, "Democratic Transition in Taiwan", p.89.

إنتخابات قومية، وقبل أن تنهي اللجنة عملها، أسس بعض السياسيين الذين اعتبروا أنفسهم "خارج الحزب القومي" الحزب الديمقراطي التقدمي (DPP) بصورة غير شرعية، لكن "شـان" رفـض إبطال هذا الحزب رغم أنهم قاموا بتحدي الأحكام العرفية.

في كانون الثاني 1987 سمحت الحكومة للصحف بتوسيع نسخها وقامت بإنهاء الرقابـة عليها، وفي 15 تموز أصدرت الحكومة أحكاماً أمنية جديدة وتخلت عن الأحكـام العرفيـة، ثـم أصدرت الحكومة قانونا أعطى الأحزاب السياسية الحق في التسجيل والمنافسة في الإنتخابات التي ستقام في عام 1989.

مات الرئيس "شان" في 13 كانون الثاني 1988، وبعد ساعات تم انتخاب نائب الـرئيس "لي تينغ هوي" كأول رئيس تايواني أصلي لجمهورية الصين الوطنية، لتقام في عهده انتخابـات عام 1989 التي مثلت خطوة هامة في التحول الديمقراطي التايواني، لأنه ولأول مـرة يتنـافس حزب الكومنتانغ مع أحزاب المعارضة الأخرى بقيادة الحزب الديمقراطي التقدمي على الحق في الحكم[1].

بعد ذلك تزايدت ضغوط الصين الشعبية على تايوان لتكون مقاطعة صينية خاصة تتمتـع بحكم ذاتي، لكن الحزب الديمقراطي التقدمي طالب بإلغاء المجلس القومي التـشريعي وبإقامـة جمهورية تايوان بدون أية روابط مع الأرض الصينية الرئيسية، فدعا "لي" في تموز عام 1990 إلى مؤتمر جمع فيه مختلف رموز الطيف السياسي، وتوصل فيه الحزب الديمقراطي التقدمي مع الحكومة إلى وفاق سياسي.

---

[1] Myint, Ye, "Democratic Transition in Taiwan", p.96.

وفي العام نفسه أصدرت الهيئة القضائية حكماً بوجوب استقالة النواب الكبار السن بموعد أقصاه 31 كانون الأول 1991، كما دعا الرئيس "لي" المجلس القومي التشريعي للإجتماع في نيسان عام 1991 لإلغاء الشروط المؤقتة، وإنهاء الحرب مع الشيوعيين، واصدار تشريعات تشترط إجراء إنتخابات لمجلس قومي تشريعي جديد، وأقيمت هذه الانتخابات في أواخر عام 1991 حصل فيها الكومنتانغ على ثلاثة أرباع المقاعد، وهي الأغلبية التي يحتاجها لتعديل الدستور. وقد مثل المجلس الجديد الناخبين من تايوان وجزرها التابعة، أكثر من تمثيله للأرض الرئيسية، وأصبح يملك صلاحية الموافقة على تعيينات الرئيس لأعضاء الهيئات التنفيذية والرقابية والتدقيقية.

وخلال عامي 1993 و1994 إستقال كبار السن طوعاً من الحكومة والحزب، وبدأ الحزب القومي بالتمزق كما انسحب قسم من الحزب من سكان الأرض الرئيسية ليشكلوا الحزب الجديد (New Party)، وبذلك حيد "لي" خصومه في الكومنتانغ.

وفي صيف عام 1994 قام المجلس القومي التشريعي بتعديل الدستور، ليتضمن نصوصاً من أجل إجراء إنتخابات عامة للرئيس ونائب الرئيس[1]، وأجريت الإنتخابات الرئاسية العامة في أواسط عام 1996 فاز فيها الرئيس "لي" مرشح حزب الكومنتانغ، لكن الإنتخابات الرئاسية التي أجريت عام 2000 فاز فيها ولأول مرة مرشح المعارضة بقيادة الحزب الديمقراطي التقدمي ليصبح "شين شوي بيان" (Chen Shui- Bian) أول رئيس لتايوان من خارج الكومنتانغ، وقد وصف الكثير

---

[1] Myers, Ramo, H., "Taiwan", in: Lipset, "The Encyclopedia of Democracy", Vol.4, pp.1207-1210.

من المراقبين هذه الإنتخابات بأنها علامة نضج الديمقراطية في تايوان[1]، مع أن البعض رأى أن إدارة "شين" شوهت صورة الحكومة لأنها أهملت التنمية الإقتصادية، ولأن المعارضة لم تكن مستعدة بعد للحكم[2].

أما العوامل التي ساعدت على إحداث التحول من نظام حكومة الكومنتانغ التسلطية إلى الحكومة الديمقراطية في تايوان، فيمكن أن يذكر إلى جانب العامل الأبرز المتمثل في التصنيع السريع والتنمية الإقتصادية، مجموعة من العوامل الأخرى مثل[3]:

أولا: تقليص أثر الثقافة الكونفوشية الهرمية على المجتمع التايواني، من خلال إعتناق قيادات الكومنتانغ لايديولوجية "صن يات سن" المشجعة على الديمقراطية، وتعليمها في المدارس، كذلك فإن إجراء الإنتخابات المحلية بإستمرار منذ عام 1950 منحت المواطنين فرصة في تعلم أسلوب الحياة الديمقراطي.

ثانيا: رغبة النخبة الحاكمة في تايوان بمواكبة التغيرات والإستجابة لضغوطات الولايات المتحدة بالإتجاه نحو الإنفتاح الإقتصادي والديمقراطي، لا سيما بعد انهيار الشيوعية، حيث بدأت قيادات الكومنتانغ بفتح الإقتصاد المحلي أمام الإستثمارات الأجنبية من جانب، وبالتحول التدريجي نحو الديمقراطية من جانب آخر.

---

(1) Shin, Chin- yu, "The Global Constitution of Taiwan Democracy", East Asia: An International Quarterly. 20:16-39, Autumn 2003. http://web21,epnet.com/externalframe.asp?. 23/4/2005

(2) Copper, Joh F., "Taiwan: Democracy's gone awry?", Journal of Contemporary China, 12: 145-162, 2003.http://web21.epnet.com/exterlframe.asp? 23/4/2005.

(3) Hsieh, John Fuh- Sheng, "East Asian Culture and Democratic Transition, with Special Reference to the Case of Taiwan", Journal of Asian and African Studies, 35:35-4, 2000. http://web20.epnet.com/externalframe.asp? 24/4/2005.

ثالثاً: ساعد ظهور نظام من التعددية الإجتماعية بصورة كبيرة على التحول الديمقراطي، إذ أن التنمية الإقتصادية والصناعية السريعة، أسفرت عن تبلور عدد كبير من القوى الإجتماعية والإتحادات والمدارس، وهذه القوى الإجتماعية وفرت الارض الخصبة لنمو المعارضة وجلب التغيرات السياسية.

المطلب الثالث: أثر التصنيع على الديمقراطية في تايوان

تعتبر تايوان مثالاً في النجاح في إنجاز التصنيع السريع والتنمية الإقتصادية والإجتماعية، حيث استطاعت أن تنتقل من كونها مجتمعاً زراعياً في فترة ما قبل الحرب العالمية الثانية إلى كونها مجتمعاً صناعياً يضاهي المجتمعات الصناعية في دول المركز في فترة ما بعد الحرب.

علاوةً على ذلك، تقدم تايوان مثالاً بارزاً على أن التصنيع قاد بصورة واضحة، ومباشرة إلى حد ما، إلى تقييد سلطة حزب الكومنتانغ الحاكم والتحول نحو الحكم الديمقراطي، إذ اتبعت حكومة الكومنتانغ سياسات صارمة في سبيل تحقيق التنمية الصناعية والإقتصادية، تمثلت هذه السياسات في فرض الأحكام العرفية وضبط نشاطات الجماعات المهنية والنخبة الفكرية، لكن التنمية الصناعية والإقتصادية التي نجحت الحكومة في تحقيقها أدت إلى تنامي الطبقة الوسطى، وإرتفاع معدلات التحضر، وتحسن مستويات التعليم، وهي أمور أدت بدورها إلى تبلور تنظيمات مدنية وقوى إجتماعية مناصرة للحقوق الديمقراطية، وبالتالي أدت إلى تشكيل مجتمع مدني بدأ يضغط على الحكومة بصورة سلمية لإجراء إصلاحات سياسية، مما أجبر حزب الكومنتانغ على القبول بمنافسة الأحزاب الأخرى على الحكم منذ عام 1989، وهو الأمر الذي شكل نقطة البدء

في تحول تايوان إلى الديمقراطية، وهذا يعني أن حكومة الكومنتانغ قيدت نفسها بنفسها من خلال النتائج التي أسفرت عن عملية التنمية الصناعية التي قادتها هذه الحكومة.

من هنا يمكن القول بأن تايوان توفر نموذجاً واضحاً على العلاقة بين التصنيع والديمقراطية، من حيث أن الأول يقود إلى الثانية، فعندما إزدادت مؤشرات التصنيع في هذه الدولة، إزدادت معها إحتمالات ظهور مؤشرات الديمقراطية التي تمثلت في تعدد الأحزاب المتنافسة على السلطة عن طريق الإنتخابات.

وربما في إطار العلاقة بين التصنيع والديمقراطية في دول شبه المحيط - على وجه الخصوص- توصلت دراسة (Rueschemeyer) التي اعتمدت على التتبع التاريخي لمجموعة من الدول، إلى أن التغيرات في موازين القوة بين الطبقات تشكل الآلية التي من خلالها تؤدي التنمية الإقتصادية والصناعية إلى تحفيز التنمية السياسية والديمقراطية، إذ أن التنمية الصناعية تؤدي إلى إضعاف السلطة السياسية للنخب التقليدية- لا سيما النخب الإقطاعية، وإلى تحسين وسائل الإتصال والنقل، وهي أمور تسهل تنظيم العمال من خلال تجميعهم في منظمات مستقلة، مما يزيد من قوة الطبقة العاملة التي تقود عملية التحول الديمقراطي، لكن هذه الدراسة اعتقدت في الوقت نفسه بأن تنظيم الطبقة العاملة، مع أنه يمثل عاملاً ضرورياً لظهور الديمقراطية، لا يمكن أن يكون كافياً[1].

هذه الظواهر التي تحدثت عنها الدراسة السابقة- التصنيع وتصاعد الطبقة العاملة واضعاف النخب الحاكمة- حدث مثلها في دول الأرجنتين والبرازيل وتايوان، لكن تنامي وزن

[1] Rueschemeyer, Dietrich; Stèphens, Evelyne; and Stephenes, John, "Capitalist Development and Democracy", Chicago, The University of Chicago Press, 1992, p.319.

الطبقة العاملة لم يكن وحده كافياً للتحول نحو الديمقراطية، ففي الأرجنتين مثلاً، كان لعامل الهزيمة في حرب المالفيناس- الفالكلاندز عام 1982، أثر على إنهيار النظام العسكري في هذه الدولة بعد فقدانه لشرعيته، وفي البرازيل أيضاً، كان لدور القيادة السياسية في خلق حزب سياسي يمثل الحكومة في التنافس في الإنتخابات أثر على توجيه عملية التحول الديمقراطي.

الفصل الرابع

العلاقة بين التصنيع

والديمقراطية في دول المحيط

الفصل الرابع

العلاقة بين التصنيع والديمقراطية في دول المحيط

تمهيد:

تشتمل دول المحيط على باقي دول العالم الثالث من غير الدول الصناعية الجديدة (NICs)، وتسمى بالدول النامية، لأنها بدأت تدخل في المراحل الأولى من التنمية الإقتصادية والصناعية، وما زالت تعاني من وجود الكثير من السلبيات والعقبات في طريق تطورها الإقتصادي والسياسي، بعض هذه العقبات تعود إلى جذور ثقافية وأخرى ذات جذور تاريخية أو سياسية.

لذلك فإن هذه الدول تتميز عن سابقاتها من دول المركز أو دول شبه المحيط، بأنها تحتوي على بنيات إقتصادية وصناعية لازالت متخلفة ولو نسبياً، وذلك رغم توافر المواد الخام الضرورية للتنمية الصناعية في معظمها، ورغم نجاح بعضها في تحقيق تقدم إقتصادي نسبي في العقود الأخيرة، ولهذا يختلف كثير من الإقتصاديين حول خروج بعضها من دائرة دول المحيط ودخولها في دائرة شبه المحيط.

وعلى الرغم من التقاليد التسلطية الراسخة في كثير من دول المحيط، وعدم احتوائها على الشروط الإقتصادية والسياسية الضرورية لتحقيق تنمية سياسية وديمقراطية والتي تحدث عنها "دال" و"هنتنغتون" وغيرهما من المنظرين الديمقراطيين، إلا أن بعض هذه الدول دخلت إلى القائمة الديمقراطية خلال الموجه الثالثة من التحول الديمقراطي التي بدأت في الربع الأخير من القرن العشرين، رغم استمرار وجود بعض العيوب مثل التلاعب في الإنتخابات، وسيطرة الحكومات على الحياة السياسية.

هذا وسوف يتطرق هذا الفصل إلى دراسة عينة تتكون من ثلاث دول من مجموعة دول المحيط وهي: مصر، والهند، وجنوب أفريقيا. بالإضافة إلى أنه سيقوم بشرح العلاقة العملية بين التصنيع والديمقراطية.

المبحث الأول: مصر

تقديم:

مصر هي جمهورية عربية ذات أغلبية مسلمة، تقع في الزاوية الشمالية الشرقية لأفريقيا، مع إمتداد آسيوي يعرف بشبه جزيرة سيناء، وهي تعتز بتاريخ يمتد لآلاف السنين من الحياة البشرية على ضفاف نهر النيل، وخضعت لحكم العرب المسلمين منذ عام 639م وحتى نهاية الحكم العثماني عندما احتلتها بريطانيا في عام 1882، وبعد أربعين سنة حققت مصر إستقلالها في عام 1922.

وفي عام 1923 وضعت مصر أول دستور لها، أعلن أنها ذات نظام ملكي وراثي مع حكومة تمثيلية، حيث تألف الفرع التشريعي من مجلسين هما: مجلس الشيوخ، ويجري إنتخاب ثلاثة أخماس أعضائه بإنتخاب شامل للذكور، والباقي يعينهم الملك، ومجلس النواب الذي ينتخب أعضاؤه لخمس سنوات. واستمر النظام الملكي حتى عام 1952، حيث قامت ثورة تموز (يوليو 1952) والتي قادت إلى اسقاط النظام الموجود واحلال نظام جمهوري يحكمه حزب واحد محل النظام السابق.

أما الآن فتأخذ الحكومة شكل نظام الحكم الجمهوري، وتخضع لدستور عام 1971 مع تعديلاته، لا سيما تلك التي أقرت في عام 1980 والتي تتصل بحقوق الإنسان والحريات الأساسية، ويمارس السلطة التنفيذية رئيس الجمهورية ورئيس الحكومة، أما المسائل التشريعية فيمارسها البرلمان (مجلس الشعب) الذي ينتخب أعضاؤه بإنتخاب شعبي شامل. أما بالنسبة للأحزاب السياسية فهي تشتمل على أحزاب مثل: الحزب الوطني الديمقراطي (وهو الحزب الحاكم)، وحزب الوفد الجديد، وحزب العمل، والحزب الليبرالي وغيرها.

وعلى الصعيد الإقتصادي، بدأت مصر بالمراحل الأولى مـن التنميـة الإقتـصادية والصناعية منذ عهد "محمد علي" في النصف الأول من القرن التاسع عشر، لكنها لم تحقـق نمواً ملحوظاً على هذا الصعيد إلا في فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية.

المطلب الاول: التطور الصناعي

يمكن القول بأن مصر بدأت بالتصنيع منذ عهد "محمد علي" (1804-1849)، فهـو يعتبر "مؤسس مصر الحديثة"، حيث قرر إقامة صناعات حديثة على الطراز الأوروبي، وذلك بسبب دوافع عديدة أهمها كان حاجة محمد علي لإنشاء جيش كبير وأسطول حربي وضرورة إنشاء مصانع لذلك الغرض، إضافة إلى رغبته في بناء دولة صـناعية علـى نمـط الـدول الأوروبية.

وبدأ "محمد علي" بإقامة المصانع الجديدة بعد عام 1818، وكانت أهم الصناعات التي أقيمت مجموعة من الصناعات العسكرية مثل مصانع الأسلحة والسفن، بالإضافة إلى مجموعة من الصناعات المدنية مثل صناعة المنسوجات والسكر والزجاج والورق، واعتمد "محمد علي" في تمويل هذه الصناعات على تنفيذه لسياسة احتكارية أدت إلى حصوله على أموال وفيـرة لأنه كان يشتري المنتجات الزراعية والصناعية بسعر منخفض ويبيعها بـسعر يبلـغ عـدة أضعاف سعر الشراء، ورفض اللجوء للاقتراض من الخارج لخوفه من أن يشكل ذلك ذريعة للتدخل الأجنبي[1].

لكن تجربة "محمد علي" الصناعية لم تستمر إلا لفترة محدودة، فبعد عام 1840 بدأت المصانع الحكومية تزول تدريجياً، بسبب عدم قدرتها على منافسة البضائع الأجنبية بالإضافة

---

[1] Issawi, Charles, "The Economic History of the Middle East 1800-1914" Chicago, The University of Chicago Press, 1986, p.384.

إلى أسباب أخرى مثل: سوء الإدارة الحكومية للمصانع، وإنخفاض كفاءة العاملين، وإعتماد أغلب المصانع على الطاقة المنتجة من الحيوانات[1]، وربما يكون العامل الأساسي في إنهيار نهضة "محمد علي" يتمثل في عدم رغبة الدول الأوروبية ولا سيما بريطانيا في قيام الصناعة في مصر، لأن قيامها يغلق السوق المصري أمام المنتجات الأوروبية.

وفي عهد الخديوي إسماعيل (1863–1879) تم تجديد سياسة التحديث الصناعي والإقتصادي، من خلال تنشيط الصناعات العسكرية، وانتشار صناعة القطن، وازدياد مصانع تكرير السكر، وهي صناعات إستهلاكية بسيطة، بينما ظلت معظم البضائع الإستهلاكية تستورد من الخارج.

ومع ذلك فإن هذه النهضة البسيطة في الصناعة تعرضت للدمار بعد الإحتلال البريطاني لمصر الذي وضع العراقيل في طريق نموها حتى الحرب العالمية الأولى، ويمكن تلخيص عوامل تخلف الصناعة في مصر حتى ذلك الوقت فيما يلي:

أولاً: عزوف المصريين عن تحمل الصناعة وترك قطاع الأعمال والصناعة للأجانب، لذلك إحتكر الأجانب التجارة والمال والحرف الصغيرة.

ثانياً: كراهية سلطات الإحتلال البريطاني لنمو صناعة مصرية، ووضع العراقيل أمام ذلك.

ثالثاً: عدم توفر سياسة حمائية للصناعات الناشئة، بالإضافة إلى ضيق السوق المحلي وضعف القوة الشرائية وإنخفاض انتاجية العمل.

وللتدليل على تخلف الصناعة المصرية في هذه الفترة، فقد وصل مجموع رؤوس أموال الشركات المساهمة في مصر في بداية القرن العشرين إلى 45 مليون جنيه، كان نصيب الصناعة منها أربعة ملايين جنيه فقط وكانت تتركز في صناعات قصب السكر، أما الباقي فقد

---

(1) Grunwald, Kurt; and Ronald, Joachim O., "Industrialization in the Middle East" Westport, Greenwood Press, 1960, p.184.

اتجه إلى البنوك والتجارة والمواصلات[1]. كما لم تتجاوز نسبة العاملين في القطاع الصناعي إلى إجمالي القوة العاملة ما بين عامين 1907و 1917 عن 11.5%، في حين شكل هؤلاء العاملين 2.4% من السكان في عام 1917[2].

وفي فترة الحرب العالمية الأولى، نشأت بعض الصناعات الصغيرة بسبب صعوبة إستيراد المنتجات الصناعية، فكانت الحرب بمثابة حماية طبيعية للصناعات المحلية الناشئة، كما أن المصريين بدأوا يوجهون تركيزهم نحو الصناعة، فأنشئ بنك مصر في عام 1920 ليقوم بنشر سياسة التصنيع وإقامة العديد من الصناعات، كذلك أنشئ الإتحاد المصري للصناعات في عام 1924 وطالب بتعديل السياسة الجمركية، وبدأت الحكومة المصرية بفرض تعريفات جمركية بعد عام 1930 فشجعت قيام العديد من الصناعات.

وخلال الحرب العالمية الثانية، حقق الإنتاج الصناعي زيادة كبيرة بسبب إنقطاع الواردات، وتحول الطلب المحلي إلى البضائع الوطنية، إلى جانب وجود طلب إضافي من قوات بريطانيا والحلفاء المرابطة في مصر في زمن الحرب، لذلك إرتفع الإنتاج الصناعي بنسبة 40% خلال الفترة 1945-1950، وإرتفعت نسبة العمالة الصناعية إلى إجمالي القوة العاملة من 33% في عام 1937 إلى 39.7% في عام 1947م[3].

وبعد قيام ثورة تموز 1952، بدأ الإنتاج الصناعي بالتزايد بصورة ملحوظة، لا سيما بعد عام 1954، حيث تسارع النمو الصناعي بمعدل 10% سنوياً خلال الفترة 1954-1964،

---

(1) عجمية، عبدالعزيز؛ وإسماعيل، محمد محروس، "التطور الإقتصادي في أوروبا والعالم العربي"، بيروت، الدار الجامعية، 1992، ص ص 349-351.

(2) علي، محمود عبدالسميع، "العلاقة بين التحضر والتصنيع في مصر للفترة من 1960 حتى 1996"، مجلة البحوث التجارية، 2: 124-125، تموز 2000.

(3) Al- Rimawi, Kasim, "The Challenge of Industrilization Egypt", Beirut, United Publishers, 1974, p.68.

وذلك يعزى إلى الإستخدام الكامل لطاقات الإنتاج[1]، من خلال تنفيذ مشروعات السنوات الخمس خلال الفترات 1952-1957 و1957-1961 التي قامت الحكومة من خلالها ببناء مشروعات صناعية متكاملة بهدف دفع عملية النمو الإقتصادي بصورة عامة والنمو الصناعي بصورة خاصة[2].

وفي سبعينات القرن العشرين بدأت القيادات المصرية، بدءاً من السادات ثم مبارك، بتطبيق سياسات الإنفتاح الإقتصادي التي تمحورت حول دعوة الإستثمارات الأجنبية، وتنشيط القطاع الخاص، وإعادة تنظيم القطاع العام، وتحرير التجارة الخارجية، وهذه السياسات أدت إلى تزايد معدلات النمو الإقتصادي التي وصلت في الفترة 1974-1980 إلى ما يقارب 10%، وساهمت في توفير المواد الأولية للمصانع عن طريق إطلاق حرية الإستيراد، لكنها من ناحية أخرى أدت إلى تدفق البضائع المستوردة إلى السوق المحلية ونشوء منافسة قوية وغير متكافئة مع المنتجات المحلية، علاوة على تزايد هجرة الأيدي العاملة المصرية إلى الخارج، وهو ما يؤثر سلباً على القطاع الصناعي. ويوضح الجدول التالي مؤشرات التطور الصناعي في مصر منذ تبني سياسات الانفتاح الاقتصادي في سبعينات القرن العشرين.

---

(1) ريفيية، فرنسوا، "الصناعة والسياسات الصناعية في مصر"، ترجمة جورج أبي صالح، بيروت، مركز الدراسات والأبحاث عن الشرق الأوسط المعاصر، 1980، ص47.

(2) عجمية، عبدالعزيز، وإسماعيل، محمد محروس، "التطور الإقتصادي في أوروبا والعالم العربي"، ص368.

الجدول رقم (7): مؤشرات التطور الصناعي في مصر 1977-2001

السنة	نسبة الناتج الصناعي من الناتج الإجمالي	نسبة العمالة الصناعية من اجمالي العمالة
1977	%30	%26
1980	%31	%17
1984	%33	%30
1990	%29	%23
1995	%21	%22
2001	%33	%25

المصدر: تقارير التنمية العالمية الصادرة عن البنك الدولي لأعـوام 1979، 1982، 1986، 1992، 1997، 2003.

وقد أدى تنامي التصنيع في مصر إلى تزايد عدد السكان في المدن، إذ يلاحظ أن عدد هؤلاء السكان قد ارتفع من 1.8 مليون نسمة في عام 1897، أي مـا نـسبته 19.1% مـن إجمالي السكان، إلى 3.8 مليون في عام 1927 أو ما نسبته 26.8%، ثم إلى 16.1 مليون في عام 1976 أي ما نسبته 37.8%[1].

المطلب الثاني: التطور الديمقراطي

بعد حصول مصر على استقلالها، بدأت مرحلة من النظام الملكـي (1922-1952)، تكونت فيها العديد من الأحزاب السياسية وحاولت الوصول إلى السلطة، لكن تسيد عليها حزب الوفد الذي قاد النضال من أجل الإستقلال. وإتصفت هذه المرحلة بممارسة ديمقراطية رديئة، حيث كانت تقام الإنتخابات وتتنافس الأحزاب على السلطة، لكن بعض هذه الإنتخابات كانـت

[1] Abdel- Hakim, M.S.; and Abdel- Hamid, Wassim, "Some Aspects of Urbanization in Egypt", Durham, Center for Middle Eastern & Islamic Countries, 1982; pp.1-2.

تخضع للتلاعب، وكان يتم تعليق البرلمان من قبل الملك، الذي كان أحياناً يمـــارس ســـلطات غير عادية على النظام السياسي.

ومع ذلك فقد اتسم النظام الملكي ببعض السمات الإيجابية، مثل توفر حرية الطباعة، ففي عام 1947 كان في القاهرة أربعة عشر صحيفة يومية وسبع صحف إسبوعية، إضافة إلى سمة التسامح مع الآراء الناقدة والمعارضة.

إنتهت مرحلة النظام الملكي بقيام ثورة في 23 تموز 1952 قادها ونفذها ضباط شباب في الجيش بقيادة "جمال عبدالناصر"، وحظي بتأييد شعبي واسع، نشأ عن نظر المصريين إلى حكومتهم الملكية على أنها تابعة لبريطانيا التي كان جنودها لا يزالون حول قنـــاة الـــسويس، وعزز هذه الصورة عدم قدرة مصر (مع الدول العربية الأخرى) على منع إقامة دولة إسرائيل على أرض فلسطين.

وقام "عبدالناصر" بتفكيك النظام الملكي وأعلن النظام الجمهوري، كما قام بحل جميع الأحزاب ليظهر نظام الحزب الواحد بقيادة شخصية "عبدالناصر" الكاريزمية، فكـــان النظـــام السياسي في مصر في عهده تسلطياً، حيث أكد على أنه مـــا دام أن استئـــصال الإمبرياليـــة والإستعمارية هو هدف الشعب والقيادات، فإنه ليس هناك حاجة لإقامة نظام متعدد الأحزاب.

وتبعاً لذلك، فإن المادة (192) من الدستور الجمهوري الذي أعلن في كانون الثـــاني 1956 نصت على أن جميع أعضاء المجلس التشريعي (البرلمان) يعينون من قبـــل الحـــزب السياسي الوحيد في الدولة وهو "الإتحاد الوطني" الذي نظم بواسطة رئاسة الجمهورية، والذي استمر حتى عام 1962 حيث حل محله "الإتحاد الإشتراكي العربي"، وهو حـــزب ذو ميـــول اشتراكية اهتم بتعبئة الجماهير.

وبعد موت "عبدالناصر" في عام 1970 صعد "أنور السادات" إلى السلطة، وصعوده لم يأت بأية تغييرات في البداية، لأنه لم يكن قادراً على تحرير نفسه من صورة سابقه، لكن النجاحات المتواضعة للقوات المصرية ضد إسرائيل في تشرين الأول عام 1973 جعلته قادراً على فرض شخصيته، حيث قام بتوجيه السياسة الخارجية لمصر نحو الولايات المتحدة بدلاً من الإتحاد السوفياتي، وقام أيضاً بتحويل الإقتصاد المصري من النظام الإشتراكي الموجه إلى نظام ليبرالي يعطي مجالاً أكبر للنشاطات الإقتصادية الخاصة، كما كان السادات هو صاحب المبادرة باتخاذ قرار التحول من صيغة التنظيم السياسي الواحد (الإتحاد الإشتراكي العربي) إلى صيغة التعددية الحزبية المقيدة عام 1976.

وتوجت عملية التغيير بإجراء انتخابات عامة في عام 1976 وصفت بأنها الأكثر حرية في تاريخ الدولة، وشاركت فيها ثلاثة برامج حزبية داخل الإتحاد الإشتراكي العربي مثلت اليسار والوسط واليمين، تحولت فيما بعد إلى أحزاب مستقلة هي: الحزب الإشتراكي العربي والحزب الإتحادي التقدمي الوطني، والحزب الإشتراكي الليبرالي، وفي تموز عام 1978 شكل السادات الحزب الوطني الديمقراطي (NDP) بقيادته، الأمر الذي أشار إلى عودة نظام الحزب الواحد مع وجود أحزاب صغيرة، لكنها تبقى تحت هيمنة الحزب الحاكم، وهو الحزب الوطني الديمقراطي.

وفي تشرين الأول عام 1981 تعرض الرئيس "أنور السادات" للإغتيال من قبل تنظيم الجهاد الإسلامي، وخلفه نائب الرئيس "حسني مبارك"، الذي تعهد بمواصلة العملية التي بدأها السادات بالتأكيد على أن التجربة الديمقراطية المصرية سوف لن تتوقف، لذلك بدأ بتقبل زيادة عدد الأحزاب السياسية حيث ظهر حزب الوفد الجديد.

لكن عملية اللبرلة السياسية للرئيس مبارك ظهر عليها قيود، فالرئيس مبارك لم يكن يريد أن يرى سيطرة الحزب الوطني الديمقراطي تضعف، لذلك وضع قانون إنتخابي جديد إشترط على الأحزاب المشاركة في الإنتخابات التشريعية لعام 1984 الحصول على حد أدنى مقداره 8% من إجمالي الأصوات من أجل تمثيلها في البرلمان، حيث فاز الحزب الوطني الديمقراطي المسيطر بـ 73% من الأصوات، ولم يتجاوز أي حزب آخر الحد الأدنى سوى حزب الوفد الجديد الذي حصل على 15.1% من الأصوات.

ومع نهاية الثمانينات كانت الحكومة تواجه صعوبات إقتصادية كبيرة، وكانت تواجه أيضاً معركة كبيرة من أجل البقاء مع التنظيمات الإسلامية المتشددة، وعندما توجه التركيز نحو الأمن، عانت حقوق الإنسان من إنتهاكات كبيرة، وظهر أن مبارك اكتسب ميولاً نحو الإدارة السياسية التي مارسها كل من عبدالناصر والسادات، وأصبح من الواضح أن عملية التحول الديمقراطي قد توقفت في التسعينات.

وبعد أن شعر الشعب المصري بأن آماله بالتحول نحو الديمقراطية قد أحبطت، بدأ ينسحب من العملية السياسية، حيث كان المظهر الهام في إنتخابات عام 1990 ليس في الفوز الساحق للحزب الوطني الديمقراطي، بل في الحصيلة المتدنية للناخبين التي قدرت بحوالي 20% من المؤهلين قانونياً للتصويت[1].

ويمكن القول بأن الباحثين المصريين وغير المصريين، قد توصلوا إلى أن ما تشهده مصر منذ منتصف السبعينات من القرن العشرين على الصعيد السياسي الداخلي هو حالة من

[1] Dawisha, Adeed, "Egypt", in Lipset, "The Encyclopedia of Democracy",Vol02, pp.398-402.

الإنفتاح السياسي المقنن، الذي يعبر عن "إنفراجة ديمقراطية" أو "هامش ديمقراطي" يضيق أحياناً ويتسع أحياناً أخرى حسب الظروف والمستجدات الداخلية والخارجية(1).

وهذه الإنفراجة الديمقراطية أضفت على النظام السياسي المصري طابعاً مختلطاً، فاصبح يجمع بين بعض سمات الأنظمة التسلطية، وبين قليل من سمات الأنظمة الديمقراطية، ويتجلى ذلك في مؤشرات عديدة، أهمها:

أولاً: إن التحول الديمقراطي الجزئي، لم يحدث تغييرات في أسلوب ممارسة الحكم، إذ ما زال يمتلك رئيس الدولة الدور المحوري كمركز محرك للنظام السياسي، فكل المبادرات تأتي منه، وكل التحولات اقترنت بشخصه، ويعود هذا الدور إلى تقاليد سياسية وثقافية راسخة، وإلى نصوص الدستور التي تمنحه سلطات واسعة. والمشكلة أن الرئاسة لا تؤمن بأن الديمقراطية تتسع لا مكانية تبادل سلطة الحكم من خلال صناديق الإنتخاب.

ثانياً: إن إستقلال السلطة التشريعية في مواجهة الحكومة، هو أمر غير متحقق في ظل إنتماء أغلبية أعضاء البرلمان (مجلسي الشعب والشورى) إلى الحزب الحاكم، إذ لا يملك مجلس الشعب القدرة على إقالة أية وزارة لا يثق في أدائها، ويفتقد مجلس الشورى بدوره لأي دور تشريعي(2).

---

(1) من أهم الدراسات التي قام بها الباحثون في هذا المجال: أسامة الغزالي حرب، "مشكلات التحول الديمقراطي في مصر"، ورقة قدمت إلى مؤتمر "إشكاليات تعثر التحول الديمقراطي في الوطن العربي"، الذي نظمته مجلة السياسة الدولية بالتعاون مع المؤسسة الفلسطينية لدراسة الديمقراطية ومركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان، القاهرة، 29 شباط- 3 آذار 1996، أماني قنديل، "عملية التحول الديمقراطي في مصر"، ط2، القاهرة، مركز إبن خلدون للدراسات الإنمائية ودار البشير للتوزيع، 1995. علي الدين هلال، "التطور الديمقراطي في مصر: قضايا ومناقشات"، القاهرة، مكتبة نهضة الشرق، 1986.

(2) السيد، مصطفى كامل، "أضواء على النظام السياسي في مصر"، في أحمد عبيدات وآخرون، "النظام السياسي العربي والديمقراطية"، عمان، دار الفارس للنشر والتوزيع، 2001، ص ص 57-66.

ثالثاً: إن وجود أربعة عشر حزباً على الساحة السياسية (حتى عام 1996)، لا يعني وجــود نظام حزبي تعددي حقيقي، وذلك بسبب عدم التكافؤ بين الحزب الوطني الذي يترأسه رئيس الدولة (وهو حزب الدولة) وبين بقية الأحــزاب، ويــستمد الحــزب الــوطني سيطرته من مصدرين هما: تولي رئيس الدولة رئاسة الحزب، ووجود تداخل كبيــر بين أجهزة الحزب وأجهزة الدولة، وتوظيف أجهزة الدولة في مساندة الحزب لا سيما في مواسم الإنتخابات، ولذلك يصنف المتخصصون النظام الحزبي المصري في دائرة نظام الحزب المهيمن أو المسيطر.

رابعاً: إن الإستقلال الذي تتمتع به السلطة القضائية في مصر، تحد منــه قــانون الطــوارئ والقوانين الإستثنائية، التي تم في إطارها تشكيل بعض أنواع المحــاكم الإســتثنائية، أصبحت تمثل نوعاً من القضاء الموازي للقضاء الطبيعي، لكن يبقى هذا الإســتقلال الذي يتمتع به القضاء دعامة لأي تقدم ديمقراطي في المستقبل.

خامساً: تعبر قلة المشاركة في الإنتخابات العامة في مصر عن عجز الديمقراطية فــي هــذه الدولة، إذ لم يحدث أنها تجاوزت 25% من إجمالي من لهم الحق في التصويت، وهذا يعني أن العملية السياسية تجري بين نخب وفئات محدودة في المجتمع، كما أن هــذه الإنتخابات غالباً ما يتم التلاعب بنتائجها لضمان فوز الحزب الوطني بأغلبية المقاعد في مجلس الشعب، الذي لا يعدو عن كونه ختماً مطاطياً، وعادة ما يجــري إنتخــاب رئيس الدولة بإستفتاء عام، لا يخسر فيه سوى بطاقــات الموافقــة التــي لا تحمــل أسماءاً[1].

---

[1] إبراهيم، حسنين توفيق، "آفاق التطور السياسي والديمقراطي في مصر"، مجلــة أبعــاد، 7: 256-292، حزيران 1998.

أما عن أهم العوائق التي قد تعرقل تحقيق أي تقدم ديمقراطي حقيقي في مصر، فيمكن أن تتمثل في عدم بروز قيم ديمقراطية في الثقافة السياسية للمصريين، وإضفاء الطابع التسلطي على هذه الثقافة بسبب التراكم التاريخي لتقاليد مركزية السلطة والإستبداد السياسي. إضافة إلى عائق آخر يكمن في أن الديمقراطية المصرية هي قضية النخبة، أما أغلبية المصريين فإنها تهمش هذه القضية وتعطي الأولوية للقضايا الإقتصادية والحياتية.

ومن الجدير بالذكر أن عملية اللبرلة الإقتصادية التي بدأها السادات، ترافقت مع بدء عملية اللبرلة السياسية عن طريق قرار السادات بالتحول إلى نظام تعدد الأحزاب، لا سيما أن الليبرالية الاقتصادية قد تساعد على تكوّن اتجاهات وقيم فردية لدى أفراد الشعب تشجعهم على التمسك بحقوقهم وحرياتهم. لكن البعض يرى أن تحقيق اللبرلة الإقتصادية الكاملة أمر صعب أو مستحيل لأن الدولة تتحمل مسؤولية تجاه أفراد الشعب من خلال توفير حصة كبيرة من أرزاقهم، وهو الأمر الذي قد يقف عائقاً ثالثاً أمام التحول الديمقراطي الكامل[1].

المطلب الثالث: أثر التصنيع على الديمقراطية في مصر

تتصف مصر، كغيرها من دول المحيط، بانها لا تمتلك مستويات صناعية وإقتصادية كتلك المستويات التي وصلت إليها دول المركز ودول شبه المحيط، وذلك لأنها استقلت في فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية ولم تتمكن من تحقيق تنمية إقتصادية وصناعية سريعة شبيهة بالتي حققتها دول شبه المحيط.

وعند النظر إلى دول المحيط ككل، يبدو أن درجة العلاقة بين التصنيع والديمقراطية تتضاءل، وذلك لانها لا تشتمل على بنيات صناعية متطورة، فمصر مثلاً، لم تتمكن من تطوير بنية صناعية متقدمة، على الرغم من بدء عملية التصنيع فيها منذ عهد "محمد علي"،

[1] Springborg, Robert, "Egypt", in :Tim, Niblock, k; and Murphy, Emma (eds), "Economic and Political Liberalization in the Middle East", London, British Academic Press, 1993, p.165.

وعلى الرغم كذلك من تزايد الإنتاج الصناعي بصورة ملحوظة بعد ثورة تموز (يوليو 1952)، وبقيت مصر تحتوي على قاعدة صناعية ضيقة رغم أن معدلات النمو الإقتصادي تزايدت في سبعينات وثمانينات القرن العشرين، بسبب لجوء القيادات المصرية- السادات ومبارك- إلى تطبيق سياسة الإنفتاح الإقتصادي، وهي السياسة التي ترافقت مع حصول انفراجه ديمقراطية، تمثلت في قرار السادات بالتحول نحو نظام تعدد الأحزاب، لكن مع بقاء حزب واحد هو الحزب الوطني الديمقراطي يسيطر على الحياة السياسية في مصر، وهذا يعني أن مصر تحتوي على بنية صناعية محددة، وتجربة ديمقراطية مقيدة، ويقف في طريق تقدم هذه التجربة عوائق داخلية- ثقافية واقتصادية.

ولوحظ بأن عملية التحول نحو نظام تعدد الأحزاب (وهي ليست عملية تحول نحو الديمقراطية) كانت عبارة عن قرار فردي صدر عن رئاسة الدولة، ولم تتدخل الجماعات المكونة للمجتمع في عملية التحول، فمع أن التصنيع المصري أدى إلى ظهور طبقة عاملة شكلت لها تنظيمات عمالية، لكن هذه الحركة العمالية كغيرها من الحركات الإجتماعية في المجتمع المصري، لم تتمكن من التأثير في التطور السياسي للدولة بسبب سيطرة حزب وحيد على العملية السياسية. ورغم إحتواء المجتمع المصري على نخبة فكرية واعية، لكنها هي أيضاً لم تؤثر في الحياة السياسية لمصر بالرغم من عقدها لمحاضرات وندوات تدعو من خلالها إلى تنمية التجربة الديمقراطية في مصر عن طريق السماح للأحزاب السياسية الأخرى بالوصول إلى الحكم وإجراء الإنتخابات بصورة نزيهة ومتكافئة.

المبحث الثاني: الهند

تقديم

تقع دولة الهند في جنوبي آسيا، وتحتل معظم مساحة شبه القارة الهندية، ويحدها على أحد جانبيها جبال الهملايا وعلى الجانبين الآخرين يحدها المحيط الهندي، وهي الدولة الأكثر سكاناً في العالم بعد الصين، حيث وصل عدد سكانها عام 2003 إلى حوالي 1.1 مليار نسمة.

وتشتمل الهند على بنية إجتماعية متعددة الأعراق والديانات، إذ هناك 83% من السكان من الهندوس، وحوالي 12% من المسلمين، و2.5% من المسيحيين، و2% من السيخ، و0.7% من البوذيين، و0.5% من اليانيين(*). وهناك أيضا أقلية يهودية وأقلية زرداشية(**) تتركزان في الغالب على الساحل الهندي الغربي، كما تقوم البنية الإجتماعية الهندوسية على نظام طبقي متحجر (Caste System) يتميز بإنغلاق كل طبقة على نفسها، ويتشكل من أربع طبقات رئيسية هي: البراهميين، وهي طبقة الكهنوت العليا لدى الهندوس، بالإضافة إلى طبقات المحاربين والفلاحين والتجار.

وقد إستقلت الهند عن بريطانيا العظمى في عام 1947، ولا زالت تمثل أكبر ديمقراطية في العالم، حيث تقام فيها الإنتخابات بصورة دورية على قاعدة التصويت الشامل والمتساوي لجميع البالغين، ويتمتع فيها الشعب من مختلف الأعراق والأديان بالحقوق والحريات الأساسية المعترف بها عالمياً.

(*) السيخية واليانية: ديانات هندية، ظهرت الأولى حوالي عام 1500م وظهرت الثانية في القرن السادس قبل الميلاد.

(**) الزرادشية: ديانة فارسية قديمة وتسمى أيضا بالبارسية، ويتركز معتنقوها في ولاية بومباي الهندية.

وتأخذ الهند حالياً شكل نظام الحكم الجمهوري البرلماني، حيث وصفها الدستور الذي بدأ العمل به في عام 1950 بأنها "جمهورية ديمقراطية، علمانية، إشـتراكية، ذات سـيادة"، ويجري إنتخاب رئيس الجمهورية بتصويت شعبي كل خمس سنوات، وهو الذي يعين بمرسوم شكلي رئيس الوزراء والطاقم الوزاري، الذي يمثل الحزب (أو التحالف الحزبـي) الحاصـل على أغلبية المقاعد في البرلمان الفيدرالي، ويعتبر رئيس الوزراء الرئيس الفعلـي للـسلطة التنفيذية. أما البرلمان فيتألف من مجلسين: مجلس الولايات (Rajya Sabha) ومجلس الشعب (Lok Sabha)، فأعضاء مجلس الولايات يمثلون خمساً وعشرين ولاية وسبعة اقاليم متحدة، وأعضاء مجلس الشعب ينتخبون بتصويت شعبي لمدة خمس سنوات. أما الأحزاب الرئيـسية على الساحة السياسية فتضم حزب المؤتمر، والحزب الشيوعي، وحـزب المـؤتمر الثـاني، وحزب جاناتا.

المطلب الأول: التطور الصناعي

بدأت سيطرة بريطانيا على شبة القارة الهندية في القرن التاسع عشر من خلال شركة الهند الشرقية، حيث أقامت بريطانيا في ذلك التاريخ نظامها الإداري في الهند، وأعادت إحياء القانون والنظام، وبدأت تهتم بإنشاء عدد من الصناعات لاستغلال المـواد الخـام المتـوفرة، ولرفد بريطانيا بمصدر للكسب الإقتصادي.

ورغم طول الفترة التي خضعت فيها الهند للحكم البريطاني، فقد عانى تاريخها مـن تجاهل ملحوظ؛ فالكثير من أدبيات التصنيع البريطاني لا تذكر فيها دور الهند، لذلك لا تتوفر بيانات إحصائية كافية عن أداء الإقتصاد الهندي في مرحلة الإستعمار البريطاني.

ويمكن القول بأن الصناعة اليدوية بقيت في القرن التاسع عشر المصدر الأساسي للنمو في الهند، ولم يحدث نمو ملموس في القطاع الصناعي إلا بعد عام 1850، بحيث تركز النمو في ثلاث صناعات رئيسية هي: الجوته(*)، والقطن، والحديد[1].

لكن هذا النمو كان يعود في معظمه للتصنيع اليدوي، فمثلاً تشير الإحصاءات في صناعة القطن إلى أنه فقط منذ عام 1910 تجاوز حجم الإنتاج المصنعي لقطع الملابس حجم الإنتاج اليدوي، بحيث أصبحت الهند في عام 1914 رابع أكبر دولة في العالم في مجال صناعة القطن، وكانت هذه الصناعة مع صناعة الجوته تمثلان أكبر رافدين للنمو الصناعي في الهند خلال الفترة 1850-1914[2].

هذا النمو بقي غير مفيد، لأن الإدارة البريطانية عملت على إعاقة حركة التصنيع في الهند من خلال فرض إجراءات تمنع إستخدام سياسة الحماية الجمركية لتحفيز الصناعات الناشئة، ومن جانب آخر، منعت الظروف المناخية والإجتماعية الهند من أن تصبح دولة جاذبة للعمالة الأوروبية، كما يرى البعض أن النظام الإجتماعي والقيمي في الهند حد من نمو المبادرات التنموية الفردية[3].

وربما لهذه الأسباب بقيت الهند دولة زراعية متخلفة في ظل الحكم البريطاني، ففي عام 1931 وصل مجموع العمال في القطاع الصناعي إلى 1.5 مليون فقط، بينما كان عدد

(*) الجوته (Jute): نبات هندي يستخدم في صناعة الخيش والحقائب.

(1) Morris, Morris D., "The Growth of Large- scale- Industry to 1947", in: Kumar, Dharma (ed), "The Cambridge Economic History of India", Cambridg, Cambridge University Press, Vol.2, 1983, pp.553-603.

(2) Charlesworth, Neil, "British Rule and the Indian Economy 1800-1914", London, Macmillan Press, 1982, p.35.

(3) Kemp, Tom, "Hisotrical Patterns of Industrialization",London , Longman Group, 1978, pp.132-143.

السكان 353 مليون، وحوالي ثلاثة أرباع السكان كانوا يعملون في الزراعة، ولهذا كانت الهند في وقت الإستقلال لا تزال دولة غير صناعية وواحدة من أفقر دول العالم[1].

بعد أن استقلت الهند في عام 1947، بدأت حكومة حزب المؤتمر بتوجيه التخطيط نحو التصنيع، الذي ارتكز على الإفتراض بأن التنمية الصناعية السريعة يمكن أن تتحقق بإعطاء الأولوية لإنتاج البضائع الرأسمالية، وبأن تقوم الدولة بدور إستراتيجي في توجيه الموارد وتنظيم الإنتاج وإدارة الأسعار، ولهذا بدأ الإقتصاد الهندي يتمتع بمعدلات عالية من النمو الإقتصادي خلال الفترة 1947-1960[2].

وقد اتبعت الهند سياسة تصنيع إحلال الواردات التي يمكن تمييزها عن السياسات التي اتبعتها دول أمريكا اللاتينية، فعلى خلاف البرازيل مثلاً، فتحت سياسة التصنيع في الهند المجال أمام إمكانية تطوير الصناعات الثقيلة والخفيفة بصورة متزامنة رغم التركيز على الصناعات الأولى، أما البرازيل فقد قامت بالتركيز على إحلال الواردات في الصناعات الخفيفة ثم الإنتقال إلى الصناعات الثقيلة، الأمر الذي قاد إلى أزمات إقتصادية وسياسية، كما أن سياسة إحلال الواردات في الهند منحتها حالة من الإعتماد على الذات.

هذه الإنجازات في التنمية الإقتصادية تزامنت مع خيبات أمل شعبية، فقد بلغ معدل النمو السنوي للناتج الصناعي خلال الفترة 1960-1970 حوالي 5.4% ثم تراجع إلى 4.3% في الفترة 1970-1982، ولم يشكل في هذه الفترة أكثر من 16% من الناتج المحلي الإجمالي[3].

---

[1] Charlesworth, "British Rule and the Indian Economy", p.32.

[2] Saini, Krishan G., "The Growth of Indian Economy 1860-1960", Reviw of Income & Wealth, 15: 247-248, September 1969. http://web17.epnet.com/externalframe.asp? 4/5/2005.

[3] Kurian, Geroge Thomas, "The Encyclopedia of the Third World", NY, Facts on File Inc., Vol.2, 1982, p.792.

لكن معدل نمو الإنتاج الصناعي قد يكون أقل أهمية من تنوع الإنتاج الذي يشير إلى قدرة إنتاجية كبيرة تمكن الإقتصاد الهندي من الإعتماد على ذاته، فما بين عامي 1951 و1960 نمت صناعة المعادن والآلات المعقدة بمعدل 14.2% بينما بلغ معدل النمو الصناعي الإجمالي 6.4%، وفي الفترة 1980-1985 تخلف المعدل الأول عن الثاني.

وفي عام 1991 انهت الحكومة الهندية قيامها بعملية لبرلة نظامها الإقتصادي، حيث بدأت تستقبل إستثمارات أجنبية هائلة، بهدف تعزيز النمو الإقتصادي ورفع درجة المنافسة الدولية لمنتجاتها الصناعية[1].

ورغم كل ما تحقق من تقدم صناعي، بقيت الهند تقدم مثالاً على التنمية المركبة، إذ أن الأبقار المقدسة والعربات التي تقودها العجول توجد جنباً إلى جنب مع صناعة رأسمالية متقدمة، كما أن التعصب الديني ما زال منتشرا، وهناك أراضٍ مهجورة وركود وفقر وقذارة، وعلى الجانب الآخر هناك سكك حديدية، ومصانع، وبنوك، ومراكز مدنية حديثة، ونخبة فكرية تحمل أفكاراً متقدمة[2].

مع ذلك، فقد أدى التصنيع إلى نمو ظاهرة التحضر في المجتمع الهندي، فقد إرتفعت نسبة السكان الذين يعيشون في المدن من 10.5% في عام 1901 إلى 18% في عام 1961، ثم إلى 27% في عام 1995. وأدى التصنيع كذلك إلى نمو الحركة العمالية التي بدأت بتشكل إتحاد عمال السكك الحديدية في عام 1857، ثم اتحاد عمال البريد في عام 1907، وكان عام 1920 ذا أهمية كبيرة في حركة الإتحادات العمالية في الهند، حيث تشكل فيه مؤتمر إتحاد عمال كل الهند (AITUC). هذه الحركة العمالية قادتها البرجوازية الصناعية المتنامية منذ

---

(1) Kumar, Nagesh, "Industrialization and Tow Ways of Flows of FDI: The case of India", June 1995.
http://www.intech.unu.edu/publications/discussion-papers/9504.pdf. 2/5/2005.

(2) Kemp, Tom, "Historical Patterns of Industrialization", p.141.

أواسط القرن التاسع عشر، والتي عبّر عن مصالحها المؤتمر الوطني الهندي في أواخر ذلك القرن، بحيث طالب الإدارة البريطانية بوضع تعريفات حمائية وبتدخل الدولة من أجل تحفيز التنمية الصناعية[1].

المطلب الثاني: التطور الديمقراطي

كثيراً ما شكلت الهند مصدراً للارباك والحيرة لمنظري الديمقراطية، فوجود المستويات الدنيا من الدخل والتعليم، والبنية الإجتماعية الهرمية والإنقسامات العرقية المتعددة، والبنية الإقتصادية والصناعية المحدودة، كلها ظروف لا تلائم قيام الديمقراطية، وكلها ظروف توجد في الهند، فحوالي نصف السكان غير متعلمين (أميين)، وحوالي 25% منهم تحت خط الفقر، ولازال النظام الطبقي المتحجر يميز المجتمع الهندوسي، إذ يسيطر على 83% من السكان على الرغم من تمتع الطبقات الدنيا بحقوق ديمقراطية، ولا زالت الصراعات العرقية والدينية تثور بإستمرار.

ورغم كل هذه المعوقات، حافظت الهند على مؤسساتها الديمقراطية لأكثر من خمسة عقود، وكان الإستثناء الوحيد في فترة إعلان "الطوارئ الداخلية" بين عامي 1975 و1977، عندما عطلت "انديرا غاندي" (Indira Gandhi) رئيسة الوزراء حينذاك، الديمقراطية لمدة ثمانية عشر شهر، مع أن بعض الولايات إستمرت تتواجد فيها حكومات منتخبة حتى في فترة الطوارئ، وبإستثناء فترة الطوارئ هذه، لم تتوقف العملية الإنتخابية ابدا في الدولة ككل.

وهنالك ثلاثة عوامل يمكن من خلالها توضيح استمرارية الديمقراطية الهندية، هي: أولاً، الخلفية التاريخية، لا سيما بعض سمات الحركة القومية وإفرازات الحكم البريطاني.

---

[1] Kuppuswamy, B., "Social Change in India", New Delhi, Vikas Publications, 1972, p.217-276.

ثانياً، دور القيادة السياسية في فترة ما قبل الإستقلال. ثالثاً، السياسات العرقية الهندية التي تنزع إلى تمركز الصراعات العرقية.

ففي الهند، لم تبدأ قصة الديمقراطية مع الإستقلال في عام 1947، بل تعود جذورها إلى أواخر فترة الحكم البريطاني، حيث حصل حدثان هامان في هذه الفترة هما: نهوض حزب المؤتمر الذي قاد الحركة القومية. إضافة إلى التجربة التي حصل عليها سياسيون محليون من خلال سماح البريطانيين لهم بالمشاركة في حكم ديمقراطي مقيد.

إذ تشكل المؤتمر الوطني الهندي، الذي عرف بحزب المؤتمر، في عام 1885، وكان غرضه في البداية أن يكون ملتقى للتعبير عن مطالب الهنود الإقتصادية والسياسية وإيصالها للحكام البريطانيين، وتعهدت قياداته بتمثيل جميع المؤسسات والجماعات في الهند[1].

وفي ظل قيادة "موهانداس كي غاندي" (Mohandas K. Gandhi)، قرر حزب المؤتمر أن يضم الجماهير في الحركة القومية ضد بريطانيا، وبهذه العملية تحول حزب المؤتمر من ناد لنخبة من المحامين إلى حزب جماهيري، ووضع الهند على طريق التحول نحو الديمقراطية[2].

ورعى حزب المؤتمر حملة سلمية ضد بريطانيا، فكان التحرر المدني الأسلوب الرئيسي للمعارضة، لأن الحزب تعهد بهزيمة بريطانيا باستخدام الوسائل السياسية وليس العنف، كما قام الحزب بمحاولة ضم جميع الجماعات العرقية والدينية في الهند، لكنه في هذه المهمة لم يكن ناجحاً تماماً، فالمسلمون الذين كانوا يشكلون 25% من السكان، كانت تجري

---

(1) Das Gupta, Jyotriindra, "India: Democratic Becoming and Combined Development", in: Diamond, Larry; Linz, Juan; and Lipset, Symour Martin (eds), "Democracy in Asia", New Delhi, Vistaar Puplications, 1989, pp.53-66.

(2) Heller, Patrick, "Degress of Democaracy: Some Comparative Lessons from India", World Politics, 52: 484-518, July 2000.

تعبئتهم بواسطة عصبة المسلمين الهنود (وهو حزب تشكل عام 1906)، ورفعت هذه العصبة في ثلاثينات القرن العشرين مطلبها بإقامة وطن مسلم في شبه القارة الهندية، ورأت أنه في ظل الديمقراطية سيمثل حزب المؤتمر مصالح الأغلبية وليس مصالح المسلمين، وكانت النتيجة تقسيم الهند ونشوء باكستان كدولة مسلمة في عام 1947. وبإستثناء عصبة المسلمين، لم ينشأ أي حزب آخر في مواجهة حزب المؤتمر.

لم يكن ظهور بنية حزبية ذات سمة شمولية وسلمية، يمثل التطور الوحيد في أواخر مرحلة الإستعمار البريطاني، فقد سمحت الإدارة البريطانية في عام 1919 لبعض السياسيين المحليين بمشاركتها في حكم بعض الولايات الهندية، وفي عام 1935 خولت بريطانيا حكم الولايات كلية لاحزاب محلية، إذ تولت الحكومات المنتخبة شعبياً الحكم في ولايات الهند البريطانية عام 1937[1].

وبعد الإستقلال، تقبل "جواهرلال نهرو" (Jawaharlal Nehro) أول رئيس وزراء هندي، المبادئ الديمقراطية التي تضمنها دستور عام 1950. ورغم أن حزب المؤتمر قدم قيادات – على خلاف "نهرو" – تعارض إصلاح الأراضي وملكية الدولة للصناعات الرئيسية، لكن "نهرو" سعى إلى معارضة أفكار الحزب، ومع ذلك فقد اتبع هو وأنصاره الإجراءات والقواعد الدستورية في خوض معاركهم السياسية ضد خصومهم في داخل الحزب والبرلمان، وهذا الأمر ساعد على رعاية طفولة الديمقراطية في الهند.

ومنذ تاريخ الإستقلال أجريت الإنتخابات البرلمانية أثنتي عشر مرة، وإنتخابات أكثر للمجالس التشريعية في الولايات، وتشكلت في الكثير من الولايات حكومات لا تمثل الحكومة

---

(1) دايموند، لاري، "مصادر الديمقراطية: ثقافة المجموع أم دور النخبة"، ترجمة سمية فلوعبود، بيروت، دار الساقي، 1994، ص42.

المركزية في نيودلهي، كما أن حرية التعبير والصحافة أصبحت مضمونة منذ عام 1885، وتحتفظ السلطة القضائية بإستقلال مؤسسي كبير وترفض الخضوع التام للحكومة. كما يشار إلى أن حصيلة المصوتين التي بلغت 45.7% في الإنتخابات العامة الأولى عام 1952، تصاعدت بإستمرار لتصل إلى حوالي 60% في إنتخابات عام 1984[1]، وهو الأمر الذي حير المراقبين الذين كان لديهم تحفظات على قدرة الناخبين الأميين على ممارسة تصويت ناضج.

هذه الحياة الديمقراطية التي تتمتع فيها الهند، ترعى العديد من الصراعات العرقية، فهناك إضطرابات بين المسلمين والهندوس، وبين الهندوس والسيخ، وهناك أحداث عنف مبنية على الطبقة المتحجرة في أنحاء مختلفة من الدولة، وتمرد في كشمير، وهناك أيضاً حركات أبناء التراب (Sons of the Soil) في ولايات أسام، واندرابرادش، ومهاراشترا، وظهرت كذلك صدامات لغوية في الخمسينات والستينات من القرن الماضي.

ويمكن إعطاء تفسيرين لأسباب عدم انهيار الديمقراطية الهندية تحت هذه الضغوط: الأول سياسي والآخر بنيوي. فالتفسير الأول وجد في خاصية التعدد العرقي والديني لحزب المؤتمر، إذ لم تعتمد حملاته الإنتخابية على الشعارات العرقية بل على تجسير الإختلافات العرقية. وحقيقة أن حزب المؤتمر فقد هذه الخاصية التي بدأت في السبعينات، بالإضافة إلى حقيقة عدم ظهور حزب يحل محله، هما من أبرز أسباب الهيجان العرقي الذي حدث منذ ذلك الحين.

أما التفسير البنيوي فيكمن في أن جميع الانقسامات العرقية في الهند، باستثناء الانقسام بين المسلمين والهندوس، هي ذات خصوصية محلية أو إقليمية، فالإنقسام بين السيخ والهندوس

(1) Brown, Judith M., "Modern India: The Origins of an Asian Democracy", Oxford, Oxford University Press, 1993, p. 355.

يتركز أساساً في ولاية بنجاب وبعض الأجزاء الشمالية، وتمرد كشمير الذي يطالب بالإستقلال، لم يخرج عن وادي كشمير، والحركة التي ظهرت في ولاية مهاراشترا في الستينات والتي طالبت بحصر وظائف الولاية على مواليدها فقط، بقيت أيضاً داخل حدود الولاية. حتى النظام الطبقي المتحجر، كانت صراعاته تقوم على أسس محلية، فالحركات المعارضة للبراهميين التي ظهرت في ولاية تاميل نادو في الأربعينات والخمسينات والستينات مثلاً طردت عدداً كبيرا من البراهميين إلى خارج الولاية، لكنها لم تؤثر على البراهميين في أجزاء أخرى من الهند.

إن الإنقسام الوحيد الذي قد يؤثر على جميع أنحاء الهند، هو الانقسام بين المسلمين والهندوس، فبسبب أن هناك تركز للمسلمين في كل أجزاء الهند، فإن الإضطرابات بين المسلمين والهندوس، لا سيما في الشمال الهندي، يمكن أن تؤثر على المسلمين والهندوس في كل أنحاء الدولة، وذلك على خلاف مشاكل السيخ والهندوس المتمركزة في ولاية بنجاب والتمرد القبلي المحدد في الشمال الشرقي، وهذا بسبب توزع المسلمين في أنحاء الهند، ووجود دولة تمثلهم هي الباكستان.

وقد ظهر اتجاهان جعلا الوضع متأزما بين المسلمين والهندوسن هما صعود أغلبية شوفينية(*)، رافقه موجه متصاعده من الطائفية، إضافة إلى تبلور الجماعات المسلحة في الهند. فالاغلبية الشوفينية يقودها قوميون هندوس، وترى أن الهندوسية هي أساس الهوية القومية الهندية، وأن المسلمين غير موالين للهند، وعبرت عن نفسها بصورة واضحة بتدمير مسجد "بابري" في بلدة "ايوديا" في كانون الأول عام 1992، فأصبحت تمثل القوة السياسية الجديدة في الهند، وبدأت تتمثل في حزب "بهاراتياجاناتا" (Bharatiya Janata Party/ BJP)، الذي

(*) الشوفينية: المغالاة في الوطنية والتعصب للوطن.

أصبح أكبر حزب معارض في البرلمان القومي وإستطاع أن يفوز بالحكم في العديد من الولايات[1].

وفي الإنتخابات البرلمانية الحادية عشر التي أجريت عام 1996، تمكن حزب بهاراتياجاناتا مع حلفائه من الحصول على أكبر عدد من المقاعد البرلمانية، لذلك فقد كلف بتشكيل حكومة لم تستطع الحصول على ثقة البرلمان بسبب توجهات الحزب الهندوسية المتطرفة، فتشكلت الحكومة من تحالف حزب المؤتمر والجبهة المتحدة. وظهرت تفسيرات بأن هزيمة حزب المؤتمر كانت نتيجة لتفشي الفساد في الحزب وعدم قدرته على تحقيق تنمية إقتصادية توازي تلك التي ظهرت في دول النمور الآسيوية[2].

المطلب الثالث: أثر التصنيع على الديمقراطية في الهند

يستطيع القارئ والمتتبع للتاريخ الإقتصادي والسياسي في الهند، أن يكتشف أن هذه الدولة عانت من تخلف اقتصادي وصناعي كبير خلال فترة الإستعمار البريطاني التي امتدت حتى عام 1947، حيث بقيت الهند حتى ذلك التاريخ دولة زراعية متخلفة في ظل الحكم البريطاني لأن الإدارة البريطانية عملت على إعاقة حركة التصنيع في الهند حتى لا يؤثر التصنيع الهندي على عوائد التصنيع والإنتاج المحلي في بريطانياً.

وبعد تحقيق الإستقلال في عام 1947، إتجهت الحكومة الهندية إلى الاهتمام بالتنمية الإقتصادية والصناعية، وإستطاعت أن تنجح في تحقيق معدلات لا بأس بها في النمو الصناعي والإقتصادي، كما نجحت في بناء ترسانة عسكرية- نووية كبيرة وضعتها في قائمة

---

[1] Varshney, Ashutosh, "India", in: Lipset, "The Encyclopedia of Democracy", Vol.2, pp.599-604.

[2] عبدالعال، عبدالرحمن، "الإنتخابات ومستقبل الإستقرار السياسي في الهند"، السياسة الدولية، ، عدد 125، 1996،ص ص181-183.

الدول المالكة للأسلحة النووية في العالم، ولكن رغم نجاح الحكومة الهندية في تحقيق مثل هذه التنمية، بقيت الهند واحدة من أفقر الدول في العالم حيث وصل معدل الفرد فيها عام 2003 إلى 540 دولار فقط، كما بقيت توصف بأنها دولة ذات تنمية مركبة (بمعنى توجد فيها عناصر تقليدية إلى جانب عناصر حديثة)، حيث ينتشر فيها الفقر والقذارة والعربات التي تقودها العجول التي توجد جنباً إلى جنب مع المصانع الحديثة والسكك الحديدية والمراكز المدنية.

وعلى الصعيد السياسي أو الديمقراطي، شكلت الهند مصدراً للحيرة لمنظري الديمقراطية بسبب تجذر الحياة الديمقراطية فيها رغم احتوائها على ظروف لا تلائم قيام نظام ديمقراطي مثل المستويات المتدنية من الدخل والتعليم، والبنية الصناعية والإقتصادية المحدودة، والبنية الإجتماعية الهرمية، وعزا أغلب المنظرين نشوء وإستقرار الديمقراطية في الهند إلى ثلاثة عوامل هي الخلفية التاريخية، ودور القيادة السياسية في فترة ما قبل الإستقلال، ونزوع الصراعات العرقية إلى التمركز في أقاليم محلية، وبسبب هذه العوامل الثلاثة كانت الهند تعتبر الدولة الوحيدة من دول العالم الثالث- أو دول المحيط – ذات نظام ديمقراطي قبل ظهور التحولات الديمقراطية التي حدثت أثناء الموجه الأخيرة التي بدأت في منتصف سبعينات القرن العشرين.

ورغم أن العوامل الثلاثة السابقة هي التي ساهمت بصورة رئيسية في ظهور الديمقراطية الهندية، فقد وجدت هناك نقطة التقاء بين التصنيع والديمقراطية في الهند، حيث ظهرت هذه النقطة من خلال إفراز التصنيع لحركة عمالية قادتها الطبقة البرجوازية الصناعية المتنامية منذ أواسط القرن التاسع عشر، والتي عبر عن مصالحها المؤتمر الوطني الهندي، أو

ما عرف بحزب المؤتمر- الذي تشكل في عام 1885، والذي قاد حملة التحرر السلمي ضد بريطانيا ثم قام بترسيخ الإجراءات الديمقراطية في المجتمع الهندي.

المبحث الثالث: جنوب افريقيا

تقديم

جنوب أفريقيا هي جمهورية تقع على رأس افريقيا الجنوبي، وخضعت لحكم الجنس الأبيض لفترة طويلة، بحيث أقامت أول انتخاباتها غير العرقية في عام 1994، حيث بقي العرق يسيطر على البنية الإجتماعية لسكان أفريقيا الذين يشكل السود حوالي 76% منهم، والبيض حوالي 13%، والملونون مع الآسيويين حوالي 11%، وعرفت الدولة بنظامها العنصري الذي سمي "ابارتايد" (Apartheid System)، وهو أحد أشكال العزل العرقي وحكم الأقلية، واستمر هذا النظام لعقود طويلة كرس خلالها سيطرة البيض الذين سعوا إلى خلق مقاطعات منفصلة (سميت أوطاناً) لجماعات العرق الأسود. ومن أكثر الأعراق إنتشاراً بين السكان السود هم الزولو (Zulu)، والناطقين بلغة الكسوسا (Xhosa)، والناطقين بلغة السوسو (Sotho).

وعرفت جنوب أفريقيا أربعة دساتير توالت عليها في أعوام 1909، 1961، 1984، 1994، ووفقاً لدستور عام 1984 كان البرلمان يتألف من ثلاثة مجالس: مجلس لتمثيل البيض (178 عضواً)، وآخر لتمثيل الملونين (85 عضواً)، وثالث لتمثيل الأفريقيين الهنود (45 عضواً)، بينما حرم الأفريقيون السود من أي تمثيل في البرلمان.

وفي شباط عام 1990، صرحت حكومة البيض، التي كان يترأسها فريدريك دي كليرك (Frederik de Klerk)، عن رغبتها بالتفاوض حول قيام نظام ديمقراطي مع المعارضة القومية السوداء التي كانت تعتبر حتى ذلك الوقت خارجة على القانون، والتي قادت

اضرابات عنصرية ضد حكم البيض منذ عام 1980، قام خلالها الثوار الأفارقة بمهاجمة المنشآت الحكومية.

وكان لدى جنوب أفريقيا ميزة قد لا تتوفر في بعض الدول التي تسعى إلى الديمقراطية، وهذه الميزة تمثلت في تقليد ديمقراطي محدد، حيث تمتع البيض بانتخابات تنافسية منظمة منذ عام 1910، عندما اتفقت المستعمرات الأربع التي يحكمها البيض (وهي الترانسفال وناتال وأورانج والكاب) على إنشاء اتحاد في ظل الحكم الإستعماري البريطاني سمي بإتحاد جنوب أفريقيا، وتبنى النظام البرلماني الغربي كباقي المستعمرات البريطانية، وبقي البيض يتمتعون بزخارف الديمقراطية التعددية حتى عام 1990، أما الملونون (الأعراق المختلطة) والأقلية الآسيوية، فقد منحوا الحق في إنتخاب برلمانات منفصلة وثانوية في عام 1984، بينما بقي السود محرومين من الحق في التصويت حتى عام 1994[1] .

المطلب الأول: التطور الصناعي

يمكن القول بأن الثورة الصناعية في جنوب أفريقيا قد بدأت منذ تاريخ اكتشاف الماس عام 1867، واكتشاف الذهب عام 1884، حيث بدأت منذ ذلك الحين بالتحول من دولة زراعية متخلفة إلى دولة صناعية حديثة.

وخلال المراحل الأولى هذه كانت البنية التحتية للمجتمع الصناعي غائبة إلى حد كبير، فوسائل النقل كانت بدائية، والأسواق غير متطورة، وكان سكان الدولة في أغلبهم فقراء ومتبعثرين، ومن أصل نصف مليون ساكن في مستعمرة الكاب (Cape Colony)، كان هناك 200 ألف فقط يعملون في الصناعة والتجارة في عام 1860، وخلال أواخر القرن التاسع عشر ظهرت مدن جديدة كمدينة "جوهانسبرغ" التي أصبحت المركز الصناعي والمالي في

---

(1) Lawson,Edward,Encyclopedia Of Haman Rights,p.271

المنطقة، إضافة إلى مدينة الكاب (Cape Town) التي كانت تعتبر المركز المدني الوحيد قبل ظهور "جوهانسبرغ"[1].

وترافقت بدايات التصنيع مع بداية التمييز العنصري في هذه الدولة، حيث كانت الخطوة الأولى على طريق التمييز العنصري قد تمثلت في ثورة المنقبين والتجار البيض في عام 1885 ضد امتلاك الأفريقيين السود لمناجم الذهب وبيعه بسعر منخفض، وبعد سيطرة البيض على مقاطعة الكاب، طور المنقبون نظام الرخصة الذي يسمح باعتقال أي منجمي أسود يتواجد في المقاطعة بدون رخصة[2].

وبعد ولادة إتحاد جنوب أفريقيا في عام 1910، الذي ظهر بعد ثماني سنوات من المفاوضات الصعبة بين المستعمرات الأربع: الترانسفال وناتال واورانج والكاب، سعت الحكومة الجديدة إلى توجيه تركيزها نحو التنمية الإقتصادية، رغم أن محركات التنمية هذه كانت من مبادرات خاصة، دعمها رأس المال الأوروبي والبريطاني، وخلال السنوات الأولى للإتحاد شكل قطاع التعدين (المناجم) 27% من الإنتاج القومي، وشكلت الزراعة 17% والصناعة 7% فقط، وفي عام 1913 شكل الذهب ثلثي الصادرات، بينما شكل الماس الثلث الباقي، وفي هذا العام أيضاً كان الأفريقيون يمتلكون 7% من مساحة الدولة اعتبرتها حكومة البيض "محميات" لا يجوز للسود أن يمتلكوا أي أرض خارجها.

وفي فترة الحرب العالمية الأولى، تولدت مشاكل في مبيعات الماس وأصبحت شركات تعدين الذهب غير قادرة على تحقيق ربح إقتصادي، ومع ذلك ظهرت بعض الصناعات الجديدة في هذه الفترة مثل معالجة الأغذية وإنتاج بعض البضائع الإستهلاكية، كما ارتفع عدد

---

(1) Toit, du D., "Capital and Labour in South Africa", London, Kegan Paul International, 1981, p.3.

(2) Lester, Alan, "From Colonization to Democracy: A New Historical Geography of South Africa", London, Tauris Academic Studies, 1996, pp.47-52.

العاملين في قطاع الصناعة بين عامي 1911 و1921 من 55 ألف إلى 180 ألف عامل، وفي عام 1924 ساهم هذا القطاع بنسبة 14.1% من الناتج المحلي الإجمالي.

وخلال فترة الحرب، ونتيجة للصعوبات الإقتصادية التي أفرزتها، ظهرت القومية الأفريكانية التي أطلقها السكان من ذوي الأصول الأوروربية والهولندية على أنفسهم تمييزاً لهم عن الناطقين بالإنجليزية، حيث ظهر الحزب الوطني (NP) الذي شكلوه بزعامة هيرتزوغ (Hertozg) والذي استطاع الفوز بنسبة 30% من الأصوات في انتخابات عام 1915، في مقابل فوز حزب جنوب أفريقيا (SAP) الذي يمثل الناطقين بالإنجليزية- بنسبة 36% من الأصوات، ليبقى في السلطة حتى انتخابات عام 1948 التي خسرها لصالح الحزب الوطني، الذي بدأ يطبق سياسة تمييز عنصري متشدده على الصعيد الإقتصادي، حيث حرم الأفريقيين السود من الأعمال المهارية وإحتكرها للبيض، كما منع السود من دخول المدارس الثانوية.

بعد إنتهاء الحرب العالمية الأولى، توسع الإقتصاد الجنوب افريقي بصورة ملحوظة خلال الثلاثينات من القرن العشرين، وهذا التوسع كان إلى حد كبير نتيجة لتحسن سوق الذهب العالمية، حيث ارتفع سعر الذهب بنسبة 22% بين عامي 1932 و1939، مما أدى إلى رفع قيمة مبيعات الذهب في صادرات جنوب أفريقيا، وخلال الفترة 1929- 1939 تضاعف عدد العمال السود في قطاع الصناعة، كما ارتفع عددهم في قطاع التعدين ليصل إلى 424 ألف خلال الفترة نفسها[1].

وخلال اندلاع الحرب العالمية الثانية، كان قطاع صناعة المنسوجات والملابس أكثر القطاعات نمواً، ثم تبعه قطاعات صناعة الورق والطباعة والخشب والمواد الغذائية، وهذه كلها شكلت مع قطاع صناعة المنسوجات حوالي 60% من الناتج الصناعي الإجمالي، وبعد

---

[1] Walshe, A.P., "Southern Africa", in: Roberts, A.D (ed), "The Cambridge History of Africa", Vol.7, Cambridge, Cambridge University press, 1986, pp.545-589.

الحرب بدأ القطاع الصناعي بالنضوج من خلال نمو الصناعات الكيماوية والمعدنية وصناعة الآلات ووسائل النقل، وذلك على حساب نمو صناعات البضائع الإستهلاكية البسيطة.

لكن الفترة فيما بعد عام 1975، كانت فترة من الركود والتأزم الإقتصادي في جنوب أفريقيا، حيث انخفض معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي من 2.6% في عام 1975 إلى حوالي صفر في عام 1986، وبين عامي 1990 و1993 كان معدل النمو سلبياً، فـادرك صـانعوا السياسة أن تفسير هذه الأزمة يعود إلى ضعف سياسة التصنيع خلال العقود الأربعة الماضية (1953-1993)، إذ أن سياسة إحلال الواردات اوجدت صناعات ذات كثافة رأسمالية غيـر فعالة، وعلاوة على ذلك كان قطاع الصناعة لا يزال يعتمد على صادرات الـذهب لتـوفير العملات الصعبة للدولة، ولهذه الأسباب ظهرت محاولة لدعم نمو الصادرات، حيث نمت بنسبة 10% في الفترة 1984-1990.

وظهر تفسير آخر للأزمة يقول بأن سياسة التمييز العنصري قد ساهمت في ابطـاء النمو الاقتصادي، فهذه السياسة عززت نمو قطاعي الزراعة والتعدين اللذين اعتمـدا علـى عمالة سوداء متدنية الأجور، وأسست قطاعاً صناعياً ذا كثافة رأسمالية سريع النمو واعتمـد على عمالة بيضاء، لكن التحول إلى بنية صناعية وتكنولوجية متقدمة يحتاج إلى عمالة مدربة ومؤهلة، وهو الأمر الذي كان يفتقر اليه نظام التمييز العنصري، ففي عام 1985 كان 25% من العمال السود دون تعليم بينما 99% من البيض كانوا متعلمين.

وبعد انعقاد أول إنتخابات ديمقراطية في عـام 1994 التـي انهـت نظـام التمييـز العنصري، نما الناتج المحلي الإجمالي ببطء من 0.8% في عام 1994 إلى 1.3% في عـام 1996، وكان سبب هذا الإنعاش يعود إلى تنامي الإنتاج في قطاع الصناعة، ويمكن إرجـاع

جزء من هذا النمو إلى تزايد الطلب الخارجي بعد رفع العقوبات الإقتصادية الدولية، والجزء الآخر من النمو يمكن إرجاعه إلى تزايد الطلب المحلي[1].

المطلب الثاني: التطور الديمقراطي:

استعمر الهولنديون رأس الرجاء الصالح، أو الشاطئ الأفريقي الجنوبي، في عام 1652، ثم أسس البريطانيون مستعمرة لهم على الرأس (الكاب) في عام 1806، فبدأت مقاومة المستوطنين المتحدرين من الأصل الهولندي الذين سموا أنفسهم بالأفريكان، للحكم الإستعماري البريطاني، وترافقت مقاومتهم مع كراهيتهم الشديدة للقبائل المتواجدة على الأرض، فقاموا بالنزوح إلى منطقة الترانسفال في الشمال وناتال في الشرق، وبعد أن سيطروا على قبائل السود هناك، أسس الأفريكان (أو البوير) جمهوريات مستقلة (هي جمهورية الترانسفال ودولة الأورانج)، وهذه الجمهوريات خضعت لحكم ديمقراطي وطبقت مبدأ عدم المساواة مع السكان السود.

انتهت سيادة البوير في عام 1902 بعد هزيمتهم على يد قوات الإستعمار البريطاني، وقامت السلطات البريطانية بحملة لقمع اللغة والثقافة البويرية، أدت إلى تصلب القومية الأفريكانية التي ركزت على هدفين هما الإستقلال عن الحكم البريطاني، والسيطرة على الأغلبية السوداء، فكان ثمن الوحدة بين مستعمرات البيض الأربع (وهي الترانسفال وناتال واورانج والكاب) هو الإتفاق على عدم امتداد حق الإنتخاب المحدد للأفريقين السود إلى خارج مقاطعة الكاب، وهذا يدل على أن الأفريكان كانوا أكثر تعنتاً ضد السود من الإنجليز، وبعد

---

[1] Van Dijk, Michael, "An International Comparison of Manufacturing Productivity in South Africa 1970-1997", pp.1-4.

عن الإنترنت:
http://www.druid.dk/conferences/winter2001/paper-witnter/dijk.pdf. 20/5/2004.

ثلاث سنوات أصدر برلمان الإتحاد مراسيم الأرض لعام 1913 التي حرمت الأفريقيين من إمتلاك أرض في خارج نسبة 7% من مساحة الدولة أُعتبرت كمحميات.

وقد سيطرت قضيتان على السياسات البرلمانية لأغلب سنوات القرن؛ الأولى هي محاولة الأفريكان (الذين يشكلون 60% من السكان البيض) سحب السلطة الإقتصادية والسياسية من الناطقين بالإنجليزية (الذين يشكلون 40% من السكان البيض)، وتتوج هذا الجهد بانتصار الحزب الوطني (NP)، الذي يمثل النخبة الأفريكانية، في انتخابات عام 1948 ثم بتأسيس الجمهورية عام 1960. وكانت القضية الثانية تكمن في الوسائل العنصرية التي سيحافظ فيها البيض على تفوقهم.

وأدت قوانين ملكية الأرض لعام 1913 التي كرست سيطرة البيض، إلى تفجير قوة أخرى في جنوب أفريقيا هي مقاومة السود المنظمة لحكم البيض، حيث توقفت طموحات السود في هذه الفترة على إدخالهم في مؤسسات تمثيلية عامة، وتمثلت أداتهم في تبلور المؤتمر الوطني الأفريقي (ANC) في عام 1918 الذي كان المنظمة الرئيسية للحركة القومية الأفريقية لبقية القرن.

وكان المؤتمر الوطني معتدلاً في أساليبه وأهدافه، حيث آمنت قياداته بأن المبادئ الأخلاقية والليبرالية للسلطات الإستعمارية ستضمن امتداد الحق في التصويت للمحرومين منه، وبقيت هذه المبادئ تمثل السلاح الرئيسي للمؤتمر الوطني لثلاثة عقود، فلم تبحث قياداته عن إسقاط الإتحاد بل عن الإندماج في المؤسسات الديمقراطية حتى ولو بصورة تدريجية، لكن هذه المطالب المعتدلة تم تجاهلها من قبل التاج البريطاني الذي اهتم بتنمية النمط الديمقراطي الغربي بين المستوطنين البيض فقط.

وقد أسفرت ديمقراطية البيض عن نوعين من الحكومات؛ الأولى كانت في تحالف الناطقين بالإنجليزية مع القيادات الأفريكانية، والتي فضلت فرض وصاية على الأفريقيين السود، حيث ألغت حق التصويت المحدد للسود في الكاب في عام 1913، وأقامت بدلاً منه "مجلس تمثيل المحليين"، وهو جسم إنتخابي إستشاري شارك فيه المؤتمر الوطني الأفريقي.

أما النوع الثاني من الحكم فقد ارتكز على القومية الأفريكانية، فعندما حصل الأفريكان على السلطة بتحالفهم مع العمال البيض في عام 1924، ضمنت حكومتهم أعمال المهارة للبيض، وعندما فاز الحزب الوطني بإنتخابات عام 1948، قام الأفريكان بإلغاء التمثيل الإستشاري للأفريقيين السود، ونفذوا برنامجاً في الفصل العرقي المتشدد في إطار سياسة متواصلة لتوطيد سيادة البيض، وكان الإتجاه الغالب على سياسات البيض هو النوع الثاني من الحكم، أي شكل الحكم العنصري.

هذه السياسات أدت إلى فشل اعتدال طموحات المؤتمر الوطني الأفريقي، الذي فقد مصداقيته في وسط المفكرين الأفريقيين الشباب، فانتقلت إدارته إلى قوميين مناضلين أمثال "اوليفر تامبو" و"نيسلون مانديلا" (Tambo and Mandela)، وهؤلاء القوميون اقتنعوا بأن الإدارة الخيرة للبيض تمثل سلعة خيالية أو نادرة، فتحول هدفهم من الإندماج في حكم البيض إلى تحقيق تحرير وطني، واعتمدوا في ذلك على أسلوب التعبئة الجماهيرية.

وكان الحزب الشيوعي الجنوب أفريقي (SACP) هو الحزب الوحيد ذو الأعضاء البيض يتحالف مع مقاومة السود ضد النظام العنصري، وهذا التحالف تعزز عندما تشكل "مؤتمر الديمقراطيين" عام 1950 من خلال تحالف الشيوعيين البيض مع المؤتمر الوطني.

وفي الخمسينات من القرن العشرين، بدأت عمليات تعبئة السود وتظاهراتهم تزعج النظام العنصري، لكنه لم يلجأ إلى حظرها، وعندما ترأس مانديلا المؤتمر الوطني في مقاطعة

الترانسفال، عاد إلى التأكيد على أنه مستعد لقبول التمثيل المحدود للأفريقيين في البرلمان كخطوة في الطريق نحو الإنتخاب الشامل، وحاول المؤتمر الوطني دعوة حكومة البيض للتفاوض أكثر من مرة، لكن الحكومة تجاهلت مطالبه.

وفي أواخر الخمسينات أدى التناقض بين السماح للسود بالتظاهر وبين تجاهل مطالبهم إلى تنامي عدم الإستقرار، وصلت ذروته في آذار 1960 حين مات حوالي سبعون أفريقياً في محطة شركة شاربفيل جنوبي جوهانسبرغ، فقامت الحكومة بحظر المؤتمر الوطني ومؤتمر جميع الأفريقيين (PAC) الذي انشق عن الأول قبل ذلك بسنة، وقام المؤتمر الوطني بإعادة تشكيل نفسه في المنفى وقرر تدمير دولة البيض ولو بالقوة.

وفي محاولته لقمع مقاومة الأفريقيين، أصدر الحزب الوطني الأحكام العرفية التي انتهكت حقوق الأفراد، وحرية التعبير، ومنعت النشاط السياسي للمعارضة، ومارست الدولة سلطاتها في احتجاز الأفراد، وتقييد حرية الصحافة، لا سيما تلك النشرات الصحفية التي تؤيد الشيوعية، وبذلك حول الحزب الوطني شكل الحكم البرلماني إلى نوع من سيطرة السلطة التنفيذية على الحكم.

واستخدم الحزب الوطني، في محاولته لتعزيز سلطة الأفريكان، قاعدته العرقية في التجنيد في وظائف الخدمة المدنية، والقضاء، ومؤسسات الدولة الأخرى. وبسبب الأغلبية المضمونة للأفريكان، ضمن الحزب الوطني إعادة انتخابه بصورة متكررة، وكانت ردة فعل الناطقين بالإنجليزية اما الإبتعاد عن السياسة والإنشغال بميادين الأعمال والحرف أو اعتبار النشاط البرلماني شكلاً للمعارضة السياسية، وكانت النتيجة هي تشكل "ديمقراطية بيضاء" كان فيها يحصل الحزب نفسه باستمرار على السلطة لأكثر من أربعة عقود.

وفي عام 1958، تم إنتخاب "هندريك فيرويرد" (Hendrik Verwoerd) كـرئيس للوزراء، الذي حول سياسة تسيد البيض إلى ايديولوجية متزمتة، حيـث جعـل 87% مـن أراضي الدولة تحت سيطرة البيض، وخصص المساحة الباقية (13%) للأفريقيين السود الذين سمح لهم بتطوير مؤسسات تمثيلية خاصة بهم وبتأسـيس ولايـات مـستقلة، ولأن هـؤلاء الأفريقيين لم يكونوا جماعة متجانسة لأنهم يمثلون وحدات قبلية متعددة، فقد تأسست عـشرة أوطان للسود (Homelands)، وبهذا الإجراء تم إستبعاد السود عن الحكومـة المركزيـة، وسمح لهم بممارسة حقوقهم في الملكية والعمل والتعليم والرعايـة الـصحية فـي أوطـانهم العرقية، وبالمقابل قامت حكومة البيض المركزية بتجريدهم من كل حقوقهم فـي جمهوريـة جنوب أفريقيا البيضاء، وقامت أيضاً بإجبار السكان السود على أراضيها على الـذهاب إلـى أوطانهم[1].

هذه المؤسسات المنفصلة على أساس العـرق- أي المجـالس التـشريعية المنتخبـة والمجالس المحلية- تم تجريدها من الموارد والسلطات الفعالة وأُجبرت على العمل كوكالات لحكم البيض، ولذلك فإن القوميين السود أدركوا أنها وسيلة لعزلهم عن نظام الحكم المركزي ولتجسيد سيطرة البيض، وخلال السبعينات والثمانينات من القرن الماضي أصبحت مقاطعـة الإنتخابات السلاح الرئيسي للمقاومة، وأصبح الأشخاص الذين يرشـحون أنفـسهم لمنـصب سياسي محلي في هذه المؤسسات العرقية عرضة للذم والعنف.

وفي عام 1973 أشارت الاضرابات الصناعية في ميناء مدينة دوربان إلى نهاية هدوء العمال، وبعدها أصبح واضحاً أن الأفراد السود الذين لم يغادروا أرض البيض لن يسكتوا عن المناداة بمطالبهم السياسية، فلجأت حكومة البيض إلى القيام بتغييرات ديمقراطية لكن بشرط أن

[1] Friedman, Steven, "South Africa", in: Lipset, "The Encycolpedia of Democracy", vol.4, pp.1160-1163..

تكون ضرورية وأن لا تهدد سيطرة البيض، حيث قام رئيس الوزراء "بيتر بوثـا" (Pieter Botha) بتقديم لائحة دستورية عام 1983 وسعت حق التصويت ليشمل الأقليـات الملونـة والآسيوية مع بقاء مجالسهم المنتخبة تتمتع بدور ثانوي ومع إستثناء الأغلبية الأفريقية السوداء التي سمح لها بتكوين حكومات محلية في مدن منفصلة.

لكن هذه التغييرات زادت من إحتمالات التعبئة ضد المجـالس المحليـة وأصـحاب المناصب فيها، حيث لجأ خصوم النظام العنصري إلى الإمتناع عن المشاركة في المجـالس المحلية هذه ومقاطعة المدارس والمحلات المملوكة للبيض، فردت الحكومة بإصـدار أحكـام عرفية صارمة، تتوجت عام 1986 بإعلان حالة الطوارئ التي اسـتُخدمت لقمـع حركـات المقاومة المحلية على أمل ظهور القيادات المعتدلة لدى السود من أجل قبولها بالدمج السياسي للسود في مؤسسات البيض.

وفي عام 1990 أدى النظام العنصري والعقوبات الإقتصادية التي فرضتها الكثير من الحكومات الغربية على جنوب أفريقيا، إلى إضعاف اقتصادها، كما أن القمع أخفق في إفراز قيادة مسايرة لأغلبية السود تريد الاندماج مع مؤسسات الحكومة، إلى جانـب أن التطـورات الدولية (بما فيها انهيار الشيوعية) اقنعت حكومة البيض بوجوب الوصول إلى ترتيب جديـد، وهذه العوامل دفعت "دي كليرك" الذي خلف "بوثا" في عام 1989، إلى رفـع الحظـر عـن المؤتمر الوطني، والحزب الشيوعي، ومؤتمر جميع الأفريقيين في 2 شباط 1990، ودعوتهم إلى التفاوض حول ترتيب جديد، لكن هذه الدعوة واجهت مقاومة من جانب اليمينيين البيض، وكذلك السود الذين اداروا حكومات أوطانهم وخافوا أن يؤدي حكم الأغلبية إلى جعلهم اتباعاً، لذلك فإن قيادات جنوب افريقيا لم تتقبل قيام ديمقراطية تنافسية في أمـة متـصالحة، لكـنهم

حاولوا منح الإنتخاب الشامل في حدود محافظتهم على حصة من السلطة بصرف النظر عن نتائج الإنتخابات.

ورغم معارضة اليمينيين البيض في الحكومة والكثير من أنصار المؤتمر الوطني لعملية التفاوض بين الطرفين والوصول إلى تسوية وترتيب جديد، لكن هذا الترتيب توصل إليه الطرفان في تشرين الثاني 1993، حيث اتفقوا على تحديد فترة خمس سنوات لوضع دستور بشرط إجراء الإنتخابات لقيام حكومة وحدة وطنية تتمثل فيها أحزاب الأقلية كل حسب نسبة دعمه، واتفقوا كذلك على تأسيس سلطة تشريعية وطنية بمجلسين ستقوم بنسخ الدستور النهائي، وعكس الاتفاق على تقاسم السلطة إدراك المؤتمر الوطني بأن الديمقراطية لن تدوم إلا إذا حصل الحكام البيض، الذين يتوقع هزيمتهم في الإنتخابات، على حصة في الحكومة، وهذا الإتفاق على تحديد فترة لإنجاز دستور جديد فتح المجال أمام إجراء إنتخابات في 26-28 نيسان 1994.

ومع أن حزب حرية انكاثا (IFP) الذي شكل تحالفاً مع اليمينيين البيض، رفض المشاركة في الإنتخابات حتى يتحقق مطلبه بالحصول على السلطة في المنطقة التي كان يحكمها، وهي وطن الناطقين بلغة الزولو، لكنه وافق على المشاركة قبل قيام الإنتخابات بساعات، وبهذا الإجراء وافق قسم هام من اليمينيين البيض على المشاركة في النظام الديمقراطي، فاشتملت أول إنتخابات شاملة في الدولة على جميع الوان الطيف السياسي والعرقي ما عدا العناصر الأكثر تطرفاً من اليمينيين البيض.

وكانت نتيجة الإنتخابات – سواء كانت تلقائية أو ناجمة عن التفاوض بين الأحزاب- مفصلة ومصنوعة من أجل تنفيذ تسوية تقاسم السلطة التي أقيمت الإنتخابات لأجلها، وكما كان متوقعاً حصل المؤتمر الوطني على أغلبية ملحوظة قدرت بسنبة 62.6% من الأصوات، لكنه

أخفق في كسب ثلثي الأصوات (66%) وهي النسبة الضرورية للسيطرة على نسخ الدستور الدائم، وحصل الحزب الوطني على 20.4% من الأصوات، وهي النسبة الضرورية- وفقاً للصيغة الدستورية المتفق عليها- ليصبح "دي كليرك" أحد نائبي رئيس السلطة التنفيذية الذي تمثل بشخص "مانديلا"، كما فاز الحزب الوطني بإدارة إحدى الولايات التسع التي اوجدها الترتيب الدستوري، وفاز حزب انكاثا بإدارة ولاية "كوازولو-ناتال" التي يتركز فيها أنصاره من الزولو، وحصل على 10.5% من الأصوات، وهي النسبة الكافية لتعيين أعضاء الوزارة، وظهر بالتالي أن جميع المتنافسين الرئيسيين في الإنتخابات حصلوا على نسب الأصوات الكافية لضمان حصصهم في نظام الحكم الجديد[1].

ولهذا فإنه رغم الفساد الذي لحق بالتقاليد الدستورية خلال عقود النظام العنصري، فإن هذه التقاليد، إلى جانب الضغوط الدولية، فتحت المجال أمام ظهور مركز حكومي ديمقراطي في جنوب أفريقيا، ورغم ميراث أربعة عقود من التمييز العنصري، فإن المجتمع المدني في هذه الدولة يبدي نشاطاً ونزوعاً نحو البراجماتية والتوافق أكثر من النخب السياسية، كما أن الإعتماد الإقتصادي المتبادل بين البيض والسود أدى إلى اضعاف الحلول المتطرفة لدى الطرفين، حيث بدا يزداد في أواخر عهد النظام العنصري عدد العمال السود الذين يعملون في مصانع يديرها البيض[2].

ويلاحظ بأن النظام العنصري في الإقتصاد والتصنيع، كان أحد الأسباب البارزة التي أدت إلى تنامي مقاومة السود في سبعينات وثمانينات القرن العشرين، إذ لوحظ في عام 1992

[1] Wodern, Nigel, "The Making of Modern Africa", Second Edition, Cambridge, Blackwell Publishers, 1995, p. 140.

[2] Friedman, Steven, "South Africa", in: Lipset, "The Encyclopedia of Democracy", Vol.4, pp.1163-1167.

بأن الأفريقيين السود يمتلكون 33% فقط من الدخل، بينما يمتلك البيض 54% من الدخل، رغم أن السود يشكلون 76% من السكان، بينما يشكل البيض 13% من السكان[1].

ويذكر بأن التحول الديمقراطي في جنوب أفريقيا ارتكز على إجراء انتخابات شاملة وحرة، أكثر من إرتكازه على التحول المؤسسي والسياسي والثقافي الذي يترافق مع عملية التحول الديمقراطي، فما حصل هو مجرد الإنتقال من نظام عنصري قمعي إلى نظام يرضي جميع الأطراف، من خلال عملية مفاوضات جرت داخل أبواب مغلقة، مع التركيز على توجيه اهتمام التنظيمات الجماهيرية بعيدا عن الديمقراطية التعددية ونحو نموذج إجرائي للحكم الديمقراطي، وقد لعبت الإتحادات والمنظمات الصناعية دوراً بارزاً في هذا المجال عن طريق اقناع أتباعها بفكرة الإنتخاب الديمقراطي[2].

وهكذا فإن ابرز مظاهر التحول الديمقراطي في جنوب أفريقيا قد تمثلت فيما يلي:

أولا، حدوث انتخابات شاملة لجميع الجماعات العرقية في الدولة.

ثانيا، توزيع المناصب السياسية على ممثلين عن جميع الجماعات العرقية، بمعنى أن جميع الجماعات أصبحت تشارك في حكم الدولة.

ثالثاً، ظهور أحزاب سياسية تمثل جميع الجماعات في الدولة.

المطلب الثالث: أثر التصنيع على الديمقراطية في جنوب افريقيا

لوحظ بأن عملية التصنيع في جنوب أفريقيا قد بدأت مع اكتشاف الماس عام 1868، ثم اكتشاف الذهب عام 1884، واستمر الإقتصادي الصناعي في هذه الدولة لفترة طويلة يعتمد

---

[1] Lester, Alan, "From Colonization to Democracy", p.140.

[2] Taylor, Ian, "South Africa's Transition to Democracy and Chang Industry: A Case of IDASA", Politikon: South Africa Journal of Politic Studies, 29:36-39, May 2002.

على صناعات هذه المعادن ولا سيما تعدين الذهب، ولم تتطور الصناعات الثقيلة بصورة ملحوظة فيها إلا بعد الحرب العالمية الثانية.

ولوحظ أيضاً بأن التصنيع الجنوب أفريقي ترافقت بداياته مع نمو سياسة التمييز العنصري، عن طريق ثورة السكان البيض ضد امتلاك السود لمناجم الذهب في عام 1885، وكانت أكثر فترات تشدد الحكم العنصري قد بدأت عندما وصل الأفريكان إلى السلطة من خلال تحالف حزبهم- الحزب الوطني- مع العمال البيض في عام 1924، بحيث ضمنت حكومتهم الاعمال المهارية للبيض.

ومع أن النظام العنصري في الإقتصاد والتصنيع، كان أحد أسباب تباطؤ النمو الإقتصادي والصناعي بعد عام 1975، لكن التصنيع العنصري ساعد على قيام إضرابات صناعية وعلى تنامي مقاومة السود بسبب تزايد التباين مع البيض في سبعينات القرن العشرين، وهو ما أدى إلى إجبار حكومة البيض على القيام بتغييرات ديمقراطية خفيفة في عام 1983، تمثلت في توسيع حق التصويت ليشمل الملونين والأسيويين دون أن يشمل الأفريقين السود.

ومن جانب آخر، كان للإعتماد المتبادل بين البيض والسود في الإقتصاد والصناعة أثر على إضعاف الحلول المتطرفة لدى الطرفين من خلال تزايد عدد العمال السود في المصانع التي يمتلكها البيض، وهو الأمر الذي قلل من احتمالية لجوء أحد الطرفين إلى إستعمال العنف ضد الآخر، فكان لذلك أثر على تعزيز التعايش الديمقراطي بينهما.

وبعد انهيار النظام العنصري في عام 1994 وقيام أول إنتخابات ديمقراطية، ظهر للإتحادات والمنظمات الصناعية دور في إقناع أتباعها بفكرة الإنتخاب الديمقراطي من أجل تشجيعهم على ممارسة حقهم في الإقتراع.

من هنا يتبين أن التصنيع في جنوب أفريقيا تصاحب مع قيام نظام التمييز العنصري، بحيث قام النظام الصناعي نفسه على العنصرية، شأنه في ذلك شأن النظام الإجتماعي والسياسي، واتضح أيضاً أن التصنيع قدم مساهمة في نشوء الديمقراطية في المجتمع الجنوب أفريقي عن طريق إفرازه لحركة عمالية سوداء شجعت على تنامي مقاومة السود لحكم البيض العنصري في سبعينات القرن العشرين، كما ظهرت مساهمة اخرى للتصنيع في نشوء الديمقراطية في هذه الدولة من خلال تعزيز التعاون الصناعي بين البيض والسود، وبالتالي الحد من فرص اللجوء إلى العنف لدى الطرفين.

المبحث الرابع: العلاقة العملية بين التصنيع والديمقراطية

تقديم:

توصل الفصل الأول من الدراسة إلى وجود علاقة واضحة على الصعيد النظري بين ظاهرتي التصنيع والديمقراطية، إذ لوحظ أن التصنيع يساهم في احداث تغييرات اجتماعية واسعة تساعد على حضور الديمقراطية، ومن أهم هذه التغيرات: نمو المدن وتفكيك الروابط التقليدية، وظهور جماعات جديدة، ونشوء مؤسسات المجتمع المدني، كالنقابات والأحزاب. ثم جاءت الفصول التالية من الدراسة تبحث عن المساهمة الواقعية التي قدمها التصنيع في جلب الديمقراطية أو تعزيزها في عيّنة من الدول التي تتفاوت فيما بينها في مستويات التصنيع والاقتصاد، ويأتي هذا المبحث لكي يكشف عن طبيعة العلاقة العملية بين التصنيع والديمقراطية عن طريق الأرقام، حيث تم اعتماد المؤشرات التالية لقياس التطور الصناعي والتطور الديمقراطي في الدول الداخلة في عيّنة الدراسة:

أولاً: بالنسبة لمؤشرات الديمقراطية، تم الارتكاز على مؤشري الحقوق السياسية والحريات المدنية المعتمدين لدى منظمة بيت الحرية، حيث تقيس هذه المنظمة الحقوق السياسية والحريات المدنية على أساس الأرقام من (1) إلى (7)، على أن الرقم (1) يمثل الدرجة الأعلى في الديمقراطية، والرقم (7) يمثل الدرجة الأدنى، ولهذا يتم تصنيف النظام السياسي في الدولة على أساس المتوسط الحسابي لأرقام الحقوق السياسية والحريات المدنية في كل سنة، فإذا وقع المتوسط بين 1-2.5 كانت الدولة ذات نظام ديمقراطي، وإذا وقع بين 3-5.5 كانت الدولة ذات نظام شبه ديمقراطي، وإذا وقع بين 5.5-7 كانت الدولة ذات نظام غير ديمقراطي (أو تسلطي).

ثانياً: بالنسبة لمؤشرات التصنيع، تم اللجوء إلى مؤشرات ثلاثة هي: نصيب الفرد من استهلاك الطاقة– الذي يقاس بالكيلوغرامات من النفط أو الفحم، ونسبة الصناعة من الناتج المحلي الإجمالي، ونسبة القوة العاملة في الصناعة من إجمالي القوة العامة، وسيتم تناول المؤشر الأول في مطلب مستقل، ثم يتناول المطلب الثاني المؤشرين الآخرين.

المطلب الأول: العلاقة بين مؤشر نصيب الفرد من إستهلاك الطاقة ومؤشرات الديمقراطية خلال الفترة 1976-2000

يبّين الجدول (9) أرقام التطور الصناعي والتطور الديمقراطي في المجموعات الثلاثة التي تشملها عيّنة الدراسة خلال الفترة 1976–2000، بحيث تم استخدام مؤشر نصيب الفرد من إستهلاك الطاقة ليقيس التطور الصناعي، بينما تم استخدام مؤشري الحقوق السياسية والحريات المدنية ليقيسا التطور الديمقراطي، وكلما ازدادت مجاميع الأرقام المتعلقة بمؤشري الحقوق السياسية والحريات المدنية اتجه النظام السياسي نحو التسلطية (أي قلت درجة الديمقراطية)، فاذا كان معامل الارتباط للعلاقة بين التصنيع والديمقراطية سالباً، تكون العلاقة طردية بين المتغيرين.

الجدول (8): التطور الصناعي والديمقراطي في دول العيّنة في الفترة 1976-2000.

الدولة	نصيب الفرد من إستهلاك الطاقة (بالكيلوغرام من النفط)						مؤشر الحقوق السياسية						مؤش رالحريات المدنية					
	1976	1979	1983	1989	1994	2000	1976	1979	1983	1989	1994	2000	1976	1979	1983	1989	1994	2000
الولايات المتحدة	11554	12340	7030	7749	7819	8148	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1
ألمانيا*	5922	6627	4156	4383	4128	4131	1	1	1	1	1	1	1	2	2	1	2	2
روسيا**	2529	6122	4505	–	4014	4218	7	6	7	6	3	5	6	6	7	5	4	5
الأرجنتين	1804	2038	1460	1718	1504	1660	6	6	3	1	2	1	5	4	3	2	3	2
البرازيل	731	842	745	636	718	1077	4	4	3	2	2	3	5	3	3	2	4	3
تايوان	–	–	–	–	–	–	5	5	5	4	3	1	5	5	5	3	3	2
مصر	473	565	532	363	600	726	5	5	5	5	6	6	4	5	5	4	6	5
الهند	218	242	182	226	248	494	2	2	2	2	4	2	5	2	3	3	4	3
جنوب افريقيا	2985	3479	2278	2432	2146	2514	4	5	5	6	2	1	5	6	6	5	3	2

* تشير البيانات لعام 1989، فما قبل إلى ألمانيا الإتحادية.

** تشير البيانات لعام 1989 فما قبل إلى الإتحاد السوفياتي.

المصدر : أرقام نصيب الفرد من إستهلاك الطاقة ماخوذة من تقارير التنمية العالمية الصادرة عن البنك الدولي للأعوام 1978، 1981، 1985، 1991، 1997، 2003، ومؤشر الحقوق السياية والحريات المدنية في المؤشرات المعتمدان لدى منظمة بيت الحرية http://www.freedomhouseorg/rating/all

ولدى اخضاع هذه البيانات للتحليل الاحصائي، ظهرت معاملات الارتباط التي تدل على العلاقة بين التصنيع والديمقراطية في كل مجموعة على النحو التالي:

جدول رقم (9): معاملات الإرتباط بين مؤشر نصيب الفرد من إستهلاك الطاقة ومؤشرات الديمقراطية لمجموعات دول العينة.

المجموعة	معامل الإرتباط
مجموعة دول المركز	–0.400
مجموعة دول شبه المحيط	+ 0.562
مجموعة دول المحيط	+ 0.309

ويلاحظ من ذلك ان معامل الارتباط كان سالباً وقوياً وذا دلالة إحصائية في مجموعة دول المركز، وهذا يدل على وجود علاقة طردية بين متغيري التصنيع والديمقراطية، فكلما ازدادت أرقام نصيب الفرد من استهلاك الطاقة في دول المجموعة، ازدادت مؤشرات الديمقراطية- أي قلّت مجاميع أرقام الحقوق السياسية والحريات المدنية.

وبالنسبة لمجموعة دول شبه المحيط، لوحظ أن معامل الارتباط كان موجباً، وتدل إشارة الموجب على وجود ارتباط عكسي بين مؤشر استهلاك الطاقة ومؤشرات الديمقراطية، بمعنى أنه كلما تناقصت ارقام استهلاك الطاقة، ازدادت معها مؤشرات الحقوق السياسية والحريات المدنية (اي قلت مجاميع الأرقام). ولعل هذه العلاقة تبدو واضحة في عام 1983 عندما حصل تحول ديمقراطي في كل الأرجنتين والبرازيل، حيث تناقص نصيب الفرد من إستهلاك الطاقة في الأرجنتين من 2038كغم في عام 1979 إلى 1460كغم في عام 1983، وبالمقابل ازداد الاتجاه نحو الديمقراطية بتناقص ارقام الحقوق السياسية من (6) إلى (3) والحريات المدنية من (5) إلى (3)، كما تناقص نصيب الفرد من استهلاك الطاقة في البرازيل

من 842 كغم في عام 1979 إلى 745كغم في عام 1983، وبالمقابل ازدادت فيها مؤشرات الديمقراطية بتناقص أرقام الحقوق السياسية من (4) إلى (3)، وهو الأمر نفسه الذي حصل في جنوب افريقيا إذا تم النظر إليها كواحدة من دول شبه المحيط، حيث حصل فيها تحول ديمقراطي عام 1994، فتناقصت أرقام الحقوق السياسية والحريات المدنية من (6) إلى (2) ومن (5) إلى (3) أي ازدادت درجة الديمقراطية، بينما تناقص نصيب الفرد من استهلاك الطاقة من 2432 كغم عام 1989 إلى 2146 كغم عام 1994.

أما بالنسبة لدول المحيط، فقد وجد أن معامل الارتباط كان ضعيفاً بحيث سجل القيمة 0.309 وهذا يعني أن العلاقة بين التصنيع والديمقراطية ليس لها دلالة في هذه المجموعة، فمع اعتبار جنوب افريقيا احدى دول شبه المحيط، يلاحظ أنه لم تحدث أية تغييرات ملموسة في هذه الدول، سواء من الناحية الاقتصادية- الصناعية أو من الناحية السياسية- الديمقراطية، ومع النظر إلى الهند كحالة شاذة لأن مؤشرات الديمقراطية فيها عالية رغم قلّة التصنيع فيها والمقاس بنصيب الفرد من استهلاك الطاقة، يلاحظ أن مصر ونيجيريا يظهر فيهما أنظمة سياسية غير ديمقراطية- أو شبه ديمقراطية أحياناً- إلى جانب قلّة التصنيع فيهما، شأنهما في ذلك شأن باقي دول المحيط، كما يلاحظ أن العلاقة بين التصنيع والديمقراطية في هذه المجموعة من الدول ذات طبيعة عكسية استناداً إلى أن معامل الإرتباط موجب، وللتدليل على ذلك فإن الهند عندما ازداد فيها نصيب الفرد من استهلاك الطاقة من 226كغم في عام 1989 إلى 248 في عام 1994، تراجعت فيها درجة الديمقراطية بتزايد أرقام الحقوق السياسية من (2) إلى (4)، وأرقام الحريات المدنية من (3) إلى (4) في العامين المذكورين، والشيء نفسه ينطبق على مصر في عامي 1976 و1979.

وبصورة عامة، يلاحظ من الجدول (9) أن دول المركز تحتوي أرقام عالية في نصيب الفرد من استهلاك الطاقة (أي التصنيع)، وفي الوقت نفسه تحقق أعلى الدرجات في الحقوق السياسية والحريات المدنية (أي الديمقراطية)، ثم تأتي بعدها مجموعة دول شبه المحيط، وأخيراً تأتي مجموعة دول المحيط التي تحتوي على أرقام متدنية في ميدان التصنيع المقاس بنصيب الفرد من استهلاك الطاقة، وفي ميدان الديمقراطية المقاسة بالحقوق السياسية والحريات المدنية. لذلك فإن معامل الأرتباط سجل القيمة -0.297 عندما تم النظر إلى كل دول العينة كمجموعة واحدة، حيث أن إشارة السالب تدل على أن العلاقة العامة ذات طبيعة عكسية بين مؤشر نصيب الفرد من إستهلاك الطاقة ومؤشري الحقوق السياسية والحريات المدنية، وهو أمر يعزز فرضية الدراسة.

أما عند المقارنة بين مؤشرات التصنيع -مؤشر استهلاك الطاقة- ومؤشرات الديمقراطية في كل دولة على حده، فقد ظهرت معاملات الارتباط على النحو التالي:

جدول رقم (10): معاملات الارتباط لمؤشر إستهلاك الطاقة ومؤشرات الديمقراطية لكل دولة

الدولة	معامل الإرتباط	الدولة	معامل الإرتباط	الدولة	معامل الإرتباط
الولايات المتحدة	صفر	الأرجنتين	0.492	مصر	0.446
المانيا	-0.184	البرازيل	0.143	الهند	-0.166
روسيا	0.526	تايوان(*)	-	جنوب افريقيا	-0.064

وقد كان معامل الأرتباط بين التصنيع والديمقراطية في الولايات المتحدة صفراً لأن مؤشرات الديمقراطية كانت ذات قيمة واحدة وهي (1)، ويلاحظ أن العلاقة بين متغيري التصنيع والديمقراطية في ألمانيا هي علاقة طردية، وهي كذلك في الهند وجنوب أفريقيا، بينما ظهرت العلاقة بين المتغيرين عكسية في كل من الأرجنتين والبرازيل وروسيا ومصر، وهذا

(*) لا يوجد لحالة تايوان معامل إرتباط، نظراً لعدم كفاية البيانات الرقمية حولها في مجال مؤشرات التصنيع.

يعني أن هناك فروقات فيما بين دول المجموعة الواحدة في طبيعة العلاقة بين التصنيع والديمقراطية، ولكن عندما يتم النظر إلى الدول كمجموعات، فإن العلاقة بين التصنيع والديمقراطية- على أساس مؤشر استهلاك الطاقة كمؤشر دال على التصنيع- ظهرت على صورة طردية في دول المركز، أي كلما ازدادت درجة التصنيع في الدولة، ازداد ميلها نحو الديمقراطية، وعكسية في دول شبة المحيط والمحيط.

المطلب الثاني:العلاقة بين مؤشري نسبة الصناعة والعمالة الصناعية ومؤشرات الديمقراطية

لجأت الدراسة إلى إعتماد مؤشر نسبة الصناعة من الناتج المحلي الإجمالي (GDP) ومؤشر نسبة القوة العاملة في الصناعة من إجمالي القوة العاملة، ليدلاّ على تطور التصنيع في دول العيّنة خلال الفترة 1977-2000، كما هو مبين في الجدول رقم (11).

الجدول رقم (11): تطور مؤشرات التصنيع ومؤشرات الديمقراطية في دول العينة في الفترة 1977-2000

الدولة	نسبة الصناعة من الناتج المحلي الإجمالي (GDP)					نسبة القوة العاملة في الصناعة من إجمالي القوة العاملة					مؤشر الحقوق السياسية					مؤشر الحريات المدنية				
	1977	1984	1989	1994	2000	1977	1984	1989	1994	2000	1977	1984	1989	1994	2000	1977	1984	1989	1994	2000
الولايات المتحدة	32%	%32	%29	%34	%25	%33	%32	%28	-	%29	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1
ألمانيا*	%52	%46	%37	-	%31	%48	%46	%38	-	%37	1	1	1	1	1	2	2	1	2	2
روسيا**	-	-	-	%38	%37	%46	%45	%42	-	%39	7	7	6	3	5	6	7	5	4	5
الأرجنتين	%41	%39	%33	%31	%27	%29	%28	%32	-	%30	6	2	1	2	1	6	2	2	3	2
البرازيل	%39	%35	%43	%37	%34	%20	%24	%23	-	%25	4	3	2	2	3	5	2	2	4	3
تايوان	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	5	5	4	3	1	4	5	3	3	2
مصر	%30	%33	%30	%21	%33	%26	%30	%23	-	%26	5	4	5	6	6	4	4	4	6	5
الهند	%23	%27	%29	%29	%26	%11	%13	%16	-	%15	2	2	2	4	2	2	3	3	4	3
جنوب افريقيا	%23	%47	%44	%31	%31	%30	%29	%32	-	%31	5	5	2	2	1	6	6	5	3	2

* تشير البيانات لعام 1989، فما قبل إلى ألمانيا الإتحادية.

** تشير البيانات لعام 1989 فما قبل إلى الإتحاد السوفياتي.

المصدر: أرقام نصيب الفرد من إستهلاك الطاقة مأخوذة من تقارير التنمية العالمية الصادرة عن البنك الدولي للأعوام 1979، 1986، 1991، 1996، 2003، ومؤشر الحقوق السياية والحريات المدنية في المؤشرات المعتمدان لدى منظمة بيت الحرية http://www.freedomhouseorg/rating/all

ولدى مقارنة كل مؤشر على حده مع مؤشرات الديمقراطية، كما هو مبيّن في الجدول السابق، وجد أن معاملات الارتباط كانت ضعيفة في المجموعات الثلاثة، بحيث ظهرت على النحو الآتي:

الجدول رقم (12): معاملات الإرتباط لمؤشرات التصنيع -نسبة الصناعة ونسبة القوى العاملة- مع مؤشرات الديمقراطية

المجموعة	معامل الارتباط لنسبة الصناعة مع الديمقراطية	معامل الارتباط لنسبة القوة العاملة مع الديمقراطية	متوسط معام الارتباط لكلا النسبتين
مجموعة دول المركز	0.298	0.328	0.313
مجموعة دول شبه المحيط	0.054	0.417	0.235
مجموعة دول المحيط	0.297	0.442	0.369

بالإستناد إلى متوسط معامل الارتباط لكلا النسبتين- نسبة الصناعة ونسبة القوة العاملة- يظهر أن المعامل كان موجباً في المجموعات الثلاثة جميعها، وهذا يدل على أن العلاقة بين التصنيع والديمقراطية هي علاقة عسكية إذا تم اعتماد هذين المؤشرين ليدلا على تطور التصنيع، أي أنه كلما ازدادت نسبة الصناعة من الناتج المحلي والإجمالي أو نسبة القوة العاملة في الصناعة، قلت مؤشرات الديمقراطية في الدولة، وهذا يعني أنه كلما ازدادت درجة التصنيع في الدولة، أزداد اتجاهها نحو الإبتعاد عن الديمقراطية؛ وهو أمر يناقض الفرضية التي جاءت بها الدراسة، ولكن يمكن تفسير هذا التناقض بالقول بأن نسبة الصناعة من الناتج الاجمالي ونسبة العمالة الصناعية من اجمالي العمالة، لا يمكن الاعتماد على احداهما كمؤشر يدل على تطور عملية التصنيع في أية دولة، وذلك لأن نسبة الصناعة من الناتج المحلي الاجمالي عادة ما تقاس على أساس الجمع بين الصناعات الاستخراجية والتحويلية معاً، وهو

أمر يجعل من بعض دول المحيط تضاهي في مستواها الصناعي المستوى الموجود في دول المركز، وبالتالي لا تظهر أية فروقات بين دول المركز ودول المحيط، فيلاحظ مثلاً أن نسب الصناعة في مصر كانت تتجاوز أحياناً مثيلتها في الولايات المتحدة. أما مؤشر نسبة العمالة الصناعية من إجمالي العمالة، فهو مؤشر يصعب الأعتماد عليه ليدل على تطور عملية التصنيع لأنه لا يعكس درجة التصنيع التي وصلت إليها أية دولة. بسبب أن عملية التصنيع تعتمد على استخدام التكنولوجيا والآلات في عملية الأنتاج وليس على الأيدي العاملة.

ويمكن القول إذاً أن العلاقة بين التصنيع والديمقراطية هي علاقة طردية بصورة عامة، لا سيما إذا تم اخذ الأشكاليات المترتبة على مؤشري نسبة الصناعة والعمالة الصناعية- كمؤشرين دالين على تطور التصنيع- بعين الاعتبار، وتم الاعتماد على مؤشر نصيب الفرد من استهلاك الطاقة ليدل على تطور عملية التصنيع في الدولة، عندها يمكن القول بأنه كلما ازدادت درجة التصنيع في الدولة، ازدادت درجة الديمقراطية فيها.

الخاتمة

لقد قامت هذه الدراسة ببحث العلاقة بين التصنيع والديمقراطيــة علــى المــستويين النظري والعملي، بحيث تعرّض الفصل الأول لشرح الأطر النظريــة لظــاهرتي التــصنيع والديمقراطية من خلال إعطاء مقدمة لنظريات التصنيع ثم إلقاء الضوء على نظريتي "هربرت بلومر" و "ولبرت مور" عن التصنيع، ثم قام بإستعراض النظرية الديمقراطية بصورة عامــة ونظرية "هنتنتغتون" بصورة خاصة، ومن ثم تحليل الروابط النظرية بين ظاهرتي التــصنيع والديمقراطية بالإرتكاز على النظريات المذكورة وعلى مؤشرات الظــاهرتين، ومــن أجــل الوصول إلى العلاقة العملية بين الظاهرتين، ثم إختيار عينة تتكون من تسع دول تمثــل دولاً من المركز وشبه المحيط والمحيط، بحيث جرى في الفصل الثاني تتبع التطــور الــصناعي والديمقراطي في دول المركز بغية إظهار أثر التصنيع على حضور الديمقراطية، وهو الأمر نفسه الذي قاما به الفصل الثالث بالنسبة لدول شبه المحيط، وفي الفصل الرابع بالنسبة لدول المحيط، مع إضافة مبحث إلى الفصل الأخير يدرس العلاقة العملية والإرتباطية بين التصنيع والديمقراطية على أساس لغة الأرقام.

وتبيّن من خلال الدراسة، وجود علاقة بين ظاهرتي التصنيع والديمقراطيــة، علــى أساس أن الظاهرة الأولى تساعد على تكوّن الظاهرة الثانية، وحتى في الحالات التي بدت فيها العلاقة غير واضحة كما في الولايات المتحدة والهند ودول المحيط، ظهرت فيهــا مــساهمة للتصنيع- من ناحية أو أخرى- في عمليتي التحول والتعزيز الديمقراطي، فإذا تم النظر إلى التصنيع كمدخلات جديدة على النظام السياسي والإجتماعي في الدولة، فإن الآثار الإجتماعية التي يحدثها التصنيع والتي بينتها نظريات التصنيع مثل التمدين، ونشوء الحركــة العماليــة

وتنظيمها، ومأسسة الجماعات في المجتمع هذه الآثار تكون بمثابة عملية التفاعل في المجتمع والنظام السياسي، بحيث تساهم في عملية تحول المجتمع والنظام نحو الديمقراطية التي تمثل المخرجات، من خلال تنامي قوة الحركات الإجتماعية في مطالبتها بحقوقها السياسية والإجتماعية وبالتالي تقييد سلطة الحكومات. ولهذا اثبتت هذه الدراسة أن التنمية الصناعية كان لها مساهمة- ولو بصورة غير مباشرة- في أغلب التحولات الديمقراطية التي دخلت في عيّنة الدراسة، لا سيما تلك التي جرت خلال الموجه الأخيرة من التحولات الديمقراطية، ولذلك تبقى فرضية "متلازمات الديمقراطية"، القائلة بوجود أثر إيجابي وقوي للتنمية الصناعية والاقتصادية على حضور الديمقراطية، متواجده بصورة ثابتة في الكثير من الأحيان.

وبالنسبة للتساؤلات البحثية التي إنطلقت منها هذه الدراسة اتضح أن للتصنيع دوراً في إحداث الإصلاحات السياسية والديمقراطية، حيث أنه يفرز نتائج تتصل بصورة أو بأخرى يمثل هذه الاصلاحات، فخلال مراحل التصنيع ترتفع المستويات التعليمية لأفراد المجتمع، وتزداد ظاهرة التحضّر (أو التمدين)، وتتجه الجماعات المهنية والعمالية الى تشكيل منظمات مستقلة لتزيد من وزنها وتأثيرها في هذه العملية، وهذه كلها أمور تؤدي إلى تقييد سلطة الحكومات التسلطية أو أنها تولد اضطرابات تجبر هذه الحكومات على تنمية الحريات والحقوق السياسية، ومن خلال هذه الآلية التي يمكن أن يقود التصنيع من خلالها إلى الإصلاحات الديمقراطية، يبرز دور الطبقة العاملة والحركة العمالية، التي تنشأ عن تنامي درجة التصنيع، في تحول المجتمع نحو الديمقراطية، وهو الدور الذي بدا واضحاً في دول مثل الأرجنتين والبرازيل.

أما بالنسبة لفرضية الدراسة القائلة بأنه كلما إزدادت درجة التصنيع في الدولة، إزداد ميلها وتحولها نحو الديمقراطية، فقد توصلت الدراسة إلى ما يلي:

أولاً: وجدت الدراسة عن طريق الأرقام، أن العلاقة بين التصنيع والديمقراطية في دول المركز كانت طردية عند اعتماد مؤشر نصيب الفرد من استهلاك الطاقة ليدل على تطور التصنيع، ومؤشري الحقوق السياسية والحريات المدنية ليدلا على تطور الديمقراطية، وذلك لأن التطور الصناعي في هذه الدول بدء في ظل حكومات ديمقراطية، فكانت حركة الجماعات الاجتماعية الناجمة عن التصنيع لا تتقيد بقيود سياسية، وهو الأمر الذي ساعد على تقدم وتعزيز الديمقراطية. في حين ان العلاقة بين المتغيرين في دول شبه المحيط كانت عكسية، وهو أمر يمكن تفسيره بأن هذه الدول نجحت في تحقيق التنمية الصناعية والاقتصادية من خلال أنظمة حكم تسلطية، وكانت العلاقة في دول المحيط عكسية أيضاً وذلك لأن التغيرات السياسية في هذه الدول تتحكم فيها– إلى حد كبير– عوامل سياسية وليس عوامل اقتصادية كالتصنيع أو التنمية الاقتصادية.

ولكن لوحظ أن العلاقة بين مؤشر نصيب الفرد من إستهلاك الطاقة ومؤشري الحقوق السياسية والحريات المدنية هي علاقة طردية بصورة عامة وهو الأمر الذي يتضح عند الاتجاه من الأمر الذي يتضح عند الاتجاه من دول المحيط ذات المستويات الصناعية المتدنية ودرجات الديمقراطية المنخفضة، إلى دول شبه المحيط، ثم إلى دول المركز، حيث يلاحظ أن مؤشرات الديمقراطية تتزايد عند الاتجاه من مستوى صناعي إلى مستوى أعلى منه.

ثانياً: عند الارتكاز على مؤشر نسبة الصناعة من الناتج المحلي الإجمالي، ومؤشر نسبة القوة العاملة في الصناعة من إجمالي القوة العاملة، ليدلاً على تطور التصنيع في الدولة، وعلى مؤشري الحقوق السياسية والحريات المدنية ليدلاً على تطور الديمقراطية، وُجد

أن العلاقة بين ظاهرتي التصنيع والديمقراطية في المجموعات الثلاثة التـــي قـسمت إليها عيّنة الدراسة، كانت عكسية، وذلك بسبب الصعوبات التي تترتب على الاعتماد على احد مؤشري نسبة الصناعة ونسبة القوة العاملة لكونهما لا يقيــسان المــستوى الصناعي الذي وصلت إليه أية دولة.

ثالثاً: تبيّن أن دول المركز كانت أسبق زمنياً في تحولها باتجاه الديقمراطية- باستثناء روسيا- من دول شبه المحيط، وهذه الدول كانت أسبق في ذلك من دول المحيط، ويعود ذلـــك إلى أن دول المركز ودول شبه المحيط نجحت في تحقيق درجة من النمو الـــصناعي والاقتصادي مكنتها من التحرك باتجاه الحكم الديمقراطي قبل دول المحيط، بدليل أن دول المركز بدأت بالتصنيع قبل غيرها من دول العالم، وهـــذا يعنـــي أن مؤشـــرات التصنيع إذا ازداد تركيزها في مجتمع، ازدادت احتمالات تحوله نحو الديمقراطية.

رابعاً: لوحظ من خلال الدراسة أن عملية التصنيع لا تساعد دائماً على ظهور الديمقراطيـــة، ففي حال إعتمدت هذه العملية على القطاع العام فإن أثارها الاجتماعية قد لا تـساعد بالضرورة على تحول المجتمع نحو الديمقراطية، وذلك لأن الجماعات العمالية الناشئة عن التصنيع تكون حركتّها مقيدة بقيود حكومية، كما أن القـــيم الفرديـــة والليبراليـــة يصعب ظهورها في هذه الحالة، وهذه الأمور بدت واضـــحة فـــي حـــالتي روســـيا الشيوعية وألمانية النازية.

ولكن يجب التذكير بأن التنمية الصناعية لا يمكن أن تكون لوحـــدها كافيـــة لنـــشوء الديمقراطية، حيث يظهر دائماً تأثير لعوامل أخرى مثل السوابق التاريخية- كما كـــان حـــال جنوب افريقيا، ودور القيادة- كما كان حال كل من الولايات المتحدة وروســيا والأرجنتـــين والبرازيل وتايوان ومصر، وتغير الثقافة- كما كان حال روسيا. ومع ذلك ربما يبقى التصنيع

أحد العوامل الاقتصادية والاجتماعية الأكثر حسماً في التحول نحو الحكم الديمقراطي، لأنــه يؤدي إلى إفراز البنية التحتية لذلك التحول، في حين أن العوامل الأخــرى يظهــر تأثيرهــا بصورة أكثر وضوحاً في مرحلة تعزيز الحكم الديمقراطي.

Mayas, Mohammad Mahmoud Ayed. Impact of Industrialization on Democracy.

Master Study, Yarmouk University 2005

Supervisor

Prof. Dr. Abdel- Majid Al- Azzam

Participating Supervisor

Prof. Dr. Nezam Barakat

This investigation focused on the treatment of the research problem represented by the following question "How did industrialization affect political and democratic changes? The researcher used the principles of methods completion with focusing on system analysis and descriptive, historical and statistical methods.

The study at first reviewed a number of industrialization and democratic theories, then the researcher chose a sample consisting of nine countries which vary in the industrial and democratic development level. These countries were as the following:

- Countries with high level of industrialization and democracy which were referred to as center countries, represented in: United State, Germany, Russia.
- Countries with an average level which were referred to as semi ambient, represented in: Argentine, Brazil, Taiwan.
- Countries with low level which are refereed to as ambient, represented in: Egypt, India, South Africa.

The study followed the details of industrialization and democratic development in each country in the sample to detect the practical contributions which industrialization offered in the emergence of democracy.

It was shown that the social effects resulted from the industrialization process, especially the labor movement and its

organization, has a significant effect in the emergence of democracy in some countries of the sample, while these social effects have unclear role in the establishing and empowering democracy in other countries.

Finally, the researcher performed the statistical analysis of the data related to the industrial and democratic development in the countries of the sample to reach the nature and pattern of the relation which links industrialization to democratic change.

The study concluded to the following:

1. The center countries were ahead compared to other countries with respect to time of industrial and democratic development.
2. There was a direct relation between industrialization and democracy, but the relation between the two variable was contrasting in the semi ambient countries, where as the relation was weak in the ambient countries.
3. The results showed that when heading from a country with low industrial level to a country with higher industrial level, the democracy increases.

Key Words: Industrialization, Democracy, Theories, Indicators Industrial Development, Democratic Development.

المراجع

المراجع العربية:

إبراهيم، حسنين توفيق، "آفاق التطور السياسي والديمقراطي في مصر"، مجلة أبعاد، 7: 256-292، حزيران 1998.

أبو المجد، أحمد كمال، "التاريخ الدستوري للولايات المتحدة الأمريكية"، عمان، دن، 1998.

أسلوند، انديرز، "كيف تحولت روسيا لإقتصاد السوق؟"، ترجمة محمد جمال إمام، القاهرة، مركز الأهرام للترجمة والنشر، 1997.

جبارة، جبارة عطية، "الاتجاهات النظرية في علم الاجتماع الصناعي"، الاسكندرية، دار الوفاء، 2001.

الحسن، إحسان محمد، "موسوعة علم الإجتماع"، بيروت، الدار العربية للموسوعات، 1999.

دال، روبرت، "الديمقراطية ونقادها"،ترجمة مظفر نمير عباس وفاروق منصور،دار الفارس،1995.

______، مقدمة إلى الديمقراطية الإقتصادية، ترجمة محمد غنيم، القاهرة، الدار الدولية، 1992.

دايموند، لاري، "مصادر الديمقراطية: ثقافة المجموع أم دور النخبة"، ترجمة سمية فلوعبود، بيروت، دار الساقي، 1994.

ريفيية، فرنسوا، "الصناعة والسياسات الصناعية في مصر"، ترجمة جورج أبي صالح، بيروت، مركز الدراسات والأبحاث عن الشرق الأوسط المعاصر، 1980.

السيد، مصطفى كامل، "أضواء على النظام السياسي في مصر"، في أحمد عبيدات وآخرون، "النظام السياسي العربي والديمقراطية"، عمان، دار الفارس للنشر والتوزيع، 2001.

عبد الله، ثناء فؤاد، "آليات التغير الديمقراطي في الوطن العربي"، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، 1997.

عبدالعال، عبدالرحمن، "الإنتخابات ومستقبل الإستقرار السياسي في الهند"، السياسة الدولية، ، عدد 125، 1996.

عجمية، عبدالعزيز، وإسماعيل، محمد محروس، "التطور الإقتصادي في أوروبا والعالم العربي.

علي، محمود عبدالسميع، "العلاقة بين التحضر والتصنيع في مصر للفترة من 1960 حتى 1996"، مجلة البحوث التجارية، 2: 124-125، تموز 2000.

الكيالي، عبدالوهاب ، موسوعة السياسة، بيروت، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، 1981.

الموسوعة السياسية الكويتية.

الموند، جابرييل، وباول، بنجهام، "السياسات المقارنة في وقتنا الحاضر"، ترجمة هشام عبدالله، عمان، الدار الأهلية للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، 1998.

هنتغتون، صموئيل، "الموجه الثالثة: التحول الديمقراطي في أواخر القرن العشرين"، ترجمة عبدالوهاب علوب، الكويت، دار سعاد الصباح، 1993.

المراجع الأجنبية:

Abdel- Hakim, M.S.; and Abdel- Hamid, Wassim, "Some Aspects of Urbanization in Egypt", Durham, Center for Middle Eastern & Islamic Countries, 1982.

Acemoglu, Daron; and Robinson, James, "A Theory of Political Transitions", American Economic Review, 91:938-960, 2000.

Al- Rimawi, Kasim, "The Challenge of Industrilization Egypt", Beirut, United Publishers, 1974.

Anderson, Barbara A., "Internal Migration during Modernization in Late Nineteenth- Century Russia", NJ, Princeton University Press, 1980.

Baer, Werner, 'the Brazilian economy', NY, Praeger Publishers, 1983.

Baradat, Leon, P., "Understanding American Democracy", NY, Happer Collins Publishers, 1992.

Bensel, Richard Franklin, "The Political Economy of American Industrialization1877-1900,

http://www.americanpoliticaldevelopment.org/townsquare/print-res/boo-chaptersbensel-preface.pdf. 13/4/2005.

Blumer, Herbert, "Industrialization and Problems of Social Disorder", Studies in Comparative International Development, , 5:58-59, 1969/70.

________,"Industrialization as an agent of Social change:Acritical Analysis" ,Edited by ::Maines ,Morrione,andAldine de Gruyter,New York,1990. http://www.questia.com/pm.qst? 6/1/2005.

www.amazon.com/exec/obidos/tg/detail/-/0520056760/ref=ase-houseatreides/103-8571288-28286637?v=glance&nppld 8/1/2005

Brady, Thomas A., "Early Modern Germany in the Encyclopedia of German History", Central European History, 30: 567-588, 1997.

Brich, Anthony H, "The concepts and Theories of Modern Democracy", London, Routledge, 1993.

Brown, Judith M., "Modern India: The Origins of an Asian Democracy", Oxford, Oxford University Press, 1993.

Bruchey, Stuart, "The Wealth of the Nation: An Economic History of the United States", New Delhi, Asian Books, 1988.

Cameron, Rondo; Crisp, Olga; Patrick, Hugh; and Tilly, Richard, "Banking in the Early Stages of Industrialization", NY, Oxford University Press, 1967.

Carr, Robert K.; Bernstein, Marver H.; Murphy, Walter F.' and Danielson, Michael N., "Essentials of American Democracy", Winston U.S, The Dryden Press, 1974.

Charlesworth, Neil, "British Rule and the Indian Economy 1800-1914", London, Macmillan Press, 1982.

Charlotta, Hyleen; and Jarvback, Anna, "Did Unification Affect the German Economy", Master thesis in economics, Spring 2002, p8. http://www.nek.Lu.se/makrouppsats/lms20023.pdf. 8/3/2005.

Chen, Edward K.Y, "Hyper- growth in Asian Economies", London, Macmillan Press, 1979.

Copper, Joh F., "Taiwan: Democracy's gone awry?", Journal of Contemporary China, 12: 145-162, 2003.http://web21.epnet.com/exterlframe.asp? 23/4/2005.

Dabat,Alejandro;and Lorenazo,Luis, "Argentina:The Malvinas and the End of Military Rule", Translated by:Ralph Johnstone,London,Verso Editions,1984.

Dahrendorf, Ralf, "Society and Democracy in Germany", Westport U.S., Greenwood Press, 1979,.

Das Gupta, Jyotriindra, "India: Democratic Becoming and Combined Development", in: Diamond, Larry; Linz, Juan; and Lipset, Symour Martin (eds), "Democracy in Asia", New Delhi, Vistaar Puplications, 1989.

Dawisha, Adeed, "Egypt", in Lipset, "The Encyclopedia of Democracy",Vol.2, London, Routledge, 1995.

Diamond, Larry, "Universal Democracy"?.

Http: // www.policyrevidew.Org / jun03 / diamond. Html. 24/2/2005.

Donald, Hancock M., "Germany", in: Lipset, "The Encycbpedia of Democracy", Vol.2.

Doorenspleet, Rinske, "Reassessing the Three Waves of Democratization", World Politics, 52:384- 406, April 2000.

Enzo, Grilli, "Political Economy and Economic Development in Latin America in the Second Half of 20th Century", International Economics, Washington D.C, John Hopkins University Press, Accepted 30 November 2004, Available online 12 January 2005.

http://www.sciencedirect.com/scince?-ob:ArticleURL&aset. 5/4/2005.

Falkus, M.E., "The Industrialization of Russia 1700-1914", London, Macmillan Press, 1972.

Fellman, David, "Democracy" in "Dictionary of American History", NY, Charles Scribner's Sons, 1976, Volume 2.

Fisher, Douglas, "The Industrial Revolution", NY, Martin Press, 1992.

Friedman, Steven, "South Africa", in: Lipset, "The Encyclopedia of Democracy", Vol.4.

Fulbrook, Mary, "History of Germany 1918-2000", Oxford (uk), Blackwell Publishers, Second Edition, 2002.

Furtado, Celso, "Economic Development of Latin America", Translated by: Maceto, Suzette, Cambridge, Cambridge University Press, 1976.

Germani, Gino, "The Sociolgoy of Modernization", NJ. Trnsaction Books, 1981.

GermanIndustrialization.http://axe.acadiau.ca/~042641s/socialtheroygerman.htm.

Grunwald, Kurt; and Ronald, Joachim O., "Industrialization in the Middle East" Westport, Greenwood Press, 1960, p.184.

Held, David, "Prospects for Democracy", Cambridge, Polity Press, 1993.

Heller, Patrick, "Degress of Democaracy: Some Comparative Lessons from India", World Politics, 52: 484-518, July 2000.

Hewitt, Tom, Johnson, Hazel and Wield, David, "Industrialization and Development", Oxford, Oxford University Press, 1992

Hsieh, John Fuh- Sheng, "East Asian Culture and Democratic Transition, with Special Reference to the Case of Taiwan", Journal of Asian and AfricanStudies,35:35-4,2000.

http://web20.epnet.com/externalframe.asp?

http://devdata,worldbank.org/external/Cpprofile.asp?

http://www.devdata.worldbank.org/external/cpprofile.asp?9/2/20025.

http://www.gauravhira.freehomepage.com/germany.htm. 25/1/2005.

Hughes, Jordathan, "Industrialization and Economic History", NY, McGraw- Hill Book Company, 1970.

Huntington, Samuel P, "What Cost Freedom", 'Harvard International Review, 16:8-15, Winter 1993.

________, "After Twenty Years: The Future of the Third Wave", Journal of Democracy, 8: 3-72, 1997.

________, "Potitical Order in changing Societies", New Haven, Yale University Press, 1968.

________, "Will More Countries Become Democratic?", in: Gastil, Raymond D., "Freedom in the World: Political Rights and Civil Liberties 1984-1985", Westpord U.S, Greenwood Press, 1985.

Issawi, Charles, "The Economic History of the Middle East 1800-1914" Chicago, The University of Chicago Press, 1986.

Karatnycky, Adrian, "Gains for Freedom Amid Terror and Uncertainty". http://www.freedomhouse.org/research/freeworld/2004/essay2004.pdf . 2/3/2005.

Kaufman, Robert R., "Industrial Change and Authoritarian Rule in Latin America".

Kemp, Tom, "Hisotrical Patterns of Industrialization",London , Longman Group, 1978.

________, "Industrialization in Nineteenth- century Europe, "England, Long man Group, 1969.

Kumar, Nagesh, "Industrilization and Tow Ways of Flows of FDI: The case of India", June 1995. http://www/intech.unu/edu/pblications/discussin.papers/9504.pdf.2/5/ 2005.

Kuo, Shirley W.Y; Ranis, Gustav; and Fei, John C.H, "The Taiwan Success Story", Boulder, Westview press, 1981.

Kuppuswamy, B., "Social Change in India", New Delhi, Vikas Publications, 1972.

Kurian, Geroge Thomas, "The Encyclopedia of the Third World", NY, Facts on File Inc., Vol.2, 1982.

Kurth, J.R., "Industrial Chang and Political change: A European Perspective", In: David Collier (ed.), "The New Authoritarianism in Latin America", NJ, Princeton University Press, 1979.

Lamounier, Bolivar, "brazil", in: Lipset, "The encyclopedia of democracy", vol. I. London, Routledge, 1995.

Lawson, Edward, "Encyclopedia of Human Rights", NY, Taylor & Francis Inc., 1991.

Lester, Alan, "From Colonization to Democracy: A New Historical Geography of South Africa", London, Tauris Academic Studies, 1996.

Linz Juan J. and Stepan, Alfred, "Problems Of Democratic Transition and Consolidation: Southern Europe, South America And Post-Communist Europe", Baltimore, Johns Hopkins University Press, 1996.

Lipset, Seymour Martin, Seong, Kyoung- Ryung, and Torres, John charles, "A comparative analysis of the social requisites of democracy", International Social Science Journal, 45: 155-176, May 1993.

________, ed, "The Encyclopedia of Democracy, London, Routledge, 1995.

Lynch, Michael, "Reaction and Revolutions: Russia 1881-1924", London, Hodder & Stoughton, 1992.

Maines, David R. and Morrione, Thomas J. "Social Causation and Interpretive Processes: Herbert Blumer, Theory of Industrialization and Social Change", International Journal of Politics, Culture and Society, 4:535-536, 1991. http://web17.epent.com/externalframe.asp? 17/4/205.

Moore, Wilbert E."Indusrialization and Labor ", N.Y,USA,Cornell University Press ,1951.

________,"Industrialization:Social,aspects",At:I.Sills,David,International Encyclopedia of the Social Sciences,Vol.7,NY,The MacmillanCompany &The free Press,1968.

________, "Notes For a General Theory of Labor Organization", Industrial &Labor Relations Review,13: 187-188, April. 1960.

________, "The Exportability of the labor Force Concept", American Sociological Review,18: 68-72, Feb.1953.

http://web18.epnet.com/externalframe.asp?. 5/12/2004.

________, "The Impact of Industry ", N.J, Prentice-Hall,Inc,1965,.

Morris, Morris D., "The Growth of Large- scale- Industry to 1947", in: Kumar, Dharma (ed), "The Cambridge Economic History of India", Cambridg, Cambridge University Press, Vol.2, 1983.

Munck, Ronaldo, "Argentina: From Anarchism to Peronism", London, Zed Books, 1987.

Munk, Gerardo L., "The Regime Question: Theory Building in Democracy Studies", World politics, 54:119-144, October2001.

Myers, Ramo, H., "Taiwan", in: Lipset, "The Encyclopedia of Democracy", vol.4.

Myint, Ye, "Democratic Transation in Taiwan", A Thesis Submitted in Partial Fulfillment of the Requirements for the Degree of Master of Science, Department of Political Science, Illinois state University, 1994, pp.47-51. http://www.yemyint.net/THESIS.pdf. 18/4/2005.

Nove, Alec, "An Economic History of the U.S.S.R," London, Penguin Press, 1972.

O'Donnell, Guillermo A., "Democracy, Law, and Comparative Politics", Studies in Comparative International Development, 36:7-36, Spring 2001. http://web18.epnet.com/externalframe.asp? 18/2/2005.

Pennock, Roland J., "Democratic Political Theory", NJ, Princeton University press 1979.

Peralta- Ramos, Monica; and Waisman, Carlos H., "From Military Rule to Liberal Democracy in Argentina", Boulder (U.S), Westview Press, 1987.

Ratner, Sidney; Sotlow, James H.; and Sylla, Richard; "The Eovolatuion of the American Economy", NY, Basic Books Inc. Publishers, 1979.

Rivera- Batiz, Francisco L., and Rivea- Batiz, Luis, "Democracy, Participation, and economic Development", Review of Development Economics, 6:139-142, June 2002.

Roberts, Benjamin C., "Towards Industrial Democracy: Europe, Japan, and the United States", London Groom Helm, 1979.

Rogger, Hans, "Russia in the Age of Modernization and Revolution 1881-1917", London, Long man Group, 1990.

Rueschemeyer, Dietrich; Stephens, Evelyne; and Stephenes, John, "Capitalist Development and Democracy", Chicago, The University of Chicago Press, 1992.

Ruttan, Vernon W., "Social Science Knowledge and Economic Development".
http://www.apec.umn.edu/faculty/rutlan/SSKED-4pdf. 14/5/2005.

Saini, Krishan G., "The Growth of Indian Economy 1860-1960", Reviw of Income & Wealth, 15: 247-248, September 1969. http://web17.epnet.com/externalframe.asp? 4/5/2005.

Sartori, Giovanni, "Democary", in: Sill, Dvid L, ed, International Encyclopedia of the Social Sciences, Vol.3, NY, Mcmilln and free press, 1968-1991

Schmitter, Phillipe C.,"Consolidation,' in: Lipset, The Encydopedia of Democracy".

Schumpter, Joseph A, "Capitalism, Socialsm, and Democracy", NY, Harper, 1950.

Shanin, Teoder, "Russia as a Developing Society", London, Macmillan Press, 1985.

Shin, Chin- yu, "The Global Constitution of Taiwan Democracy", East Asia: An International Quarterly. 20:16-39, Autumn 2003. http://web21,epnet.com/externalframe.asp?23/4/2005.

Shneider, Eugen, "industrial Sociology, Ny, Mcgraw- Hill Company, 1957.

Silbey, Joel H., "United States of America", in: Lipset, "The Encyclopedia of Democracy", Vol. 4.

Simon, Herbert A., "What is Industrial Democracy", Challenge, 25:30-39, Jan/feb 1983.

Skidmore, Thomas E, "Brazil's Slow Road to Democratization: 1974-1985" in: Stepan, Alfred (ed), "Democratizing Brazil", NY, Oxford University Press, 1989.

Smith, William C., "Argentina", in Lipset, "The Encylopedia of Democracy", Vol.1.

Snow, Peter, "Argentina: Politics in Conflict Society", in :Wiarda, Howard J; and Kline, Harvey F. (eds), "Latin American Politics and Development", Boulder , Westview Press, 1985.

Solnick, Steven L., "Russia's Transitiona: Is Democracy Delayed Democracy Denied?", Social Research, 66: 789-202, Fall 1999.

http://web8.epnet.com/externalframe.asp?11/2/2005.

Springborg, Robert, "Egypt", in :Tim, Niblock, k; and Murphy, Emma (eds), "Economic and Political Liberalization in the Middle East", London, British Academic Press, 1993.

Taylor, Iam, "South Africa's" Tranistion

The encyclopedia of "Americana", "Democracy", Vol-8. by: Grolier Incorporator, 1981.

Toit, du D., "Capital and Labour in South Africa", London, Kegan Paul International, 1981.

Van Dijk, Michael, "An International Comparison of Manufacturing Productivity in South Africa 1970-1997". http://ww.druid/dk/conferences/winter2001/paper-winter/dijk.pdf.20/5/2004.

Varshney, Ashutosh, "India", in: Lipset, "The Encyclopedia of Democracy", Vol.2.

Venturi, Franco, "Roots of Revolution: A History of Populist and Socialist movements in Nineteenth Centrury Russia", Translated by: Haskell Francis, Chicago, The University of Chicago Press, 1983.

Viola, Eduardo; and Manwaring, Scott, "Transitions to Democracy: Brazil and Argentina in the 1980s"; Journal of International Affairs, 38: 193-218, Winter 1985. http://web8.epnet.com/externalframe.asp? 28/3/2005.

Walshe, A.P., "Southern Africa", in: Roberts, A.D (ed), "The Cambridge History of Africa", Vol.7, Cambridge, Cambridge University press, 1986.

Weale, Albert, Democracy Theory, London, Macmillan Press, 1999.

Weaver, Frederick Skirton, "Class, State, And Industrial Change: The Historical Process of South American Industrial Growth", Westport, Greenwood Press, 1980.

Wodern, Nigel, "The Making of Modern Africa", Second Edition, Cambridge, Blackwell Publishers, 1995.

Woll, Mathew, "Labor's Part of American Democracy", Vital Speeches of the Day, 6:118-120, 1/12/1939.

Zalvasky, Victor, "Russia and the Problem of Democratic Transition", Telos, 96: 26-37, Summer, 1993.
http://web8.epnet.com/externalframe.asp?9/2/2005.